محمد محفوظ

العرب في دولة الإنسان

أطياف للنشر والتوزيع

المحتويات

مقدمة 9

الفصل الأول: نقد الدولة العربية.. السياسات والخيارات 13

في معنى الاستقرار السياسي..... 15

العرب ودولة الإنسان..... 20

العرب والاستدارة نحو الداخل..... 26

المنطقة ومعضلات المرحلة الراهنة 31

العرب ونقد الممارسة 36

ماضي العرب وحاضر الآخرين 42

في معنى الخصوصية..... 48

في معنى القوة..... 54

مواجهة الحقيقة 60

الخيار العربي..... 66

الشعب الفلسطيني ومنعطفات الراهن..... 72

الإصلاح حاجة عربية..... 78

مرة أخرى: الإصلاح حاجة عربية..... 85

آراء في تقرير ميليس 90

سورية في مواجهة الامتحان الصعب 95

العرب والحوار الاستراتيجي مع إيران 102
دعوة لقراءة أمريكا 108
الفصل الثاني: العراق ومحنة الإرهاب والطائفية 115
العراق ومحنة الإرهاب 117
الموقف من الانتخابات العراقية 123
العراق والبناء السياسي الجديد 128
العراق بعد عام من الاحتلال 134
العرب بعد العراق.. تحديات وأولويات 141
عن الفدرالية في العراق 151
معا ضد الفتنة الطائفية في العراق 157
كيف ندعم العراق 163
إعدام صدام وللقراءة المغلوطة 169
للعنف الطائفي في العراق 176
الفصل الثالث: الوطن أولا 183
الأولويات الوطنية 185
نقد الفكر الآحادي 193
الإرهاب وللفكر الإرهابي 198
كفى تبريرا للإرهاب 204
الوطن أولا 210
العلم أولا ودائما 216

التعددية المذهبية والاجتماع الوطني الحديث..... 223
المرأة.. سؤال التحدي القادم 229
الخليج والعمل الثقافي المشترك..... 235
الفصل الرابع: العرب وآفاق التغيير..... 241
قراءة التراث 243
التعددية المذهبية والوحدة الإسلامية 248
بلاغ مكة وآفاق المستقبل..... 253
نحو حوار جديد بين الغرب والعالم الإسلامي 258
حقوق الإنسان ومفارقات الواقع 263
رؤية في قضايا المرأة (1)..... 269
رؤية في قضايا المرأة (2)..... 275
رؤية في قضايا المرأة (3)..... 281
رؤية في قضايا المرأة (4)..... 286
كلمات في دور الأديان في بناء الإنسان (1) 292
كلما في دور الأديان في بناء الإنسان (2) 299
رسالة مكة الثقافية في العالم المعاصر 304
الخاتمة..... 317

مقدمة

بعد عقود طويلة، رفعت خلالها النخب السياسية السائدة في الوطن العربي، الكثير من الشعارات واليافطات الكبرى، وصلنا فيها إلى نتائج مخزية وإخفاقات وخيمة. فكل الشعارات واليافطات الكبرى، أصبحت الوقائع المضادة هي الواقع الشاخص والقائم. فبدل الحرية ازدادت الديكتاتورية وأشكال الاستبداد في الفضاء العربي. وبدل الوحدة بكل مستوياتها ازددنا تشظيا وتجزئة. وبدل العدالة تضخمت مستويات الظلم وغياب المساواة في المجتمعات العربية.

ولعل الدرس الهام الذي نستفيده من هذه التجارب السياسية الطويلة، هو أن الاستبداد السياسي وغياب الحريات العامة والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان، لا تقود كل هذه الوقائع إلا إلى الخراب والفساد والفشل.

والنخب السياسية السائدة فشلت فشلا ذريعا في إدارتها لشؤون أوطانها، بفعل الاستبداد ومتوالياته. فلا يمكن للظلم السياسي أن يقود إلى صيانة الحقوق. فالاستبداد السياسي بكل صوره وأشكاله، هو المسئول الأول عن ما يعاني منه الواقع العربي اليوم من مشاكل وأزمات.

فالعرب اليوم هم ضحية تاريخية لأنظمة سياسية مستبدة، عملت كل شيء من أجل استمرار سلطانها المطلق. فضحت بالنسيج الاجتماعي العربي، وضخمت التناقضات الداخلية الأفقية والعمودية، من أجل استمرار هيمنتها المطلقة.

خضعت بشكل مذل لأعداء الأمة في الخارج، وأصبحت ذيلا تابعا لمحاور خارجية من أجل أن تستمد من هذه المحاور الخارجية

القوة والقدرة لقمع الداخل العربي.

لدرجة أن العالم العربي بأسره اليوم، يعيش مكشوفا على كل الصعد أمام مؤامرات الخارج ومخططاته الخطيرة.

وحينما ارتفع صوت المطالبة بالإصلاح في العالم العربي، تجمعت إرادات الأنظمة السياسية ومشروعاتها من أجل خنق هذا الصوت. وأصبحنا اليوم نعيش معادلة مذهلة وخطيرة في آن. فإما الاستبداد وغياب الحريات أو الفوضى والحروب الأهلية المضمرة والصريحة. فلا إصلاح سياسي لأنه يقود إلى الفوضى وإبراز التناقضات الطائفية والعرقية والقومية في الوطن العربي.

وهكذا نجد أن الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه يعيش اليوم بين خطرين: خطر استمرار الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله، وخطر الفوضى والحروب الداخلية، التي تدمر النسيج الاجتماعي العربي بكل مكوناته وأسسه.

من هنا فإننا اليوم بحاجة إلى وعي عميق بأوضاعنا وأحوالنا، حتى نتمكن جميعا من تجاوز حبائل الاستبداد السياسي ومخططاته التي تجعلنا أسرى عناوين وبافطات، تزيد من تراجعنا وتأخرنا على مختلف الصعد والمستويات.

والكتاب الذي بين يديك — عزيزي القارئ — هو محاولة لبلورة الرؤية والخيار العربي بعيدا عن ضغوطات الاستبداد السياسي ومخاوف الفوضى والحروب الداخلية. إننا مع الإصلاح السياسي لأنه جسر عبورنا إلى المستقبل.

والذي يقود إلى الفوضى ليس الإصلاح، وإنما استمرار الفساد والاستبداد السياسي في الوطن العربي.. فالفوضى وتضخم التناقضات الداخلية في الاجتماع العربي، هو الوليد الطبيعي لعقود من الاستبداد وغياب العدالة والحريات. والإصلاح السياسي الذي ينشد

الحرية وصيانة حقوق الإنسان واحترام الخصوصيات الثقافية لكل مكونات الاجتماع العربي، هو سبيلنا لتجاوز كل مخاطر وتحديات المرحلة.

فالطائفية المقيتة المستشرية اليوم في جسم الأمة، هي أحد الثمار السيئة لبنية الاستبداد السياسي ولغياب الحريات العامة في الأمة.. فالاستبداد لا يحمي استقرار الأمة، وإنما يزيد من مآزقها وأزماتها. ويخطأ من يتصور أن الديكتاتورية السياسية هي التي تحمي خيارات الأمة العليا. وإنما على العكس من ذلك تماما. بحيث أن الديكتاتورية السياسية هي السبب العميق لأزمات الأمة كلها. ولا حياة جديدة للأمة، إلا بإنهاء حقبة الاستبداد السياسي في الأمة.

ومقالات هذا الكتاب والتي نشر أغلبها في جريدة الرياض خلال السنتين الماضيتين، هي محاولة للمساهمة في تفكيك بنية الاستبداد السياسي، وتعميق خيار الإصلاح والحريات والوحدة في الأمة.

ونسأل الباري عز وجل، أن نكون قد وفقنا في هذا السبيل.

إنه سميع مجيب،،،

محمد محفوظ

الفصل الأول

نقد الدولة العربية..
السياسات والخيارات

مكتبة نرجس PDF
www.narjes-library.blogspot.com

في معنى الاستقرار السياسي

كثيرة هي الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي التي تؤكد أن الاستقرار السياسي في الدول الحديثة اليوم، لا يمكن تحقيقه بالقمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة. فالترسانة العسكرية ليست هي وسيلة جلب الاستقرار وحفظه. كما أن زهو القوة وخيلائها وأوهامها، ليس هو الذي ينجز مفهوم الاستقرار.. فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي ضغط أو تحول، نجد التداعي والاهتراء والضعف.

وفي المقابل نجد دولا لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام..

فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافد أساسي من روافد الاستقرار. وتخطأ الدول وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير..

ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكريا وأمنيا والمتخلفة سياسيا، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم..

فقوة الدول واستقرارها اليوم، لا يمكن أن تقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية، التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة..

فالاستقرار السياسي اليوم، لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة الممنوعات والاستثناءات، وإنما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيه الأفكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية – ديمقراطية..

فالعراق هذا البلد القوي على الصعيدين الأمني والعسكري، لم يستطع أن يحافظ على نظامه السياسي الشمولي، لكون المجتمع هو الضحية الأولى لهذا النظام القمعي والشمولي..

فالاستقرار السياسي ومن وحي التجربة العراقية والتجارب السياسية الأخرى، لا يأتي من خلال نظام شمولي، يقمع الناس ويوأد تطلعاتهم ويحارب مصالحهم الحقيقية. لذلك نجد أن الدول التي تحكم بأنظمة قمعية وشمولية، هي المهددة أكثر في أمنها واستقرارها..

فالأمن المجرد لا يفضي إلى الاستقرار، والقوة العسكرية بوحدها لا تتمكن من مواجهة تحديات المرحلة.. لهذا كله فإننا ندعو كل الدول العربية والإسلامية، إلى إعادة صياغة وعيها وفهمها لمقولة الاستقرار السياسي.. لأن الرؤية التي ترى أن سبيل الاستقرار، هو المزيد من الإجراءات والاحترازات والتضييق على حريات الناس،

رؤية أثبتت التجربة قصورها وخطؤها. فالقمع لا يصنع أمنا واستقرارا، بل يضاعف من عوامل وأسباب الانفجار السياسي والاجتماعي..

لهذا فإن المجالين العربي والإسلامي اليوم، بحاجة إلى صياغة رؤية ووعي جديد، تجاه مسألة الاستقرار السياسي.. لأن الرؤية السائدة في الكثير من الدول والبلدان لم تحقق الاستقرار، بل على العكس من ذلك تماما.. إذ أي خطر داخلي أو خارجي حقيقي كشف وهم الاستقرار الذي كانت تعيشه العديد من الدول والبلدان..

وفي تقديرنا ورؤيتنا أن مكونات الاستقرار السياسي في المجالين العربي والإسلامي هي:

وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع، بحيث أن كل طرف يقوم بدوره الطبيعي في عملية البناء والعمران. فالاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق على الصعيد الواقعي بعيدا عن انسجام الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع.. والدول التي تعيش حالة حقيقية من الوئام والانسجام على صعيد الرؤية والخيارات بين السلطة والمجتمع، هي الدول المستقرة والقادرة على مواجهة كل التحديات والمخاطر..

لذلك فإننا نرى أهمية أن تخطو الدول العربية والإسلامية والمهددة في أمنها واستقرارها، إلى بلورة مشروع وطني متكامل للمصالحة بين السلطة والمجتمع.. فالاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في مستوى الانسجام السياسي والاستراتيجي بين السلطة والمجتمع..

وجود الثقة المتبادلة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع. فالأنظمة التي لا تثق بشعبها أو الشعب الذي لا يثق بحكومته، فإنه مهدد بشكل حقيقي في أمنه واستقراره.. لأن الأمن الحقيقي والاستقرار العميق هو الذي يستند إلى حقيقة راسخة وهي توفر الثقة

العميقة والمتبادلة بين السلطة والمجتمع. هذه الثقة هي التي تمنح القوة لكلا الطرفين. فقوة المجتمع في انسجامه السياسي مع نظامه السياسي، وقوة النظام السياسي في ثقة المجتمع به وبخياراته السياسية والإستراتيجية.. لذلك فإن الاستقرار السياسي يتطلب وبشكل دائم العمل على غرس بذور الثقة بين السلطة والمجتمع..

ولا ريب أن خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين، يحتاج إلى مبادرات حقيقية وانفتاح متواصل ومستديم بين مختلف القوى، حتى يتوفر المناخ المؤاتي للثقة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع..

توفر الحريات السياسية والثقافية.. فلو تأملنا في العديد من التجارب السياسية على هذا الصعيد، لاكتشفنا وبشكل لا لبس فيه أن الدول التي تتوفر فيها حريات وتمنح شعبها بعض الحقوق، هي الدول المستقرة والتي تتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر.. أما الدول التي تمارس السياسة بعقلية الاستئصال والتوحش وتمنع شعبها من بعض حقوقه ومكتسباته السياسية فإنها دول مهددة في استقرارها وأمنها.. لأنه لا يمكن لأي شعب أن يدافع عن دولة هو أول ضحاياها.. لهذا فإن الاستقرار السياسي هو وليد طبيعي لتوفر الحريات في الداخل العربي والإسلامي..

ومن يبحث عن الاستقرار السياسي بعيدا عن ذلك، فإنه لن يحصل إلا على أوهام القوة والاستقرار.. واللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم على أكثر من صعيد، تتطلب تجديد فهمنا ووعينا لمعنى الاستقرار السياسي، والانخراط الفعلي في بناء المكونات الأساسية لخيار الأمن والاستقرار..

فكل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها، إلا باستقرار سياسي عميق، ولا استقرار حقيقي إلا بديمقراطية وتنمية مستدامة.. لذلك فإن الخطوة الأولى والإستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات

المرحلة ومخاطرها المتعددة هو بناء أمتنا واستقرارنا على أسس ومبادئ حقيقية تزيدنا منعة وصلابة وقدرة على المواجهة.

العرب ودولة الإنسان

تعددت الأيدلوجيات والأفكار والمرجعيات المفاهيمية والفلسفية التي سادت في العالم العربي.. وتمكنت بعضها من الحكم وإدارة بعض الدول العربية على أسس ومبادئ تلك الأفكار والأيدلوجيات. فأصبحت في العالم العربي دولا تتبنى النظرية الماركسية وتعمل بإمكانات الدولة إلى تعميم الرؤية الماركسية وإخضاع كل الشرائح والفئات إلى تلك الرؤية الأيدلوجية. كما تشكلت دولا وفق النظرية القومية، حيث عمل أصحاب هذه النظرية إلى تسيير شؤون الدولة والمجتمع وفق الرؤية والمعايير القومية..

وتعددت في العالم العربي الدول التي تتبنى رؤية أيدلوجية، وعملت على إخضاع كل مؤسسات الدولة إلى الرؤية الأيدلوجية، التي تحملها وتتبناها النخب السياسية السائدة..

ودخلت هذه الأيدلوجيات في حروب وصراعات مفتوحة، ولقد شهد العالم العربي وعبر فترات زمنية مختلفة تلك الصراعات والحروب التي عمل كل طرف على إثبات أيدلوجيته ومصالحه بعيدا عن مصالح الأمة وأمن المجتمعات العربية.. ومع أن هذه الأيدلوجيات، دخلت في حروب وصراعات دامية مع بعضها، إلا أن بينها قواسم أيدلوجية وسلوكية وسياسية واحدة.. ولعل من أهم القواسم المشتركة بين أصحاب الأيدلوجيات التي سادت في العالم العربي، وسيطرت بشكل أو بآخر إما على الدولة ومؤسساتها أو المجتمع ومؤسساته هو أن أصحاب هذه الأيدلوجيات، لا يعتنوا كثيرا بحاجات الإنسان العربي ومتطلباته الأساسية. فكل الجهود والإمكانات تصرف باتجاه تثبيت وتعميم ونشر المقولات الأيدلوجية،

بعيدا عن الاهتمام بحاجات الإنسان أو الإنصات إلى مطالبه ومطامحه..

لذلك فإن الكثير من ثروات وإمكانات الدول الأيدلوجية، صرفت على نشر المقولات الأيدلوجية والحزبية، وكأن نشر هذه المقولات، هو الهدف الأسمى والغاية العليا.. ووفق هذا السلوك والتصرف الذي مارسته الدول الأيدلوجية، كما مارسته الجماعات الأيدلوجية، ضاعت حاجات الإنسان فردا وجماعة، واضمحلت حقوقه الأساسية، واعتبر الإنسان كقيمة وحقوق وكرامة في أدنى سلم الاهتمام. ولا نحتاج إلى كثير عناء لإثبات هذه الحقيقة الناصعة في الكثير من الدول والتجارب. فيكفي أن تذهب إلى أي دولة أيدلوجية أو تقدمية في العالم العربي، لاكتشاف هذه الحقيقة. حيث كل الامكانات تتجه إلى الشعارات وتخليد الزعيم واثبات صحة المقولات الأيدلوجية والحزبية التي قامت عليها الدولة. بينما الإنسان في هذه الدول يعيش العوز والضنك والصعوبات الحياتية المختلفة، كما يعاني من الكبت والقمع والخوف الدائم من زوار الفجر وأجهزة الاستخبارات..

فهذه التجارب والدول، تحارب وبشعارات ثورية وتقدمية حقوق الإنسان، وتعمل على إبقاء مواطنيها يلهثون ليل نهار من أجل لقمة العيش اليومية. لذلك فإن هذه الدول، لم تحقق أي إنجاز يذكر لمواطنيها، كما أنها لم تحقق وخلال سنين طويلة من الحكم والسيطرة على مقاليد الأمور الشعارات التي رفعتها، حينما وصلت إلى سدة الحكم.

فالدول التي رفعت شعار الوحدة لم تنجز إلا المزيد من التجزئة والتشظي. والدول التي رفعت لواء الدفاع عن الطبقات المحرومة في المجتمع، أضحت هذه الطبقات هي أول ضحايا هذه التجربة وهذه الدولة..

ويشير إلى هذه المسألة الدكتور (برهان غليون) بقوله: أزمة الدولة أعمق إذن مما تبدو عليه عادة وكأنها أزمة نظام، أنها أزمة فكرتها ذاتها. وتلاشي روح الولاء للسلطة الوطنية والانتساب للمشروع الذي كانت تقترحه على المجتمع نابع بالضبط من انكشاف عجز السلطة هذه عن إنجازه، أي عن خيانتها له، وليس بسبب تحققه. وهذا يعني أيضا أنه نابع من تنامي الاقتناع بأن هذا المشروع بالصورة التي تبلور فيها لا يمكن أن يشكل مدخلا إلى التقدم الإنساني. وهكذا، وفي أقل من عقدين، أصبحت القيم التي كانت تغذي لدى الجمهور الواسع شعبية دولة التقدم وتثير حماسة للانخراط فيها والتماهي معها، هي نفسها القيم التي تدفع الجمهور إلى رفضها والتنكر لها. لقد كان يكفي أن تظهر لا فاعلية البرنامج الوطني أو عيوبه، عروبيا كان هذا البرنامج أم قطريا، حتى تفقد الدولة توازناتها المادية والمعنوية، وتضيع هي نفسها هويتها وتفقد مقدرتها على استقطاب الولاء وتحقيق الاندماج والإجماع.

فالدول الأيدلوجية والتي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيدلوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي ذاتها الدول التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن. وهذه الدولة بنمطها القروسطوي وعنفها وجبروتها وعسكرتها لمجتمعها، أجهضت الكثير من الآمال والتطلعات.

لذلك فإن المطلوب اليوم، هو الخروج من هذه الشرنقة الأيدلوجية، التي تحيل كل شيء إلى قانون إما مع أو ضد وبناء دولة القانون والإنسان، التي تسعى لصياغة قانون لضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإلى تأهيل الإنسان، وإطلاق حرياته وتطلعاته.

فإننا كعرب لم نحصد من الدول الأيدلوجية، إلا المزيد من الصعاب والتراجع والتقهقر إلى الوراء. فالوحدة التي حلم بها الآباء، انتهت إلى دولة أيدلوجية مغلقة تكرس التجزئة وتنمي العصبيات، وباسم التنمية والعدالة الاجتماعية حصدنا نمو رأسمالية الدولة وتضخمت شريحة الانتهازيين والوصوليين.

ولقد علمتنا التجارب أن الدول التي تنفصل عن مجتمعها وتحاربه في معتقداته واختياراته الثقافية والسياسية، وتفرض عليه نظاما قهريا، فإن مآلها الفشل وفقدان المعنى من وجودها. وهكذا وبفعل عوامل عديدة وعلى رأسها سيادة الدول الأيدلوجية التي لا ترى إلا مصالحها الضيقة، وتوظف كل الامكانات من أجل إثبات مقولاتها وأيدلوجيتها، وضيعت بفعل ذلك مصالح شعبها وامتهنت كرامته، اختلطت المعايير، واشتبكت القضايا، وسقطت الكثير من الشعارات المرفوعة. فالقتال أصبح داخليا، والحرب أضحت أهلية، والتطرف والإرهاب أصبح من نصيبنا جميعا. لهذا كله إننا أحوج ما نكون اليوم إلى تلك الدولة التي تعتبر أيدلوجيتها وشرعيتها هو في خدمة الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته بصرف النظر عن أصوله الأيدلوجية أو القومية أو العرقية..

إننا في العالم العربي بحاجة إلى تلك الدولة التي تحتضن الجميع وتصبح بحق وحقيقة دولة الجميع.

والوصول إلى دولة الإنسان والقانون في العالم العربي، ليس مستحيلا، وإنما هو بحاجة إلى الكثير من الجهد المتواصل لإنجاز هذا التطلع التاريخي.. وإن دولة الإنسان التي تصون حقوقه وتحفظ نواميسه وكرامته، ليست يوتيبيا تاريخية، وإنما هي حقيقة قائمة، ولقد تمكنت بعض المجتمعات الإنسانية من تحقيقها.. وأن شعوبنا العربية بطاقاتها العلمية وقدراتها الاقتصادية وطموحاتها الحضارية وأشواقها

التاريخية، تستحق دولة تكون رافعة حقيقية لهذه الشعوب، لا قامعة وكابحة لطموحاتها وتطلعاتها الضاربة بجذورها في عمق التاريخ والإنسان.

وإنه بدون توجه العرب نحو بناء دولهم الوطنية على أسس القانون وحقوق الإنسان، فإن مشاكلهم ستتفاقم وأزماتهم ستستفحل وضغوطات الخارج ستؤثر على مصيرهم ومستقبلهم.

وإن التحول نحو دولة القانون والإنسان، بحاجة إلى الأمور التالية:

الإرادة السياسية التي تتجه صوب تجاوز كل المعيقات والمشاكل التي تحول دون بناء دولة القانون والإنسان. حيث أنه لا يمكن بناء دولة جديدة في العالم العربي بدون إرادة سياسية تغير وتطور وتذلل العقبات وتواجه كل ما يدفع نحو إبقاء الأمور ساكنة وجامدة ومتخشبة. فالإرادة السياسية بما تعني من قرار صريح وعمل متواصل ومبادرات نوعية وتطوير للمناخ والبيئة الاجتماعية والثقافية، هي من العوامل الأساسية للتحول نحو دولة القانون والإنسان في الفضاء العربي..

تحرير المجتمع المدني ورفع القيود عن حركه وفعاليته. حيث أن الدولة بوحدها، لا تتمكن من خلق كل شروط ومتطلبات التحول. وإنما هي بحاجة إلى جهد المجتمع المدني، الذي يستطيع القيام بالكثير من الخطوات والأعمال في هذا الاتجاه. لهذا فإن رفع القيود اليوم عن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، يعد من الأمور الهامة، التي تساهم في تعزيز الأمن الاجتماعي والمحافظة على الاستقرار السياسي. فالحاجة ماسة اليوم لتذليل كل العقبات التي تحول دون فعالية المجتمع المدني في العالم العربي. وإن الفرصة مؤاتية اليوم، لإنهاء تلك الحساسيات التي تحملها بعض النخب السياسية السائدة، تجاه

مؤسسات المجتمع المدني ووظائفها وأدوارها. فإن هذه المؤسسات ليست بديلا عن الدولة، ولا تستهدف في أنشطتها تضعيف دور الدولة. بل هي مساند حقيقي وموسسي للدولة، كما أنه لا تقوم له قائمة بدون دولة مستقرة وثابتة.

فالدولة اليوم في العالم العربي، بحاجة إلى جهد مؤسسات المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني بمؤسساته وهياكله، هو بحاجة إلى الدولة الحاضنة والراعية والضامنة لعمل مؤسسات المجتمع المدني. فالحاجة متبادلة، والأدوار والوظائف متكاملة. وإن الظروف السياسية التي يواجهها العالم العربي، تتطلب بناء الدولة في الواقع العربي على أسس جديدة ومضامين جديدة. فالدولة التي ألغت المجتمع وحاربت قواه الحية، هي أحد المسئولين الأساسيين عن الواقع المتردي الذي وصلنا إليه جميعا. وسنبقى نعيش القهقرى ما دامت الدولة العربية بمضمونها الأيدلوجي التي صحرت الحياة المدنية هي السائدة.. فثمة ضرورة ملحة اليوم لإعادة صياغة مفهوم ومضمون الدولة في التجربة العربية المعاصرة.

فالدولة التي لا تحترم حقوق الإنسان، وتتجاوز الدستور والقانون لأتفه الأسباب، هي الدولة التي أخفقت في مشروعات التنمية والبناء الاقتصادي، وهي التي انهزمت أمام التحديات والمخاطر الخارجية. والعلاقة جد عميقة بين إخفاق الدولة الداخلي وهزيمتها الخارجية. ولا سبيل أمام العرب اليوم، إلا بناء دولة الإنسان والقانون وصيانة الحقوق والنواميس، هذه الدولة حتى ولو امتلكت إمكانات محدودة وقدرات متواضعة، هي قادرة بتلاحمها مع شعبها وبتفاني شعبها في الدفاع عنها، على مواجهة كل التحديات والمخاطر.

فلتتجه كل الطاقات والقدرات والكفاءات، نحو إرساء مضامين دولة الإنسان في دنيا العرب..

العرب والاستدارة نحو الداخل

في كل الأزمات والتحديات التي تواجه الواقع العربي، تتجه النخب السياسية والثقافية والإعلامية للخارج، للبحث عن المؤامرات والمخططات الأجنبية التي صنعت تلك الأزمة أو خلقت تلك التحديات التي تواجه الواقع العربي.. ودائما كانت الأنظار والتحليلات والتصورات، تتجه إلى رصد دور التأثيرات الخارجية في التأثير والضغط السلبي على العالم العربي.. ونظرة واحدة وسريعة للكثير من الأزمات والمشاكل التي واجهت العالم العربي، تجعلنا نكتشف وبشكل سريع صدق هذه الحقيقة. وإننا هنا لا ننفي دور العامل الخارجي في إجهاض الكثير من المشروعات والآمال، ولا نغمض أعيننا أمام حقيقة اشتراك القوى الأجنبية في الكثير من الحقب في تعويق النهوض العربي. ولكن رمي كل الأخطاء على العوامل الخارجية، يساهم في تزييف الوعي العربي ولا يوفر لنا القدرة على تجاوز هذه المحن التي تصيبنا وتجهض الكثير من مشروعاتنا وطموحاتنا. لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع وقف الانحدار العربي هو أن نستدير ونلتفت إلى الداخل، لمعالجة المشاكل والأزمات التي تؤثر حتما على الأداء العام، ولتلبية الطموحات والتطلعات المشروعة التي تحملها قوى الداخل..

أما سياسة الهروب من استحقاقات ومتطلبات الداخل واتهام الخارج بكل سيئاتنا ومصيباتنا وأخطائنا، فإنه لا يعالج المشاكل بل يفاقمها ويزيدها أوارا واستفحالا.. ولقد آن الأوان بالنسبة لنا نحن في العالم العربي أن نستدير إلى داخلنا، واكتشاف العوامل والأسباب الحقيقية التي أنتجت ولا زالت الواقع السيئ الذي يعيشه العرب اليوم

على أكثر من صعيد ومستوى. والتوجيه القرآني يحثنا إلى سياسة الاستدارة نحو الداخل واكتشاف أخطائنا قبل اتهام الآخرين بها.. إذ يقول تبارك وتعالى ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...)).. فالخطوة الأولى التي ينبغي أن نقوم بها إزاء كل ظاهرة ومشكلة وأزمة، هي البحث والفحص الجاد عن الأسباب الذاتية التي أدت إلى هذه الظاهرة أو المشكلة والأزمة، فلا بد أن نوجه الاتهام أولا إلى أنفسنا، قبل أن نوجهه إلى غيرنا. وهذه المنهجية تلخصها الآية القرآنية ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ...﴾، فإزاء كل هزيمة، إزاء كل مرض وظاهرة سيئة، كل مصيبة على رؤوسنا، ينبغي أن نلتفت قبل كل شيء إلى نصيبنا، إلى دورنا، إلى ما كسبته أيدينا..

إن واقع العرب الراهن هو أسوأ واقع، والانهيار في حياتهم يهدد وجودهم نفسه. واتهام الخارج وحده وتبرئة الذات والتعامل معها بنرجسية واستعلاء يزيد تدهورنا وضعفنا وضياعنا..

ونحن هنا لا ندعو إلى جلد الذات واتهامها بكل السيئات والإخفاقات. وإنما ندعو إلى معرفة العلل والأسباب الكامنة في فضائنا السياسي والثقافي والاجتماعي، والتي أفضت بشكل أو بآخر إلى الواقع السيئ الذي نعيشه. كما أن الخارج في علاقته معنا في العالم العربي، ليس بريئا من أزماتنا ومشاكلنا المزمنة، بل هو شريك وفاعل حقيقي للكثير من المشاكل والأزمات..

ولكن الرؤية المتزنة التي ندعو إليها، هي التي تبدأ بالاستدارة إلى الداخل، واكتشاف الواقع ومعرفة مستوى مساهمتنا في هذه المشكلة أو تلك الأزمة.. فلا يمكن أن نواجه تحديات المرحلة، وهي تحديات صعبة ومعقدة باتهام الخارج وتبرئة الذات. إن هذا النهج هو الذي أدام الكثير من عناصر وحقائق التخلف السياسي والثقافي في العالم العربي، وهو الذي برأ الكثير من النخب التي كان لها دورا سيئا في

تطور الأحداث التي جرت في حقب زمنية مختلفة..

فالباري عز وجل لم يخلق الإنسان خلقا جامدا خاضعا للقوانين الحتمية التي تتحكم به فتدبره وتصوغه بطريقة مستقرة ثابتة، لا يملك فيها لنفسه أية فرصة للتغيير وللتبديل، بل خلقه خلقا متحركا من مواقع الإرادة المتحركة التي تتنوع فيها الأفكار والمواقف والأفعال، مما يجعل حركة مصيره تابعة لحركة إرادته، فهو الذي يصنع تاريخه من طبيعة قراره المنطلق من موقع إرادته الحرة، وهو الذي يملك تغيير واقعه من خلال تغييره للأفكار والمفاهيم والمشاعر التي تتحرك في واقعه الداخلي لتحرك الحياة من حوله..

وهكذا أراد الله للإنسان أن يملك حريته، فيتحمل مسؤوليته من موقع الحرية. ويدفعه إلى أن يواجه عملية التغيير في الخارج بواسطة التغيير في الداخل، فهو الذي يستطيع أن يتحكم بالظروف المحيطة به، بقدر علاقتها به، وليس من الضروري أن تتحكم به. فالإنسان هو صانع الظروف، وليست الظروف هي التي تصنعه..

لذلك فإنه لا يجوز ولا يصح التضحية بحريات ومتطلبات الداخل العربي تحت مبرر معارك الخارج وتحدياته الحاسمة. إذ أنه لا يمكن أن نواجه تحديات ومؤامرات الخارج بشكل فعال، إلا إذا وفرنا متطلبات وحقوق وتطلعات الداخل.. ولعلنا لا نجانب الصواب، حين القول: إننا في العالم العربي وخلال الخمسة العقود الماضية قد قلبنا المعادلة. إذ سعت النخب السائدة، إلى إقصاء كل القوى والمكونات تحت دعوى ومسوغ أن متطلبات المعركة مع العدو الصهيوني تتطلب ذلك. وأصبح شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) هو السائد. ولكن النتيجة النهائية التي وصلنا إليها جميعا حاكما ومحكوما، أن هذا الخيار السياسي والثقافي لم يوصلنا إلا إلى المزيد من التدهور والانحطاط. وبفعل هذه العقلية أصبح العدو

الصهيوني أكثر قوة ومنعة، ودخلنا جميعا في الزمن الإسرائيلي بكل تداعياته الدبلوماسية والسياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية..

فتصحير الحياة السياسية والمدنية العربية، لم يزدنا إلا ضياعا وتشتتا وضعفا. ولقد دفع الجميع ثمن هذه الخطيئة التاريخية. لذلك آن الأوان بالنسبة لنا جميعا أن نعيد صياغة المعادلة. فلا انتصار تاريخي على العدو الصهيوني، إلا بارتقاء حقيقي ونوعي لحياتنا السياسية والمدنية. فإرساء دعائم الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان وتعميم وتعميق ثقافة الحوار والتعايش السلمي، كل هذه القيم والممارسات والمتطلبات من صميم معركتنا التاريخية والحضارية. وانتصارنا على العدو الخارجي، مرهون إلى قدرتنا على إنجاز هذه المتطلبات في الداخل العربي..

فالإكراه الديني والسياسي، لا يصنع منجزات تاريخية، وإن صنعت سرعان ما يتلاشى تأثيرها من جراء متواليات الإكراه وامتهان كرامة الإنسان..

لهذا كله فإننا ندعو كل الدول العربية، وفي هذه اللحظة التاريخية الحساسة والمصيرية إلى الاستدارة والاهتمام بالداخل. فالقوة الحقيقية هي التي تستمد من الشعب والمجتمع، والخطر الحقيقي هو الذي ينبع من الذات. فلا مناص أمامنا اليوم حيث المؤامرات والتطورات والتحولات، إلا الالتحام والالتصاق بشعوبنا. فهي عنوان العزة والقوة، وهي سبيلنا لتعزيز أمننا ووحدتنا وهي القادرة على إجهاض كل المشروعات والمؤامرات. فلتتجه كل مبادراتنا نحو شعوبنا، ولتعد الاعتبار لكل القوى الحية والفاعلة في المجتمع العربي..

إنها لحظة تاريخية حاسمة، وتتطلب بلا شك خطوات نوعية وحكيمة..

وفي هذا السياق نلتفت ونؤكد على النقاط التالية:

ضرورة بلورة مبادرات وطنية حقيقية، تزيل الالتباسات، وتؤكد خيار المصالحة، وتعمق من أسباب وعوامل الثقة بين السلطة والمجتمع..

فالاستدارة نحو الداخل تقتضي بشكل أساسي، العمل على تعميق خيار المصالحة والانسجام بين خيارات المجتمع وتطلعاته المتعددة والسلطة وخياراتها السياسية والاقتصادية.

إن القوة الحقيقية التي تملكها الدول في مواجهة المخاطر والتحديات، ليس في حجم الأسلحة والترسانة العسكرية، وإنما في الرضا الشعبي عنها. لهذا فإننا نؤكد على أهمية أن تعمل الحكومات في العالم العربي، على صياغة الأطر والمؤسسات، التي تهتم بحاجات المواطنين، وتنصت إلى أحوالهم وأوضاعهم، وتعمل وفق آليات واضحة لتعميق خيار الرضا الشعبي عن الأداء والخيارات السياسية للحكومات..

إن التطلعات والطموحات، سواء كانت خاصة أو عامة، لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة، وإنما هي بحاجة إلى مدى زمني تتحرك فيه وتقترب شيئا فشيئا صوب الهدف والتطلع المرسوم.

لهذا فإننا ندعو كل الأطراف في العالم العربي، إلى الأخذ بعين الاعتبار الظرف الزمني الحساس الذي تعيشه المنطقة.

إننا نشعر بأهمية جدولة مشروعات التطوير والإصلاح، وذلك من أجل أن تتجه كل الطاقات والكفاءات صوب الأهداف والغايات الوطنية المشتركة.

المنطقة ومعضلات المرحلة الراهنة

في إطار الموقف من مشروعات الإصلاح والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، تطرح رؤية مفادها: أن لا تغيير في المنطقة ولا إصلاحات سياسية وديمقراطية قبل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط.. فمشروعات التغيير والإصلاحات، كلها مؤجلة إلى ما بعد إنهاء هذه الأزمة. فتطرح مسألة الإصلاحات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وكأنها تستهدف بشكل أو بآخر تفكيك وتذويب وإنهاء القضية الفلسطينية في المنطقة.

لذلك ومن أجل صيانة القضية الفلسطينية وإفشال مشروعات تفكيكها وتذويبها يتم الوقوف السلبي من مشروعات الإصلاح والتغيير في المنطقة.

ونحن في هذا المقال نود مناقشة هذه الرؤية ومعرفة خلفياتها واكتشاف عناصر القوة والضعف فيها.

من المؤكد بالنسبة لنا جميعا في العالمين العربي والإسلامي، أن القضية الفلسطينية هي قضيتنا المركزية، وسنبقى نتعامل معها على هذا الأساس، وسنعمل بكل إمكاناتنا على دعم نضال الشعب الفلسطيني حتى تحقيق دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.. ولكن التزامنا المبدئي والسياسي بالقضية الفلسطينية، لا يعني بأي حال من الأحوال التخلي عن حاجتنا الفعلية كشعوب عربية وإسلامية إلى الإصلاح والتغيير. فلا مقايضة بين المسألتين. فدعم القضية الفلسطينية والإصرار على حلها بما ينسجم وتطلعات الشعب

الفلسطيني في بناء دولته المستقلة.

أقول أن هذا الدعم والالتزام لا يناقض بأي مستوى من المستويات ضرورة الانخراط في مشروعات الإصلاحات السياسية على الصعيدين العربي والإسلامي.. وإن أية محاولة لإجهاض مشروعات الإصلاح بدعوى القضية الفلسطينية فإنما محاولة تضر بالقضية الفلسطينية كما تضر بالواقعين العربي والإسلامي.. فلا يمكن الدفاع الحقيقي عن القضية الفلسطينية ودعمها المتواصل، مع إيقاف عجلة الإصلاح والتغيير في المجالين العربي والإسلامي.

فإن إيقاف وإجهاض عجلة الإصلاح فإنه يؤدي إلى الإضرار وعلى نحو مباشر بالقضية الفلسطينية. فلا يمكننا حماية القضية الفلسطينية بإدامة التخلف السياسي والمدني في فضائنا العربي والإسلامي. كما لا يمكننا الانتصار للقضية الفلسطينية، ونحن نعيش ضغوطات ذاتية تلح علينا على ضرورة الإصلاح والتغيير.

فالإصلاح في العالمين العربي والإسلامي، لا يناقض ولا يعارض التزامنا المبدئي والاستراتيجي في دعم القضية الفلسطينية بل إننا نعتقد وبشكل جازم أن انخراط العالم العربي والإسلامي في مشروعات الإصلاح والديمقراطية، له تأثيراته وتداعياته الايجابية على القضية الفلسطينية وذلك للاعتبارات التالية:

1- إن العدو الصهيوني الذي يمارس القتل اليومي بحق أبناء الشعب الفلسطيني ويجهض كل محاولات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في فضائنا العربي والإسلامي لا يواجهنا بأسلوب واحد أو إمكانات محدودة ومتواضعة. بل على العكس من ذلك تماما، حيث يتفوق علينا بمؤسساته العلمية وتقنياته التكنولوجية المتقدمة وتطوره السياسي الدائم. وإننا لا يمكننا أن نواجه هذا العدو الحضاري، ونحن نعيش حالة السكون والتخلف السياسي

والاقتصادي. وإننا نعتقد وبشكل جازم: أن إعادة بناء موازين القوى في المنطقة، يتطلب الانخراط الفعلي في مشروعات الإصلاح والتغيير. ويخطئ من يتصور أن بإمكاننا حسم صراعنا مع العدو الصهيوني ونحن نعيش أوضاعا سياسية واقتصادية متردية. إن هذه الأوضاع المتردية هي التي تدعم وتطول من عمر العدو الصهيوني، وهي التي توفر له الفروقات الذاتية والموضوعية التي تبقيه متفوقا بشكل نوعي علينا جميعا نحن العرب والمسلمين. وإن هذا الواقع وهذه الحقيقة تتطلب منا جميعا العمل على بناء حياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية على أسس تسمح لكل قوى وتعبيرات المجتمعات العربية والإسلامية للعمل من أجل تطوير واقعنا العربي والإسلامي على مختلف الصعد والمستويات، فمحن الشعب الفلسطيني هي التي ينبغي أن تدفعنا للإسراع في إصلاح أوضاعنا وتحسين أحوالنا، لأن إصلاح أوضاعنا سيوفر للجميع إمكانية أفضل لدعم الشعب الفلسطيني.

كما أن صراعنا مع العدو الصهيوني، لا يمكن أن يحسم فقط بالقوة العسكرية. بل إن حسم صراعنا مع العدو الصهيوني والانتصار عليه يتطلب أن نطور من أوضاعنا كلها، وذلك من أجل بناء قوتنا الشاملة.

2- إن تجاهل الحاجات الفعلية للإصلاح والتغيير في مجالنا العربي والإسلامي، سيفاقم من أزمات ومحن الواقعين العربي والإسلامي. وهذا بطبيعة الحال سيهدد الكثير من الدول والبلدان العربية والإسلامية في وجودها الحقيقي. ولا يمكن أن ندافع عن القضية الفلسطينية بالتضحية بشعب عربي آخر، ولا يمكن تضميد الجراح الفلسطينية بفتح جرح عربي آخر.. فالتجاهل الحقيقي لحاجتنا في العديد من الدول والبلدان إلى الإصلاح والتغيير هو الذي أسقط العراق تحت الاحتلال الأجنبي، وقد يسقط دولا أخرى إذا تم تجاهل

حاجة الدول العربية والإسلامية إلى الإصلاح والتغيير.. فالتجاهل يفاقم من الأزمات ويؤدي إلى استفحال العديد من المشاكل.. ولا يمكن الدفاع عن القضية الفلسطينية بتفاقم المشكلات السياسية الحقيقية في بلداننا وأوطاننا المختلفة. وهذا بطبيعة الحال يدفعنا إلى القول إننا بحاجة أن نزيل من نفوسنا وعقولنا كل حساسياتنا تجاه مقولة الإصلاح ومشروعاتها. فالإصلاح حاجة عربية حقيقية، وإن أي تأخير في مشروع تبني خياراتنا العربية والإسلامية، سيفرض علينا وقائع وظروفا ليست في صالح أمننا واستقرارنا. إننا ضد استيراد مشروعات الإصلاح للعالمين العربي والإسلامي، وندرك وبشكل عميق أن الإصلاح الحقيقي هو الذي ينبثق من إرادتنا وخصوصيتنا. ولكن وفي نفس الوقت نعتقد أن تأجيل الإصلاح وفق رؤيتنا وأجندتنا الخاصة، سيكلفنا الكثير وسيفاقم من الضغوطات الأجنبية علينا، والتي تحمل في جعبتها أجندة مضادة ومناقضة لمصالحنا الوطنية والقومية. وينبغي أن لا يخيفنا وجود مشروعات أجنبية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط، وإن الذي يخيفنا بعمق هو غياب إرادة الإصلاح لدى الكثير من النخب في العالمين العربي والإسلامي.. فلا يمكن أن نتجاهل حاجة العرب والمسلمين إلى الإصلاح والتغيير، وإن اللحظة التاريخية مواتية لترجمة هذه الحاجة إلى مشروعات ومبادرات وخطوات عملية، تستهدف التغيير والتطوير الذي يعمق من خيار الأمن والاستقرار في المنطقة..

3- إننا نعتقد أن الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن أن تتحقق دفعة واحدة، وإنما هي بحاجة إلى مدى زمني تتحقق فيه الكثير من مفردات ومضامين مشروعات الإصلاح والتغيير في المنطقة.. ووجود مدى زمني للإصلاح والتغيير، لا يعني التراخي وغياب الإرادة الخالقة لوقائع وحقائق الإصلاح.. لهذا فإننا نرى أن

إبقاء الأمور والأوضاع على حالها في المنطقة، يعني في حقيقة الأمر التراجع والضعف والمزيد من الاهتراء والتداعي، كما أن القفز في المجهول يهدد أمن واستقرار العديد من الدول والبلدان العربية والإسلامية. ولا خيار واقعيا وحقيقيا إلا في بلورة مشروعات وطنية بين الحكومات ومجتمعاتها على مشروع الإصلاح والتغيير مع وجود جدولة زمنية واضحة وصريحة لذلك..

إن هذا الخيار هو الذي يوقف حالة التداعي والانحدار في الواقعين العربي والإسلامي على أكثر من صعيد، كما أنه هو الذي يحشد طاقات الأمة باتجاه التغيير والبناء والإصلاح المحسوب.

فلا مجال أمام العرب والمسلمين اليوم، للتهرب من مشروع الإصلاح ومتطلباته، كما أنه لا خيار أمامنا للانعزال والانكفاء. وحده خيار الهروب إلى الأمام والانخراط في مشروع الإصلاح، هو الذي يمكننا من وقف تداعيات الأحداث السلبية علينا، كما أنه هو طريقنا للخروج من هذه اللحظة الزمنية العصيبة والخطيرة بأقل خسائر ممكنة. فسيادة نهج الديمقراطية والحرية في العالمين العربي والإسلامي، هو الذي يمكننا من إنهاء اختلال موازين القوى مع الكيان الصهيوني..

العرب ونقد الممارسة

على ضوء التطورات المتسارعة التي تجري على الساحة اللبنانية، منذ اغتيال دولة الرئيس السيد رفيق الحريري. ثمة دروس وعبر عديدة نستفيدها من الحدث اللبناني وتطوراته المتلاحقة.

فالمسألة اللبنانية في كل مراحلها وأطوارها، هي عبارة عن تداخل وتشابك معقد بين الإرادة الداخلية بكل تنوعها وحساسياتها والعوامل الإقليمية بكل خلافاتها ونزاعاتها والحضور الدولي بكل ثقله وعقده ومتوالياته. فدائماً الأوضاع السياسية في لبنان، ليست وليدة عوامل واحدة محضة، وإنما تتداخل هذه العوامل مع بعضها لاعتبارات عديدة فتنتج استقراراً وأمناً، أو اضطراباً وتهديداً للسلم الأهلي.

واغتيال السيد الرئيس رفيق الحريري بما يشكله من ثقل لبناني وعربي ودولي أعاد المسألة اللبنانية إلى مربعها الأول، وأضحت التطورات يومية وسريعة، وتبحث عن أفق حل يرضي كل الأطراف والعوامل المؤثرة في المشهد اللبناني.

وعلى كل حال ما نود إثارته في هذا المقال: هو طبيعة العلاقات السورية - اللبنانية، لماذا نحن العرب لم نتمكن إلى الآن من صناعة نموذج وحدوي، قادر على مواجهة التحديات، ومحل رضا وقبول من كل الأطراف القوية والضعيفة في آن.

لا شك أن ما يجري على الساحة اللبنانية اليوم من أحداث وتطورات يثير الكثير من الأسئلة وعلامات الاستفهام. فلماذا ينبري اللبنانيون وبعدما يقارب ثلاثة عقود من التواجد السوري في لبنان، للمطالبة الحاسمة بخروج القوات السورية. ولماذا لم يتمكن السوريون

من نسج علاقات وحدوية وطبيعية بين الشعبين، بحيث تكون الوحدة بينهما ليست شعاراً أو خطباً رنانة، بل وقائع اقتصادية وحقائق اجتماعية وإرادة سياسية متكاملة .فما جرى على صعيد العلاقة السورية – اللبنانية هو درس إضافي، على أننا نحن العرب بعد لم نحسن استخدام الجوامع المشتركة الكثيرة بيننا لخلق وحدة قومية صلبة ومتينة .حيث إن التجارب على هذا الصعيد عديدة، إلا أن النتيجة دائماً واحدة، الإخفاق والفشل على هذا الصعيد.

فالوحدة بين الشعوب حتى التي تشترك في عوامل وجوامع واحدة، لا تبنى بالقسر والقهر والفرض والشعارات البراقة والوقائع المضادة لذلك. وإنما تبنى بالإرادة الجادة والفعل الايجابي المتواصل وملاحقة كل ما يضر بهذه الجوامع بصرف النظر عن حجم هذا التصرف أو تأثيراته.

فالمنجزات الكبرى التي صنعها السوريون في لبنان، تلاشت في نظر بعض اللبنانين من جراء تراكم أخطاء وأغلاط صغيرة قام بها السوريون في لبنان على صعد ومستويات عديدة .فالوجود السوري أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وبنى مشروع الدولة، وحافظ على أسس الوحدة الوطنية، ولكن، ومع كل هذه المنجزات التي ينبغي أن تحفظ للسوريين. إلا أن التدخل السوري في التفاصيل اللبنانية أضر بهذه المنجزات بعد ثلاثة عقود من هذا الوجود والتدخل.

وهذا يدفعنا إلى القول: إن الشعوب العربية تتطلع دوماً نحو الوحدة القومية والوفاق العربي، ولكن هذا الإيمان بالوحدة والتطلع إلى إنجازها، لا يبرر بأي شكل من الأشكال التدخل الأمني والسياسي. فالجوامع المشتركة عديدة وعميقة بين الشعبين السوري واللبناني، ولكن هذا لا يعني أن يقوم الطرف القوي بالتدخل الفج في شؤون أحوال الطرف الضعيف. ولعلي لا أجانب الحقيقة، حين

القول: إننا نحن العرب خسرنا جميعا من وصول العلاقة السورية - اللبنانية إلى هذا المستوى من التأزم. وذلك لأن سوء التدبير السياسي والأمني، هو الذي يقود إلى تأزم العلاقات، مع وجود مشتركات عديدة وعميقة. إلا أن هذه المشتركات لا تستطيع التأثير الايجابي في ظل أوضاع سياسية وأمنية غير طبيعية. ذلك نحن بحاجة اليوم، إلى ممارسة النقد إلى أفعالنا وممارساتنا .فالخطأ والعيب الذي يقودنا إلى الفشل والإخفاق، ليس في النظرية الكبرى أو التصور العام، وإنما في الممارسات التي تتم باسم هذه النظريات والتصورات. فكلنا نحن العرب نحمل عن وحدتنا تصورات رائعة وتطلعات نبيلة. إلا أن تصرفاتنا وممارساتنا اليومية والعملية تزيدنا تشتتاً وتشظياً. فباسم الوحدة نمارس التجزئة بكل صنوفها وأشكالها، وباسم المصير المشترك نمارس القهر والقسر ضد بعضنا البعض، وباسم المشتركات نرعى وننمي الخصوصيات المضادة والمناقضة.

فالعيب في كثير من الأحيان، ليس في الشعار والتطلع، وإنما في الأفعال والممارسات، التي تخلق وقائع وحقائق نقيضة للشعار والتطلع.

من هنا فإننا بحاجة إلى ممارسة النقد لأفعالنا وممارساتنا، وذلك من أجل إنهاء هذه المفارقة العجائبية، التي تزيدنا ضعفاً، وتدمر الكثير من الاستعدادات النفسية والسلوكية الايجابية الموجودة في فضائنا القومي. فالجوامع المشتركة بين الشعب السوري والشعب اللبناني عديدة وعميقة وتاريخية. ولكن السؤال الذي ينبغي إثارته، لماذا وصلت الأوضاع بينهما إلى ما وصلت إليه. ولماذا يخرج الآلاف من الشعب اللبناني للمطالبة الصريحة بالخروج السوري من لبنان.

والإجابة على هذا السؤال في تقديرنا، تتمثل في الآتي: هو تراكم الأخطاء أدى إلى خلق واقع موضوعي وذاتي، لا يرى في الوجود السوري، حافظاً للأمن، وعاملاً من عوامل الاستقرار، بل

يرى نقيض ذلك. فيطالبهم بالخروج. وحينما تسأل أي مواطن لبناني يطالب القوات السورية بالخروج من لبنان، لا ترى في إجاباته تملصاً من الالتزامات القومية أو رفضاً للجوامع المشتركة التي تجمعه والشعب السوري. وإنما هي تلك الممارسات والأخطاء الصغيرة التي تراكمت عبر الزمن، فأوجدت واقعاً لا يطيقه هذا اللبناني.

من هنا فإن العلاقات الايجابية بين الشعوب العربية، لا تبنى بالشعارات الكبيرة المجردة، ولا تشيد بالخطب واليافطات، وإنما هي تبنى بالوقائع والحقائق الصغيرة المرتبطة بمصالح الناس، وبالاحترام المتبادل وبصيانة الخصوصيات لكل شعب ومجتمع.

لذلك آن الأوان بالنسبة لنا نحن العرب، وبعد هذه التجربة الأخيرة للعلاقة السورية - اللبنانية، أن نمارس النقد الشجاع تجاه ممارساتنا وأفعالنا التي تتم باسم الوحدة، وهي لا تصنع إلا التجزئة والتشظي.

وهذا يتطلب منا التأكيد على النقاط التالية:

1- إن الفشل والإخفاق الذي نعانيه نحن العرب على صعيد علاقاتنا الداخلية ووحدتنا القومية المأمولة، ليس من جراء العيوب الذاتية في الرؤية أو التصور أو النظرية. بل هو في تقديرنا يعود إلى حد بعيد: إلى الممارسة والفعل والخيارات العملية. فممارساتنا السياسية والاقتصادية مع بعضنا البعض لا تخدم مشروع الوحدة، ولا تنسجم والجوامع المشتركة. وأفعالنا المتبادلة لا تبني ثقة ولا تعمق جسور المحبة والمصالح المشتركة وخياراتنا العملية لا تستهدف الاقتراب والوحدة، بل الاستقواء ضد بعضنا البعض. فآن الأوان لنا أن نقول وبلغة لا مواربة فيها: إن أفعالنا وممارساتنا وخياراتنا العملية، هي المسئولة عن تباعد العرب عن بعضهم البعض. وإن الخطوة الأولى

في مشروع التصحيح، هي في ممارسة النقد لأفعالنا وممارساتنا. وبدون هذه الممارسة سنبقى نمارس التفتيت والتجزئة والتشظي باسم الوحدة والمصير المشترك.

2- إن العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية المشتركة، وحدها، لا تصنع علاقة ايجابية وانسجاماً في الخيارات والمشروعات. وإنما نحن بحاجة إلى زيادة وتيرة بناء شبكة من المصالح المشتركة. وذلك من أجل أن تبنى علاقاتنا على هذه المصالح المتبادلة، التي تخدم كل الأطراف.

فالعلاقات العربية - العربية، لا تبنى بالتاريخ المشترك ولا بالجغرافيا ولا بوحدة النظام السياسي، وإنما بشبكة المصالح المتبادلة، التي تقدم ربحاً ملموساً لكل شرائح المجتمع.

من هنا نحن بحاجة اليوم، إلى الإعلاء من شأن المشروعات الاقتصادية المشتركة، التي تبنى على قاعدة المصالح المتبادلة، وحدها المصالح المتبادلة الحقيقية والواقعية، التي تبني علاقات ايجابية بين الدول العربية.

3- إن التطورات المتسارعة التي تجري في الساحة اللبنانية، تدفعنا إلى القول :إننا كشعوب ودول عربية، لا نستطيع مواجهة التحديات ومقاومة المؤامرات إلا بإصلاح أوضاعنا وأحوالنا المختلفة.

والتطلع نحو الوحدة القومية والاندماج العربي، لا يعني بأية حال من الأحوال، التغافل عن حاجات أوطاننا، أو التغاضي عن إصلاح أحوالنا.

إن إصلاح أحوالنا وأوضاعنا الوطنية، على أسس الحرية والعدالة والمساواة، هو من الخطوات الضرورية لإنجاز أي تطلع على الصعيد القومي والعربي.

كما أن غياب مشروع متكامل للإصلاح الوطني، يجعل كل أوطاننا عرضة للمؤامرات والتحديات والضغوطات.

فقوتنا الحقيقية في إصلاح أوضاعنا وتطوير أحوالنا، وليس في رفع الشعارات والبافطات الضخمة.

وإننا لا يمكن اليوم، أن نواجه تحديات المرحلة في كل أقطارنا، إلا بالانخراط الجاد والحقيقي في مشروع الإصلاح الوطني، الذي ينهي الكثير من الاحتقانات، ويجيب على العديد من الأسئلة والتحديات.

وإن المسؤولية القومية والأخلاقية، تدفعنا إلى ضرورة ممارسة النقد لممارساتنا وأفعالنا من مختلف مواقعنا، التي لم تفض إلا إلى المزيد من الضعف والتلاشي.

فالخطوة الضرورية والملحة اليوم، هي ممارسة الإصلاح، على قاعدة نقد الفعل السياسي والأيدلوجي والاقتصادي، الذي أوصل واقعنا العربي إلى الحضيض، وجعلنا جميعاً تحت رحمة الضغوطات والمؤامرات التي تزيدنا ضعفاً واحتراءً. فآن الأوان بالنسبة لنا جميعاً، إلى ممارسة النقد لأفعالنا، وذلك من أجل تصحيح أوضاعنا والخروج من ربقة الضعف والاحتراء.

ماضي العرب وحاضر الآخرين

يبدو أن من المفارقات الصارخة في الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي حين الحديث أو تناول مسألة وواقع حقوق الإنسان في مجالنا العربي والإسلامي. هي أننا لا نتحدث عن راهننا ومستوى صيانته وحمايته لحقوق الإنسان الأساسية.

فنتغافل عن الواقع، ونهرب إلى ماضينا المجيد الذي توفر فيه وقائع وحقائق صانت حقوق الإنسان.

وتبرز هذه المفارقة حين الحوار والجدل مع المؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية .ففي الوقت الذي تتحدث فيه هذه المؤسسات عن ضرورة الحفاظ على حقوق الإنسان، وسن التشريعات والقوانين الحامية لهذه الحقوق. يكون الحديث العربي والإسلامي، عندما يتمتع به الدين الإسلامي من قيم وتشريعات تحمي الإنسان وتصون حقوقه الأساسية.

والمعضلة التي نراها شاخصة أمامنا اليوم، ليس في تشريعات الإسلام الحقوقية، وإنما في الواقع الذي يعيشه إنسان هذا المجال على صعيد الحقوق والمكاسب الإنسانية .والهروب من هذا الواقع المزري، والتشبث بوقائع الماضي ومقولات أن الدين الإسلامي فيه الشيء الكثير من القيم والأنظمة التي تصون حقوق الإنسان. أقول إن هذا الهروب، لا ينفع في شيء، ولا يغير من حقائق الراهن على هذا الصعيد.

فالمشكلة ليست في تشريعات الإسلام ونظمه وأحكامه، فهي رحمة كلها، ولا يمكن أن نتصور أن تشريعات الإسلام بعيدة عن

صيانة كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية .فالإسلام كأنظمة قانونية وتشريعات سماوية، يحمي الإنسان، ويصون حرماته، ويقدس حقوقه. ولكن المشكلة ليست هنا، وإنما في الواقع الذي يمتلئ بأشكال امتهان كرامة الإنسان وإهدار حقوقه الأساسية.

ولا يجدي نفعاً حين تناول هذه المسألة، بتشريعات الإسلام، وإنما ينبغي أن تتوفر إرادة مجتمعية لإزالة كل أشكال الامتهان وصيانة حقوق الإنسان التي ضمنتها تشريعات الإسلام والمواثيق الحقوقية الدولية.

وإنه آن الأوان بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، من إنهاء حالة الخداع للنفس على هذا الصعيد. ففي الوقت الذي نعيشه ونختلف في تقويمه مع الجهات والأطراف الدولية. صحيح أن هذه الأطراف تمتلك الكثير من الأجندة والتصورات التي لا تنسجم ومصالحنا ورؤيتنا لواقع حقوق الإنسان وضوابطه الحضارية، ولكن هذا لا يعفي عن ممارسة النقد والشفافية تجاه الواقع على هذا الصعيد. فالواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية والإسلامية، مليء بأشكال وحقائق امتهان كرامة الإنسان والتعدي على حقوقه، وإن استمرار هذه الحقائق والوقائع، أعاق الكثير من مشروعات التنمية والاستقرار.

فلا استقرار بلا صيانة حقوق الإنسان، فهي بوابة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ولا تنمية مستدامة، بدون إنسان مصانة حقوق ومحمية حرماته، فالإنسان الحر والذي يمارس حقوقه على أكمل وجه، هو الجسر إلى بناء تنمية مستدامة. ومن يبحث عن الاستقرار والتنمية بعيداً عن منظومة حقوق الإنسان، فإن مصيره الفشل والابتعاد عن الأسس الواقعية والفعلية للاستقرار والتنمية، فتجربة التقدم العلمي

والاقتصادي والتكنولوجي في الغرب، ليست بعيدة عن منظومة حقوق الإنسان. فالإنسان الذي يشعر بالعزة والأمان، هو القادر على الإبداع والعطاء النوعي.

أما الإنسان الذي تمتهن كرامته، ويذل كل يوم عشرات المرات، فإن هذا الإنسان لن يتمكن من بناء واقعه وحماية مجتمعه وتطوير أمته. فالإنسان بصرف النظر عن أيدلوجيته وواقعه الاجتماعي، لن يدافع عن واقع هو أحد ضحاياه.

من هنا نصل إلى حقيقة أساسية في هذا السياق وهي:

أن هنالك صلة عميقة بين الاستقرار أي مجتمع، وبين حقوق الإنسان. فالمجتمع الذي تصان فيه الحقوق، فإنه يعيش الاستقرار، وتنعدم إلى حد بعيد عوامل الجريمة. أما المجتمعات التي تنعدم فيها حقوق الإنسان، وتمارس عوامل العسف والقهر والظلم بحق إنسانها، فإن موجبات الاضطراب وعوامل التمرد على القوانين والأعراف ستزداد.

لذلك فإن من العوامل الأساسية، التي تساهم في حفظ الاستقرار، هي حقوق الإنسان .فكلما احترمت هذه الحقوق، ازدادت فرص الأمن والاستقرار في المجتمع.

لذلك فليس مطلوباً الدخول في معركة نظرية مع الآخر الحضاري على هذا الصعيد .وإنما المطلوب هو العمل على توفير كل مستلزمات ومتطلبات صيانة وحماية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي والاجتماعي والسياسي العربي والإسلامي. فلا يكفي أن تكون تشريعات الإسلام تحترم الإنسان وحقوقه، كما لا تكفي عملية اللجوء والهروب إلى الماضي على هذا الصعيد. الذي يكفي هو: أن يكون الحاضر مليئاً بحقائق صيانة وحماية حقوق الإنسان. وحده تطوير الواقع وتنقيته من كل رواسب التخلف والانحطاط، هو

الذي يوفر فرص وإمكانات التجاوز لكل الضغوطات والتحديات.

وفي هذا السياق من الضروري التأكيد على النقاط التالية:

1- إن تشريعات الإسلام وأحكامه الضامنة لحقوق الإنسان، ينبغي أن لا تكون عامل تبرير للواقع الذي نعيشه. بل من الضروري أن تتحول إلى عامل ضغط من أجل تصحيح الأوضاع وتنقية الفضاء، ورفع الغطاء القانوني والاجتماعي عن كل الممارسات التي تمتهن كرامة الإنسان وتنتهك حقوقه.

فالإسلام حذر كل الحذر، من أن يذل الإنسان نفسه لأي شيء في الوجود، فالعزة مطلوبة ومقدسة وينبغي للإنسان المسلم أن يحافظ عليها. لذلك من الأهمية أن تتحول أحكام الإسلام وتشريعاته على هذا الصعيد، عامل ضغط من أجل إنهاء كل وقائع انتهاك حقوق الإنسان من الواقع والفضاء الاجتماعي.

2- إن الحرية التي تصون كرامة الإنسان وحقوقه، هي تلك الحرية النابعة من تحرر الإنسان من كل الشهوات والأهواء، التي تحاول أن تدفعه إلى الحضيض. فبمقدار تمكن الإنسان من التحرر من أهوائه ونزعاته الشيطانية بذات المقدار يتمكن من الاستفادة من بركات الحرية في واقعه الاجتماعي والسياسي. فالحرية دائماً بحاجة إلى إنسان حر، والإنسان الحر هو الذي يتحرر من رذائل الدنيا والشهوات التي تركته في الأرض. من هنا قيل إن (الطمع رق مؤبد). فحينما يتحرر الإنسان من الدنيا، ويتخذ الموقف الصحيح منها، يستطيع أن ينجز حريته ويحافظ على كرامته. لذلك قيل:

كد العبد إن أحببت أن تصبح حرا
واقطع الآمال من مال بني آدم طرا

لا تقل ذا مكسب يزري فقصد الناس أزرى
أنت ما استغنيت عن غيرك أعلى الناس قدرا

فالحرية الحقيقية، هي أن يتحرر الإنسان من أهوائه وشهواته وحاجاته المذلة.

3- هناك العديد من النصوص والتوجيهات الإسلامية، التي ترفض ثقافة القهر والعنف والتطرف والتعدي على الآخرين. وتؤسس في المقابل لثقافة العفو والرفق وحُسن الظن والالتزام بقيم العدالة والتسامح في التعامل مع النفس والآخرين. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة المائدة، آية 8).

ولا شك أن هذه الثقافة التي يؤسسها الإسلام ويبرزها بشكل واضح الذكر الحكيم، هي التي تشكل الأرضية النفسية والاجتماعية المناسبة لتوطيد قيم حقوق الإنسان في المحيط الاجتماعي. ويسند ذلك ضرورة استخدام العقل ومحاربة كل محاولات وأشكال تعطيل العقل ومصادر حريات التفكير والتعبير.

وعليه فإن المطلوب ليس الهروب إلى الماضي، والاحتماء المجرد بتشريعات الإسلام، وإنما المطلوب هو بناء الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي على ضوء حقوق الإنسان.

فحقوق الإنسان هي حجر الزاوية في مشروع الاستقرار، لذلك من الضروري أن تتجه كل الجهود والطاقات نحو تنقية الفضاء من كل رواسب التخلف وانتهاكات حقوق الإنسان .وبناء مراصد وأطر وطنية وقومية، تستهدف تطوير الوعي الحقوقي وتنمية الثقافة الحقوقية وملاحقة كل حالات الانتهاك ومراكمة الحقائق التي تحترم

كرامة الإنسان وتصون حقوقه الأساسية.

فقوة أي مجتمع بمدى التزامه بحقوق الإنسان، ومقتضياتها المتعددة. لذلك فإننا نشعر بأهمية الانعتاق من تلك المقاولات الجاهزة، التي تبرر تأخر العرب والمسلمين على الصعيد الواقعي فيما يرتبط بالمسائل والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

فلا الهروب إلى الماضي ينفع، ولا بيان الفروقات الحضارية بيننا وبين الآخرين بوحدة، ينهي مشاكلنا وأزماتنا.

وحده العمل المتواصل الذي يستهدف إرساء معالم وحقائق الإنسان في الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي، هو الذي يساعد على الخروج من دائرة الضعف والجمود والاستلاب.

في معنى الخصوصية

في إطار الانشغال المعرفي والفكري بقضايا العصر وتطوراته وتحولاته المتسارعة: تتبلور الإجابات، وتنضج مستويات الاستجابة لتحديات الراهن، وتتوفر الشروط الذاتية والموضوعية للتفاعل الايجابي والفعال مع قضايا العصر وتحولاته المتسارعة. لذلك فإن من المهم في الإطار الثقافي والحضاري، أن تتوفر في مجتمعنا أطر ومؤسسات للبحث والحوار والاشتغال الجاد بقضايا المعروفة والفكر. وذلك لأن هذه الأطر والمؤسسات ، هي من ضرورات فهم حركة العصر واستيعاب تطوراته وإدراك تجاه تحولاته ومنعطفاته.

من هنا فإننا لا نجانب الصواب حين القول: إن أحد معايير القوة الحضارية في عالم اليوم ، هو مدى توفر مؤسسات البحث ومعاهد الدراسة ومراكز الحوار والتواصل. إذ أن توفر هذه الأطر والمؤسسات ، يمنح المجتمع قوة وقدرة على المشاركة النوعية في حركة العصر. وغيابها يزيد من غبش الرؤية ، ويفاقم من التناقضات الداخلية ، ويجعل المستقبل في كل المجالات فضاءًا مفتوحا لإرادات الأجنبي ونزعاته في الهيمنة والسيطرة.

وعلى هدى هذه الرؤية، نحن نعتقد بأهمية أن تنطلق مجتمعاتنا وتنخرط نخبنا الثقافية والاجتماعية في بناء مؤسسات بحثية، تأخذ على عاتقها دراسة متغيرات العصر بشكل عميق، وبلورة الوعي الاجتماعي باتجاه القضايا الكبرى والحيوية والهامة التي تعيشها الأمة في الحقبة الراهنة.

ولابد أن يدرك الجميع، على أن الخصوصية الدينية أو الوطنية،

هي إيمان عميق بتحمل المسؤولية، لا وسيلة للتبرير والتراجع، وهي رافعة ترفعنا عن سفاسف الأمور وتوافهها على مختلف المستويات. وترفض رفضا قاطعا بقاءنا في الهامش وبعيدا عن الحضارة ومتعلقاتها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

فالخصوصية ضرورة من ضرورات الاجتماع الإنساني، كما أن الكونية والعالمية هو المدى الحيوي، الذي ينبغي أن يشغل تفكيرنا وعملنا وموضوعات تطلعاتنا وطموحاتنا.

فالإضافة والمزيد من الحضور والمعرفة والكسب الجديد، هو دورنا ومسؤوليتنا في هذه الحياة. وهذا جهد ينبغي أن نمارسه بلا توقف، وبناء متواصل للذات، حتى تكون مهيأة وقادرة على الالتزام بمقتضيات هذا الدور. وبهذه الممارسة، تتجلى الخصوصية بوصفها مصدر الخلق المستمر للقوة بكل أبعادها وآفاقها، وانفتاح رشيد على الكون والعوالم الأخرى، لاستيعاب تجاربهم وامتصاص خبراتهم، والعمل معا لإدارة شؤون البشرية وفق قواعد ونظم إنسانية خالدة..

فالخصوصية ليست انغلاقا وانحباسا في الذات، وإنما هي تجديد لرؤى المعرفة وآفاق الحقيقة على نحو مستديم، بحيث تبقى ذاتنا ذاتا فاعلة وحية.

كما أن الكونية لا تعني الذوبان في حضارة وثقافة الآخرين، وإنما تعني التواصل الإنساني البعيد عن كل عوامل الهيمنة وأسباب الغطرسة والسيطرة.

وهذا يدفعنا إلى القول: أن التغيير والتطوير ليس معجزة، وإنما هو إرادة إنسانية متواصلة، تأخذ على عاتقها ممارسة الأفكار الحضارية، وتبحث عن طرائق مؤاتية، لكي تأخذ هذه الأفكار طريقها في الواقع والمجتمع. ولعل هذا هو الذي يفسر لنا إخفاق العديد من مشروعات النهضة ومبادرات التغيير سواء على الصعيد

الوطني أو القومي أو الإسلامي..

وذلك لأن التشبث بفضاء الكلمات الطنانة والشعارات المسجوعة، والتعالي عن الواقع بقضاياه وهمومه، لا يصنع تغييرا ولا واقعا مؤاتيا للتغيير. والاكتفاء بذلك، دون العمل على تنـــزيل أفكار النهضة إلى حقائق مجتمعية، هو السبب الرئيسي في تقديرنا لإخفاق مشروعات النهضة وانـــداد أفق مبادرات الإصلاح والتطوير.

لأن التستر بالشعارات والأفكار الكبيرة، وعدم انكشاف نفوسنا وعقولنا على هذه الشعارات والأفكار، هو الذي جعل هذه الأفكار بعيدة عن واقعنا وليست متكيفة (التكيف الإيجابي) مع النسيج المجتمعي.

إن ملحمة النهضة، تبدأ بالانطلاق، حينما نواجه أنفسنا ونكتشف بيئتنا، وننطلق من هذه المواجهة إلى خلق الأفكار والرؤى والبصائر المنسجمة ومتطلبات تلك المواجهة. وإن سبيل التغيير والتطوير، هو العمل والممارسة على هدى الأفكار والبصائر العليا.

والمدارس التنويرية في التجربة الإنسانية، لم تكن وليدة المقولات الجاهزة والكلمات الســحرية، وإنما هي وليدة العمل والفعل المتسق والمشروع الاستراتيجي الذي تنشده هذه المدارس التنويرية. وإن رغوة الكلام لا تخلق فعالية تاريخية تتجه صوب البناء والإنتاج والتطور.

ولابد من القول: أن المعارف الجاهزة، لا تفضي إلى نمو المعرفة والإبداع، ما لم تتقدم في المساءلة والقراءة والنقد.

وحينئذ فما يتبلور منها من حقائق وأفكار ونتائج بالاحتكام إلى عقولنا سيضيف إلى واقعنا الثقافي والاجتماعي المزيد من الحيوية والفاعلية. لذلك فإن المطلوب دائما، هو إثراء تجاربنا العقلية والفكرية والمعرفية بتجارب السابقين مما يحقق معنى التواصل

في بناء المعارف الإنسانية والانفتاح على آفاق السيرورة التي تختزن تجارب الإنسان والراهن في عملية إخصاب دائم لا تكف عن التوالد والإبداع.

فالدين كما يشمل العبادات والأخلاق والقيم النبيلة، كذلك هو دعوة دائمة للنظر والتأمل والتبصر.

والنظر بدوره يستدعي الشغف بالعلم والإبداع ومحاولات فك اللغز الإنساني عن طريق التأمل والاجتهاد، ويكتشف جماليات الإنسان والكون، حتى تكون الصورة بمفرداتها العديدة في سياق واحد ومنسجما ومنطوق الآية القرآنية (**في أحسن تقويم**)..

وتراجع مستوى الإبداع في أي مجتمع، يرجع في تقديرنا إلى انهيار مصادر التجديد والتغيير والتطوير في المجتمع. فحينما تسود أيدلوجيات التسويغ والتبرير، وتتضاءل إمكانية استخدام العقل، ويصاب الوجدان والشعور باليباس، حينذاك تغيب كل أشكال الإبداع في المجتمع. فالنص الديني، لا يلغي دور العقل وإبداعاته ومكتسباته في مقاربة الواقع واكتشاف سننه وقوانينه وجمالياته.

فالخصوصية ليست مقولة للتبرير والجمود، وإنما هي فضاء حضاري وثقافي واجتماعي، يحملنا مسؤولية، ويدفعنا باتجاه الإبداع واجتراح الفرادة الذاتية. كما أن هذا الفضاء لا يتقوقع على ذاته، بل ينفتح ويتواصل مع الآخرين، ويطور من نسيج علاقاته وتفاعله مع الفضاءات والعوالم الأخرى.

من هنا فإن الخصوصية تعني:

الاعتزاز العميق والواعي بالذات الثقافية والحضارية..

الاعتزاز الذي يدفعنا دائما إلى الاجتهاد والتجديد والتطوير المستمر.

الانفتاح والتفاعل والاستفادة من المكاسب والإنجازات الإنسانية والحضارية.

ردم الهوة والفجوة بين المثل والمبادئ التي تحملها الذات الثقافية وبين الواقع. وتأخذ عملية الردم صورا وأشكالا متعددة، إلا أن الجامع المشترك هو السعي الحثيث والعمل المتواصل لتوحيد الواقع مع المثال..

طموح وتطلع رفيع مع جهد وفعل بمستوى الطموح، وعمل يرقى إلى مستوى الأهداف والغايات.

فالخصوصية لا تعني رفع الشعارات الكبيرة المجردة، كما أنها لا تعني الأحلام الملساء والبعيدة عن العمل والكفاح.

فالخصوصية رؤية واضحة، وعزيمة راسخة، وواقع مجتمعي يجسد المبادئ والقيم..

وعلى ضوء هذا الفهم، فإننا نعتقد أن الخصوصية رافعة للتقدم والتطور، وليس كابحة لهما. وأي محاولة لجعل الخصوصية مضادة ومعوقة لمشروع التقدم، فهو تشويه لمعنى الخصوصية، ويستهدف استمرار حالة الجمود والتراجع والتقهقر.

من هنا فإننا ينبغي أن نتعامل مع مفهوم الخصوصية بواقعية وبعيدا عن التهوين أو التهويل. فكل المجتمعات والأمم لها خصوصيات، وهذه الخصوصيات ليست إطارا للانغلاق والإنحباس والانكفاء، بل هي إطار للانطلاق وتفعيل نقاط القوة وتحريك الساحة الاجتماعية باتجاه القضايا الهامة ومشروعات البناء والتطوير.

فخصوصيات المجتمع الياباني لم تمنعه من التفاعل الخلاق مع مكاسب العصر ومنجزات الحضارة، ولم تحول دون المشاركة الفعالة في شؤون الحياة الإنسانية المتعددة.

كما أن الهند هذا البلد العملاق والمتعدد في كل شيء تقريبا، لم تمنعه خصوصياته الدينية والثقافية والاجتماعية من بناء ديمقراطية عريقة وأوضاع صناعية وتكنولوجية متقدمة. بل إننا نعتقد أن هذه الخصوصيات، تحولت بفعل الوعي والإرادة إلى عامل إثراء وقوة في التجربتين اليابانية والهندية.

وإنه آن الأوان بالنسبة لنا، إلى التعامل مع مفهوم الخصوصية بعيدا عن حالات النرجسية أو محاولات التبرير والتسويغ المعيقة للتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري..

فالأمم الحية تتحول فيها الخصوصيات إلى عامل دعم وإسناد لكل مشروعات البناء والتطوير. كما أن الرؤية الحضارية لمفهوم الخصوصية، هو الذي يساهم بشكل كبير في خلق الفعالية والحيوية في جسم الأمة والمجتمع.

في معنى القوة

من أين تستمد الدول قوتها، وما هو المعيار الحقيقي والجوهري لتحديد قوة الدولة أو ضعفها. حيث من الضروري على المستويات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أن نحدد المعيار الأساسي الذي يحدد قوة الدول وضعفها. وذلك حتى يتسنى لنا كشعوب ومجتمعات من العمل من أجل توفير عناصر القوة في فضائنا ودولنا، وطرد كل عناصر الضعف والتراجع.

للإجابة على هذا السؤال المركزي، بإمكاننا القول أن الكثير من الإجابات والتصورات نستطيع اختزالها في إجابتين ورؤيتين وهما:

1- إن الدولة القوية، هي التي تمتلك إمكانات عسكرية واقتصادية هائلة، وتتمركز كل القرارات والصلاحيات في يدها. فتساوق هذه الرؤية بين المركزية والقوة.

فالدول ذات الطابع الشمولي والمركزي في سياساتها واقتصادها هي من الدول القوية، حتى ولو كان الشعب يعيش القهر والحرمان والاضطهاد. والمشروعات التقدمية التي سادت المجال العربي في الحقب الماضية، عملت على تأكيد هذه الرؤية، وإعطائها بعداً أيدلوجياً. لذلك رفعت هذه المشروعات شعارات: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ووحدة العرب في قوتهم. والمقصود بالقوة هنا القوة العسكرية والمادية. ولكننا وبعد تجارب ومحن مريرة مع هذه المشروعات لم نحز قوتنا القادرة على حمايتنا من المخاطر الخارجية والتحديات الداخلية. ولم نحقق انتصارنا على عدونا الحضاري التي توقفت كل المشروعات والسياسات من أجل التركيز على محاربته

ودحره. ولكننا على الصعد كافة لم نحصد إلا الهزائم والانكسارات والإخفاقات.

فالمليارات التي صرفت على مؤسساتنا العسكرية والدفاعية لم تمنع العدو من الوصول إلى عواصمنا ومناطقنا الحيوية. والمركزية في الإدارة وصنع القرار، التي طبلنا لها كثيراً لم نحصد من ورائها إلا التأخر عن ركب الحضارة والعالم المعاصر.

ولقد أبانت لنا التجارب الماضية والمعاصرة، أن قوة الدول العسكرية ليست هي القوة الحقيقية القادرة على إنجاز تطلعات الشعب أو الدفاع عن أمنه وحدوده. بل على العكس من ذلك حيث أن الدول التي استندت في بناء قوتها على هذه الرؤية لم تصمد أمام الأزمات والتحديات.

فالاتحاد السوفيتي بكل ما يمتلك من ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية عملاقة، لم يستطع الصمود أمام تطلعات شعوبه المشروعة. فتلاشى في فترة زمنية وجيزة.

والعراق هذا البلد الذي يمتلك أقوى الجيوش وأقسى الأجهزة الأمنية والقمعية وصلت الولايات المتحدة الأميركية إلى عاصمته في غضون (20) يوماً فقط و(130) قتيلاً..

فالدول التقدمية والأيدلوجية، والتي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيدلوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي ذاتها الدول التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن.

ودول المشروع التقدمي لم تزدنا إلا ضعفاً وتشاؤماً، وذلك لأن الإنسان هو أرخص شيء لديها. تصادر حرياته، تمتهن كرامته، تحاربه في رزقه وكسبه، يقهر ويهان ويسجن ويعذب لأتفه الأسباب.

دولة اختزلت الجميع في دائرة ضيقة، لا تتعدى في بعض الأحيان شخص الأمين العام.

ولا نعدو الصواب حين القول: بأن هذه الدولة بنمطها القروسطوي وعنفها وجبروتها وعسكرتها بمجتمعها، أجهضت الكثير من الآمال والتطلعات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن نقول عن هذه الدول بأنها دول قوية. وذلك لأنها لم تستطع أن تنجز مشروعاتها وأهدافها بل على العكس من ذلك، حيث أنها أنتجت النقيض. فأنتجت الاستبداد والقمع وتكميم الأفواه بدل الحرية، وتحولت إلى مزرعة خاصة لفئة محدودة بدل العدالة والاشتراكية، وعمقت في الفضاء الاجتماعي والسياسي كل مستلزمات التفتت والتجزئة والتشظي بدل الوحدة والاتحاد.

وهكذا نصل إلى حقيقة شاخصة، تبرزها خبرة الإنسانية جمعاء عبر العصور، أن الدولة التي تنفصل عن مجتمعها وتحاربه في معتقداته واختياراته الثقافية والسياسية، وتفرض عليه نظاماً قهرياً، فإن مآلها الفشل وفقدان المعنى من وجودها.

2- إن قوة الدول تقاس بمستوى ديمقراطيتها وانسجامها على صعيد الخيارات والسياسات مع شعبها ومجتمعها.

والثروات الطبيعية والإمكانات العسكرية، لا تتحول إلى عنصر قوة، حينما يكون هناك جفاء بين الدولة والمجتمع. ونحن نرى أن هذا هو المعيار الحقيقي لقوة الدول وضعفها.

فالدولة التي تعيش التوتر مع شعبها، ولا تنسجم خياراتها مع خياراته، فهي دولة ضعيفة في المحصلة النهائية حتى ولو امتلكت كل الثروات والإمكانات العسكرية. أما الدولة التي تشرك شعبها في القرار وصناعة المصير، وديمقراطية في بنيتها وممارساتها، فهي دولة قوية

وقادرة على مجابهة المخاطر حتى ولو كانت فقيرة في مواردها وثرواتها وإمكاناتها العسكرية.

فقوة العرب والمسلمين اليوم، في حريتهم ومستوى انسجام الدولة مع خيارات وتطلعات شعبها.

والديمقراطية هي حجر الأساس في قوة الدول وضعفها. لذلك فإننا نرى أن كل مبادرة، تأخذها الدولة، وتستهدف توسيع مستوى المشاركة الشعبية في صناعة القرار وتسيير الأمور، هي مبادرة وخطوة تساهم في تعزيز قوة الدولة، أو بناء هذه القوة على أسس جديدة أكثر قدرة وفعالية.

وإن النهج السياسي المعتدل، والذي يتعاطى مع كل الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على توسيع هوامش الحرية فالمجتمع، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع. وفي المقابل فإن النهج الاستئصالي، هو الذي يفاقم الأزمات ويعقدها ويحول دون بلورة نهج سياسي معتدل، ويدخل الدول والمجتمع في دوامة العنف والتطرف.

إننا مع الدول القوية التي تستند على القانون وتحترم حقوق الإنسان، وتدافع عن كرامة شعبها. حيث أن الدولة القوية المسيجة بسياج القانون والحرية والمسؤولية، هي القادرة على التفاعل والتكامل مع مجتمع مؤسسي - مدني، يمارس وظائفه الحضارية اعتماداً على إمكاناته وآفاقه.

وإن التحول نحو الحرية والديمقراطية في أي مجتمع، بحاجة إلى وعي عميق بضرورتها وأهمية وجودها في البناء الوطني السياسي والثقافي والحضاري، وهذا الوعي بحاجة لكي يترجم إلى وقائع قائمة وحقائق مشهودة.

وأن تنمية روح المسؤولية والتسامح والحقوق والكرامة، كلها عوامل تساهم في تنمية الحس الديمقراطي في المجتمع.

وإننا وفي ظل هذه التطورات المتسارعة والتحديات المتلاحقة، أحوج ما نكون إلى ممارسة القطيعة المعرفية والعملية مع تلك الرؤية التي تتعامل مع مفهوم القوة بعيداً عن خيارات المجتمع وتطلعاته المشروعة. وبناء مفهوم القوة ليس على أساس امتلاك أحدث الأسلحة. أو ضخامة الترسانة العسكرية، وإنما على أسس التوافق والانسجام بين الدولة والمجتمع.

هذا الانسجام الدينامي والفعال هو أساس قوة الدولة. ولا يمكن لنا وفي ظل هذه الظروف إلا الانخراط في مشروع تصحيح العلاقة وبناء القوة على أساس الانسجام بين الدولة والمجتمع. ولا ريب أن تحقيق الانسجام، يتطلب من الدولة القيام بخطوات ومبادرات، تستهدف توسيع المشاركة الشعبية وإزالة الاحتقانات وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة.

فالقوة الحقيقية اليوم، تتكثف في مستوى التناغم بين مؤسسة الدولة والمجتمع بمختلف تعبيراته وشرائحه. والفرصة اليوم مواتية للقيام بصنع فرص ومبادرات في هذا السياق.

والوظيفة الكبرى للجميع تتجسد في تكثيف الفعل الثقافي والاجتماعي لتحرير دينامية التحول الديمقراطي من كوابحها ومعوقاتها الذاتية والموضوعية، حتى تأخذ الديمقراطية موقعها الأساس في تنظيم الخلافات وضبطها، وحتى تتجه كل الجهود والطاقات نحو البناء والسلم والاندماج الاجتماعي والوطني، وتعميق موجبات العدل والمساواة والمسؤولية.

والاستقرار السياسي اليوم، لا ينجز في الكثير من الدول والبلدان العربية والإسلامية، إلا بتوافق حضاري بين الدولة والمجتمع.

والإخفاق هو نصيب أي مشروع يقصي المجتمع ويهمش دوره في الحياة. كما أن النجاح تتبلور أسبابه وتتجمع عناصر إرادته من خلال التوافق الحضاري بين الدولة والمجتمع. والتوافق هنا يعني المشاركة والتفاعل والمراقبة والشهود والتكامل.

مواجهة الحقيقة

مع كل عملية إرهابية ناجحة أو فاشلة، تحدث في بلادنا المحروسة، تعود إلى التداول الإعلامي والثقافي مسألة مواجهة الإرهاب والسبل الكفيلة للقضاء على هذه الآفة الخطيرة التي تقتل الإنسان وتدمر المكتسبات وتدخلنا جميعا في مآزق على الصعد كافة. وما جرى في مدينة بقيق من عملية إرهابية فاشلة بحمد الله تستهدف المنشآت النفطية، يجعلنا نفكر بعمق أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة خطيرة ومدمرة، وأن الإرهابيون يعملون لإيذائنا في أنفسنا واقتصادنا ومنشآتنا الحيوية.

وإنه لا يمكن أن نتراخى في مشروع مواجهة هذه الظاهرة المدمرة. فتراخينا على مختلف الصعد يعني عودة المواجهات والعمليات الإرهابية التي وقانا الله سبحانه وتعالى بفضل يقظة رجال الأمن في مدينة بقيق آثارها وأفشلوا عملية إرهابية كانت خطيرة ومدمرة وفق كل المقاييس والاعتبارات. لهذا فإننا اليوم، بحاجة أن نواجه حقيقة هذه الظاهرة، ونعمل من مواقعنا الوطنية المختلفة لمواجهتها وإفشال مخططاتها الجهنمية ورفع الغطاء عن أولئك النفر الذين يحاولوا بشكل أو بآخر أن يبرروا للإرهابيين فعلهم الإرهابي.

ولعل الخطوة الأولى في مشروع مواجهة الإرهاب والإرهابيين على الصعيد الوطني، هو أن نعترف بحقيقة الإرهاب والإرهابيين، وأن هؤلاء ليسوا من كوكب آخر وإنما هم من أبناء جلدتنا ويتسموا بأسمائنا ويعيشوا أو كانوا يعيشوا بيننا.

إن الاعتراف بهذه الحقيقة وبكل مستلزماتها ومتطلباتها، هو في

تقديرنا الخطوة الأولى في مشروع مواجهة هذه الآفة المدمرة. فلا يمكن مواجهة الإرهاب، ونحن نتردد في كشف حقيقته والثقافة المسئولة عنه والمبررات التي نسوقها والتي شكلت بشكل أو بآخر غطاء لهذه الفئة المجرمة التي لا تتوانى في القيام بأي شيء من أجل إيذائنا وتدمير مكاسبنا.

لا أعلم ماذا سنقول لو نجحت عمليتهم الإرهابية في بقيق، وما هي دوافعهم الحقيقية لمحاولة تدمير منشأة وطنية يعمل فيها الآلاف من أبناء الوطن.

فالإرهاب لا وطن له ولا دين، وينبغي أن لا نتردد في كشف حقيقته والتعرف على الأسباب والعوامل الحقيقية التي أنتجته. ولا يعيبنا أي شيء حينما نواجه حقيقة أن هؤلاء الإرهابيون هم من أبناء مجتمعنا وتعلموا في مدارسنا وعملوا في دوائرنا ونسجوا علاقاتهم الاجتماعية والعامة في داخل مجتمعنا. إننا ينبغي أن لا ندفن رؤوسنا في التراب، ونتهم المجهول في صنع هذه الآفة الخطيرة. إننا جميعا بشكل أو بآخر ومن مواقع مختلفة ساهمنا في خلق هذه الآفة ولا سبيل حقيقي وفعال لمواجهة هذه الآفة المدمرة إلا بالاعتراف بهذه الحقيقة المرة.

هذه الحقيقة التي ينبغي أن نعترف بها، لا لجلد ذواتنا والاستغراق في اليأس وتحميل الذات ما لا تحتمل، وإنما من أجل أن نبدأ الخطوات السليمة في مشروع مواجهة هذه الآفة الخطيرة.

ونود في إطار مواجهة هذه الآفة المدمرة، أن نؤكد على النقاط التالية:

من البديهي القول: أن هذه الظاهرة التي تستخدم القوة والسلاح في عملياتها، لا يمكن مواجهتها بالمواعظ المجردة، وإنما بقوة أمنية وعسكرية وطنية رادعة ومانعة في آن واحد. فالقوة الأمنية

الوطنية ضرورة في مشروع مواجهة ظاهرة الإرهاب. ولقد استطاعت قوى الأمن خلال الشهور الماضية وفق ما أعلن عنه في وسائل الإعلام من إفشال الكثير من العمليات الإرهابية التي تستهدف بعض المنشآت والمواقع الوطنية الحساسة.

فالقوة الأمنية ضرورة في مشروع مواجهة الإرهاب على الصعيدين التاليين:

في مواجهة الإرهابيين وإفشال عملياتهم وإجهاضها، وفي حماية المواطنين والمنشآت التي يستهدفها الإرهابيون.

ولكن ومع أهمية العمل الأمني في مشروع مواجهة آفة الإرهاب، إلا أن الأمن بوحده لا يقضي على هذه الآفة المدمرة. وإنما نحن بحاجة أن تتظافر كل الجهود الوطنية في مشروع مواجهة هذه الآفة الخطيرة. فالمؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية، كلها تتحمل مسؤوليات بشكل أو بآخر في مشروع مواجهة ظاهرة الإرهاب. وكل طرف يمارس دوره للقضاء على هذه الآفة.. فلا يمكن أن ننهي هذه الآفة من مجتمعنا بدون تجديد خطابنا الديني وتجاوز مقولات الإكراه والتعصب، كما إننا بحاجة إلى عمل ثقافي مستديم، يعمل على تفكيك البنية الثقافية والفكرية لآفة الإرهاب. والإعلام بمختلف دوائره، يتحمل مسؤوليته في مشروع هذه المواجهة، وذلك بتنوير المجتمع وخلق الوعي الضروري فيه، وذلك لمنع أي اختراق ثقافي أو إعلامي لمجتمعنا. وهكذا بقية المؤسسات والأطر الوطنية.

فالمعركة ضد الإرهاب، ليست مهمة قوى الأمن بوحدها، وإنما هي مهمة الجميع. وكل مواطن ومؤسسة وطنية، ومن نقطة القوة التي يملكها ينبغي أن يمارس دوره ووظيفته في مشروع مواجهة آفة الإرهاب.

ولكي تؤتي هذه الجهود الوطنية المتعددة ثمارها، على صعيد محاربة الإرهاب، من الضروري بناء وبلورة استراتيجية وطنية متكاملة لمحاربة الإرهاب. فالدول التي تمكنت من إلحاق الهزيمة بقوى الإرهاب، هي تلك الدول التي عملت على بناء استراتيجية وطنية متكاملة تتجه بكل طاقاتها وإمكاناتها، صوب إزالة كل الأسباب والعوامل التي تساهم بشكل أو بآخر في إنتاج آفة الإرهاب. وإننا على الصعيد الوطني لا يمكننا أن نواجه خطر الإرهاب بردود الأفعال، وإنما نحن بحاجة إلى بناء استراتيجية وطنية واضحة المعالم والخطوات ووفق مدى زمني صريح، يستهدف محاربة هذه الظاهرة الخطيرة في جذورها وموجباتها على مختلف الصعد والمستويات. فالقوى الإرهابية تعمل ليل نهار لإيذائنا وتدمير مكاسبنا، ولا يمكن أن نغفل عن هذه الحقيقة، ولا يمكن أن نواجه مجاميع إرهابية تعمل كخفافيش الظلام، إلا بمشروع واستراتيجية وطنية، حتى نتمكن من إلحاق الهزيمة النهائية بهذه الظاهرة المدمرة.

لذلك فإننا ندعو إلى بلورة مبادرة وطنية متكاملة، تستهدف التفكير في بناء استراتيجية وطنية متكاملة لمحاربة الإرهاب على مختلف الصعد والمستويات.

ولا يمكن مواجهة الإرهاب مواجهة فعالة، وبناء استراتيجية وطنية لمحاربته، إلا بفهم وتفسير دقيق لهذه الظاهرة المدمرة. صحيح إننا ندين الإرهاب، ونستنكر أي عمل إرهابي، ولكن لا يمكننا مواجهته بشكل صحيح إلا إذا فهمنا أسبابه وعوامله وآليات فعله.

لذلك فإننا بحاجة اليوم إلى دراسات وأبحاث معمقة حول هذه الآفة، لا لتبريرها وتسويغها والعياذ بالله، وإنما لفهمها بشكل دقيق وتفسير عوامل نشوئها الثقافية والاجتماعية والسياسية والنفسية والاقتصادية. فالفهم الدقيق لهذه الظاهرة هي المدخل الطبيعي والسليم

لبناء استراتيجية وطنية لمواجهة هذه الآفة ومحاربة موجباتها وأسبابها المباشرة وغير المباشرة. فلا خيار أمامنا إلا مقاربة هذه الآفة وتحليل أسبابها بشكل عميق، والتعرف على البيئة الاجتماعية والثقافية الحاضنة لها.

فالذي يقدم نفسه فداء لأفكاره ومشروعاته، بصرف النظر عن موقفنا من هذه الأفكار والمشروعات، بحاجة إلى دراسة عميقة لفهم طبيعة نشوء هذه الظاهرة ومآلاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية. فالمعرفة الدقيقة لهذه الآفة، هو الشرط الضروري للتمكن من القضاء والتخلص منها.

وهنا المهمة بالأساس دينية ومعرفية وثقافية. وذلك من أجل معرفة الحوامل الدينية والثقافية لهذه الظاهرة. ومن الضروري في هذا السياق، أن ندرك أن هناك بون شاسع بين فقه تبرير هذه الظاهرة، وبين فقه تفسيرها. وإن المطلوب هو الوصول إلى وعي عميق بهذه الظاهرة، ومعرفة أسبابها وعواملها الحقيقية.

وهذه المعرفة المطلوبة ليست معرفة ترفية، وإنما هي ضرورية، وذلك من أجل تحديد السبل والآليات الكفيلة والقادرة على إنهاء ظاهرة الإرهاب من جذورها. ومعركتنا مع الإرهاب ليست معركة آنية ومؤقتة، وإنما هي معركة طويلة الأمد، وتستدعي منا جميعا إعداد العدة للانخراط الفعال في مشروع محاربة الإرهاب بكل مستوياته ودوائره.

والحقيقة الناصعة التي ينبغي أن لا نغفل عنها، أن الفئات الإرهابية، تتربص بنا، وتعمل على إيذائنا وتشويه صورتنا وسمعتنا، وتتحين الفرص لقتلنا وإسالة دمنا. ولا خيار أمامنا إلا الانطلاق في مشروع وطني، يتمسك بكل الأسباب والعوامل المفضية إلى هزيمة الإرهاب وإنهاء جذوره وحوامله من فضائنا الاجتماعي والثقافي.

فالحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عنا أبدا هي أن آفة الإرهاب، لا يمكن مواجهتها بوسيلة واحدة، وإنما هي بحاجة وبشكل دائم إلى مشروع وإلى حزمة وسائل وآليات لمحاصرتها ومواجهتها وإنهاء موجباتها وأسبابها المباشرة وغير المباشرة.

فالوسائل الناقصة أو الخاطئة في مواجهة ظاهرة الإرهاب، تزيد من انتشارها، أو تساهم في توفير منافذ أخرى لها للبروز والتمدد. لهذا فإن اختيار الوسائل المتكاملة والناجعة في مشروع مواجهة الإرهاب، من القضايا الهامة والجوهرية والتي ينبغي باستمرار أن نفحص هذه الوسائل، ونختبر مدى فعاليتها ونجاعتها على هذا الصعيد.

فالمطلوب اليوم على الصعيد الوطني هو: بناء رؤية ومشروع وطني متكامل، لمواجهة خطر الإرهاب، لا يلاحق الجرائم الإرهابية فحسب، بل يعمل ويكافح من أجل إنهاء جذورها وأسبابها وعواملها المختلفة.

الخيار العربي

يبدو من جملة المعطيات والحقائق المتوفرة، أن العقل الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي يتعامل مع قضايانا وأمورنا العربية، باعتبارنا أننا الجهة الخاسرة والمنهزمة والتي ينبغي أن تدفع ثمن هذه الخسارة والهزيمة من راهنها ومستقبلها.

إذ يوغل هذا العقل الاستراتيجي في خططه ومطالبه التي تستهدف أسسنا ومكاسبنا الكبرى.. فالكيان الصهيوني جاء إلى مؤتمر مدريد في بداية عقد التسعينيات وفق مبدأ الأرض مقابل السلام. حيث ينبغي على هذا الكيان أن ينسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967م) في مقابل أن تمنح الدول العربية لهذا الكيان السلام وتبادله علاقات دبلوماسية طبيعية.

ولكن وبفعل اختلال موازين القوى حاول وعمل العقل الاستراتيجي الصهيوني أن يحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب الأمنية والسياسية والاقتصادية على حساب الدول العربية جميعاً.. فوصلت الأحداث والتطورات السياسية والأمنية على هذا الصعيد إلى مبدأ تريد الإدارة الصهيونية مدعومة من الإدارة الأمريكية إلى تثبيته في المشهد الإقليمي وهو السلام العربي مقابل السلام الصهيوني.. وتبقى الأرض الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني، وينخرط الكيان الصهيوني في علاقات دبلوماسية طبيعية مع دول العالم العربي..

لذلك نجد أن هذا الكيان الغاصب اليوم لا يفاوض السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس مبدأ الانسحاب من أراضي (1967م) وتأسيس دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بل يفاوضهم على

مستوطنات الضفة والقطاع، وما هو الثمن السياسي والأمني الذي ينبغي أن يقدمه الفلسطينيون على هذا الصعيد. فبدل أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من أراضي (67) هو مبدأ المفاوضات والتسوية في المنطقة. يعمل الكيان الصهيوني بكل إمكاناته على تخفيض سقف المطالب العربية. وهذا يدفعنا إلى القول: إن المنظور الاستراتيجي الذي يوجه الفعل السياسي والأمني الإسرائيلي على هذا الصعيد ينطلق من حقيقة أساسية وهي :أن الدول العربية تعيش مرحلة ولحظة استثنائية من الضعف والتراجع والتشتت وتبعثر القرار العربي، وإن هذه اللحظة الاستثنائية التي يعيشها العرب ينبغي أن يتم الاستفادة منها على كل المستويات أكبر استفادة ممكنة.. لذلك يتحرك الكيان الصهيوني على هذا الصعيد على مستويين أساسيين:

1- مستوى إدامة وتعميق حالة الضعف والتشتت العربي، بحيث لا تستطيع الإدارة العربية المشتركة من التغلب أو التخلص من المشكلات العربية البينية. والعمل على وأد كل المحاولات العربية الجادة، التي تتجه صوب الانعتاق من حالة الضعف والتراجع العربي.. وهنا تتلاحم الإدارتان الأمريكية والإسرائيلية، للعمل بوسائل مختلفة على إدامة التشتت العربي، والتعامل وفق أجندة تلغي واقع وحقيقة أننا عالم عربي واحد..

2- الضغط بكل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، لدفع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المزيد من التنازلات الاستراتيجية والتكتيكية، المرتبطة براهن القضية الفلسطينية أو مستقبلها السياسي والاستراتيجي..

لذلك نجد أن الخيط الرفيع والدقيق الذي يوجه الكيان الصهيوني هو أننا مطالبون أن نحقق أكبر مكاسب ممكنة في معركتنا مع العالم العربي، لأن هذا العالم ولعوامل ذاتية وموضوعية، يعيش

لحظة استثنائية على أكثر من صعيد، وأننا ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لإنجاز انتصار تاريخي كاسح على الدول العربية..

إننا نعتقد أن هذه هي الرؤية الصهيونية الراهنة، التي تتعامل مع قضايانا وأمورنا.. وأنه لا يمكن مواجهة هذه الرؤية الاستراتيجية بالمزيد من الصراخ والعويل، وإنما لابد لنا من العمل الجاد لتصحيح عناصر الخلل الكبرى في واقعنا العربي، حتى نتمكن من إدارة معركتنا مع هذا العدو على أسس أكثر متانة وصلابة.. وحتى نصل إلى هذا المستوى نحن بحاجة إلى التأكيد على العناصر التالية:

1- عديدة هي المشكلات والتحديات التي تواجه الواقع العربي، إلا أن مشكلة القطيعة والصدام بين السلطة والمجتمع من أهمها وأخطرها. وذلك لأنها تعرض الجميع لتداعيات سلبية كبرى، وتهديدات جدية. وستبقى في العالم أسرى للعديد من الظواهر الصراعية ما دامت القطيعة قائمة وموجبات التوتر متوفرة. ولا يمكن إنهاء الخلل الاستراتيجي بيننا وبين الكيان الصهيوني إلا بإنهاء هذه الأزمة التي تزيدنا ضعفاً وتشتتاً. وبطبيعة الحال القول: إن الخروج من نفق هذه الأزمة ليس مسألة بسيطة أو واضحة المعالم والتفاصيل، وإنما الخروج بحاجة إلى تضافر كل الجهود واستمرارها في سبيل بلورة رؤية ممكنة ومتاحة بين الطرفين، ولا تقع هذه الرؤية أسيرة الإرث الدامي السابق، كما أنها لا تسبح في فضاء المثاليات واليوتوبيات، وإنما هي رؤية إنسانية ممكنة، وتزيد من مساحة التفاعل والتكامل، وتحول دون انفجار نقاط التوتر بطريقة عنيفة.

وإن الانتقال من واقع العلاقة الحالية بين السلطة والمجتمع في الفضاء العربي إلى المأمول من العلاقة، يتم عبر تطوير أساليب العمل المدني - السلمي، وتعميق ثقافة المسؤولية والديمقراطية في النسج المجتمعي، حتى يتم التحول النوعي في هذه العلاقة بعد تراكم البناء والعمل المتواصل في

توطيد أركان المجتمع المدني ومؤسسات الدولة العادلة.

إننا لا يمكن إلغاء حالة الخلل الكبرى في موازين القوى مع العدو الصهيوني، بدون تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع، بحيث تنخرط كل قوى وتعبيرات الأمة وفق أسس واضحة في هذه المعركة المصيرية، التي تحتاج إلى جهود وإمكانات وكفاح الجميع. فبدون توطيد العلاقة بين السلطة والمجتمع على أسس واضحة، لن نتمكن من هزيمة الكيان الصهيوني واسترداد حقوقنا المغتصبة.

2- لعل من الأخطاء الكبرى التي ارتكبت خلال العقدين الماضيين في إطار إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، حينما تنازل العرب عن خيار المقاومة ورفعوا شعار أن السلام هو خيارهم الاستراتيجي وذلك لأن الوصول إلى السلام، بحاجة إلى كل الامكانات والقدرات العربية. ولا يمكن أن نقول لعدونا إننا تخلينا طواعية وبدون ثمن عن خيار الحرب والمقاومة.. إننا نعتقد أن خيار السلام الذي رفعه العرب وفق الفهم الخاص السالف الذكر، هو الذي شجع الكيان الصهيوني على التمادي في انتهاك حقوقنا والمزيد من قتلنا وتدمير بنيتنا.. فإدارة المعركة مع عدو يمتلك أسلحة وإمكانات مادية ضخمة، ومدعوم من قوى العالم، بحاجة إلى كل الأسلحة والإمكانات، ولا يمكن التنازل عن خياراتنا الأساسية بدعوى أننا ننشد السلام..

فالسلام العادل الحقيقي لا يتحقق بالتنازل عن المقاومة، لأن هذا التنازل يقودنا إلى الخضوع إلى شروط عدونا وتسوية لا تلبي أدنى حقوقنا.

من هنا ومن خلال النتائج التي توصلنا لها منذ أن رفعنا خيار السلام، أدعو إلى إعادة الاعتبار إلى خيار المقاومة. هذا الخيار الذي لا يعني بأي حال من الأحوال، الانخراط في مواجهات ليست

محسوبة النتائج، وإنما العمل السياسي والاقتصادي الحقيقي الذي يتجه إلى دعم صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز خيار المقاومة لديه..

إننا لا ندعو إلى فتح الحدود العربية، وإنما ما ندعو إليه هو دعم وتعزيز خيار المقاومة لدى الشعب الفلسطيني.. إن معركتنا مع العدو الصهيوني، تتطلب منا بناء قوتنا، وتعزيز واقعنا، وتجاوز كل نقاط الضعف. ولا ريب أن من أهم أجزاء قوتنا، ومن أهم الخيارات التي نمتلكها هو خيار المقاومة.

فالسلام العادل لا يتأتى من دحر خيار المقاومة وإلغائه من موازين القوى.. لأن هذا الإلغاء يدفع العدو إلى المزيد من التمسك بخياراته وشروطه.. فالمقاومة هي التي توصلنا إلى مشروع السلام العادل في المنطقة.. وآن الأوان بالنسبة لنا نحن العرب جميعاً دولاً وشعوباً، إلى إعادة الاعتبار إلى خيار المقاومة لدى الشعب الفلسطيني، والعمل بكل الامكانات لدعم وتعزيز هذا الخيار، لأنه هو سبيلنا الوحيد لتصحيح الخلل الاستراتيجي في موازين القوى مع الكيان الصهيوني.

وإن المشروع الصهيوني في المنطقة، والذي لازال خطره متعاظماً، نوفر له فرصاً عديدة للامتداد والتوسع، حينما نلغي من تفكيرنا وإرادتنا خيار المقاومة.

3- إن ما يشهده الواقع العربي من أحداث وتطورات خطيرة، تؤكد على ضرورة إعادة الاعتبار إلى الفريضة الغائبة في هذا الواقع، وهي فريضة الحوار والتعارف والتواصل الإنساني المتعدد والمتنوع. فالحوار هو طريق إجلاء الحقائق والوصول إلى صيغ لتفعيل العمل المشترك الإنساني، وسبيلنا للحفاظ على مكتسبات الأمة والوطن. لقد عانت شعوبنا الويلات ومازالت تعاني من جراء التعصب وسوء الظن والنزوع الاستبدادي والعقلية المتحجرة التي تساق بين

أفكارها ومشروعاتها وبين الحق والحقيقة.

والدرس العميق الذي ينبغي أن نستفيده من تجارب العديد من الدول العربية، التي عانت ومازال بعضها يعاني من العنف والتطرف والقتل المجاني هو: أن الفريضة التي ينبغي أن يتجه الجميع إلى إحيائها هي فريضة الحوار. فهي وسيلتنا لصون الحرمات. وحل المشكلات، وتحول دون الكارثة والتدمير الشامل.

والحوار سبيلنا إلى التجديد والتطور، والهويات الثقافية لا تقوم على المطابقة والتماثلية الميتة، وإنما على التعدد والتنوع المفضي إلى إثراء المضمون الحضاري لمفهوم الهوية الثقافية.

وإن الواقع العربي اليوم، لا يمكن الانعتاق من إسار مشكلاته وأزماته ومواكبة متطلبات راهنة وعصره إلا بخلق منظومة جديدة من الأفكار والقيم الثقافية والمعرفية، وتجاوز حالة اليباس الثقافي التي تجعل العرب اليوم يدورون في دوائر مغلقة لا يستطيعون الفكاك منها. ولابد من بيان أن المنظومة الفكرية والمفاهيمية الجديدة، لا تأتي عن طريق الاستيراد أو الإسقاطات المعرفية والمنهجية، وإنما عن طريق إعادة قراءة مفاهيم الفكر الإسلامي قراءة جديدة، وبعقلية نهضوية متحررة من إسار ورواسب عهود الانحطاط والجمود ومجالنا العربي أحوج ما يكون اليوم، إلى ثقافة جديدة ورهانات معرفية مستقبلية تلحظ حاجات الواقع ومتطلبات العصر وقيمنا الحضارية الكبرى..

من هنا وعلى ضوء جملة التحديات التي تواجهنا على أكثر من صعيد، نحن بحاجة إلى بلورة خياراتنا العربية على أسس تتجاوز من خلالها عناصر التوتر الداخلية، ونبني واقعنا العربي الداخلي وفق منهجية ورؤية جديدة، تمكننا من مواجهة تحديات المشروع الصهيوني، وإنهاء الخلل في موازين القوى الذي كلفنا الكثير على صعيد المعركة مع العدو الصهيوني.

الشعب الفلسطيني ومنعطفات الراهن

لعلنا لا نجانب الصواب حين القول: إن الكيان الصهيوني يحاول وفي ظل هذه الظروف والمعطيات السياسية والأمنية الإقليمية والدولية أن ينفذ أجندته السياسية والأمنية ويستمر في عملية تغيير حقائق الأرض ويعيد صياغة الوضع في الضفة والقطاع بما ينسجم ورؤيته ومنظوره لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

لذلك وفي ظل هذا العجز العربي المميت يقدم على اغتيال الشيخ الشهيد أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي ويصر على استمرار عمليات التصفية والاغتيال لرموز العمل الوطني الفلسطيني. من هنا فإننا نستطيع أن نحدد الجهات المسئولة عن عمليات الاغتيال والتصفية لرموز القضية الفلسطينية في ثلاث جهات أساسية وهي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية والتي مازالت مصرة على اتباع استراتيجية وسياسة تغطية كل الإرهاب الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني. ولعل آخر هذه المحطات التي توضح هذا الإصرار الأمريكي هي تصريحات الرئيس الأمريكي بوش في لقائه الأخير مع المجرم شارون.. فالدعم الأمريكي غير المحدود إلى الإرهاب الصهيوني هو المسئول الأول عن المجازر والانتهاكات والاغتيالات التي يقوم بها هذا الكيان ضد الشعب الفلسطيني .فكلما استمر الدعم الأمريكي والتغطية الأمنية والسياسية للإرهاب الصهيوني، تواصلت عمليات القتل وتغيير حقائق الأرض والخريطة السياسية. فثمن كل تصريح أمريكي يبرر للصهاينة جرائمهم هو المزيد من القتل والأشلاء الفلسطينية. لذلك وباستمرار نجد أن هناك تزامناً بين المواقف السياسية الأمريكية وعمليات الإرهاب الصهيونية ضد الشعب

الفلسطيني الأعزل. لذلك فإننا نرى وبجزم عميق أن المواقف الأمريكية المؤيدة بشكل دائم للإرهاب الصهيوني هي المسئول الأول عن كل المجازر وسياسات الاغتيال والتدمير التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

2- الكيان الصهيوني الذي لازال متعطشاً للدماء ومستمراً في عمليات القتل والإرهاب.. فالسلام في المنظور الصهيوني يعني المزيد من القتل والدمار للشعب الفلسطيني.. لذلك نجد أن الكيان الصهيوني لم يتوقف لحظة عن عمليات القتل والتدمير وبناء المستوطنات وتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني.

3- العجز العربي المميت الذي يشجع الكيان الصهيوني على استمرار إرهابه وقتله لأبناء الشعب الفلسطيني.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن قوة الكيان الصهيوني واستمرار عنجهيته هي من عجز العرب وضعفهم السياسي.. ففي كل لحظات التراجع والعجز العربي، يقدم الكيان الصهيوني على عمليات القتل والإرهاب..

لذلك فإن المسافة ليست بعيدة بين واقع العرب المتردي على أغلب الصعد وبين عمليات القتل والاغتيال التي يتعرض لها رموز العمل الوطني الفلسطيني. فالعجز العربي هو الذي أغرى الكيان الصهيوني لاغتيال الشيخ الشهيد أحمد ياسين واستمرار التقهقر هو الذي شجع هذا الكيان على الإقدام على جريمة اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي .فالإرهاب الصهيوني لا يمكن إيقافه إلا بإسقاط كل الأوهام التي تتصور أن بإمكاننا أن نحقق سلماً عادلاً مع هذا الكيان الإرهابي والانطلاق في مشروع المقاومة الشاملة والنوعية، التي هي الخيار الفعّال لإعادة الحقوق المغتصبة، وردع الكيان الصهيوني عن جرائمه وإرهابه وقتله للشعب الفلسطيني. وان عمليات القتل

المتواصلة التي يتعرض لها هذا الشعب الصابر، تؤكد لنا باستمرار أن لا خيار إلا خيار المقاومة ولا يمكن إيقاف هذا الجرح النازف إلا بتبني خيار المقاومة على مختلف الصعد والمستويات.. فلم نجن من المفاوضات إلا المزيد من القتل والدماء وقضم الأراضي وبناء المستوطنات. وإن دماء الشهيدين أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي ينبغي أن تتحول إلى قوة حقيقية باتجاه المزيد من التلاحم الوطني الفلسطيني وقطع كل المحاولات التي تستهدف وحدة الشعب الفلسطيني، وتبني مشروع المقاومة ضد هذا الكيان الذي يواصل إرهابه وعنجهيته ضد الشعب الفلسطيني في ظل صمت دولي وعجز عربي مميت.

فالقتل الصهيوني لأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، يعتبر في المنظور الأمريكي دفاعاً عن النفس، بينما مقاومة الاحتلال والوقوف ضد ترسانته العسكرية الضخمة يعد وفق هذا المنظور إرهاباً وخروجاً على قوانين الشرعية الدولية.. ولا يقف هذا الانحياز الأمريكي إلى قتله الشعب الفلسطيني عند هذا الحد، بل يستمر في الضغط على كل الأطراف الإقليمية والدولية التي تتخذ مواقف إدانة وشجب ضد عمليات القتل والإبادة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني. فالصهاينة يقتلون ويدمرون، والإدارة الأمريكية تبحث عن المبررات والمسوغات وتمارس التغطية السياسية والدبلوماسية لعمليات القتل والإبادة.

فالمعادلة أضحت واضحة من جميع أبعادها. فالولايات المتحدة الأمريكية تشرع للكيان الصهيوني كل إرهابه وعنجهيته وإجرامه ضد الشعب الفلسطيني. والإرهابي شارون لا يتوانى في عمليات القتل والإبادة، والمفاوضات لم توصلنا إلى أهداف الشعب الفلسطيني المشروعة. فلم يبق أمام هذا الشعب الصابر لنيل حقوقه والدفاع عن

مقدساته إلا وحدته وتلاحمه الوطني ومقاومته المتواصلة ضد قوات الاحتلال الصهيوني.

لذلك فإن الأجندة الوطنية الفلسطينية ينبغي لها أن تعطي الأولوية القصوى إلى كل المبادرات والخطوات التي تزيد من وحدة الشعب الفلسطيني وتلاحمه الوطني وتلتف كل الإرادات الوطنية حول مشروع المقاومة الفلسطينية. المقاومة التي تستند على وحدة الشعب الفلسطيني بكل أطرافه وقواه، وتسعى نحو الدفاع عن حقوقها بالمزيد من المقاومة. فلتتحول دماء الشهداء إلى رافعة حقيقية نحو المزيد من الوحدة والتلاحم وبناء مشروع وطني فلسطيني، يعيد الاعتبار من جميع القوى إلى خيار المقاومة المسنود بإرادة سياسية تسعى نحو توظيف وترجمة جهود المقاومة في مضمار النضال السياسي والدبلوماسي. صحيح أن خيار إدارة الظهر للعالم غير ممكنة وليست في مصلحة الشعب الفلسطيني، ولكن الأكيد أيضاً أن عدم إدارة الظهر لا يعني بأي حال من الأحوال التفريط بخيار المقاومة والوحدة الوطنية الفلسطينية. وجرائم شارون مهما كانت وحشيتها، فإنها لن تخضع إرادة الشعب الفلسطيني ولن تدفعه نحو رفع الراية البيضاء والاستسلام، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إن الجرائم الشارونية تزيد من إرادة الشعب الفلسطيني وتصلب من قناعاته ضد هذا العدو.

واغتيال قادة هذا الشعب، لن يوقف المسيرة، بل سيوفر لها إمكانات جديدة على مختلف الصعد والمستويات.

فالوعي الفلسطيني والإرادة المتجهة صوب أهدافها المشرعة تحوّل عمليات القتل والاغتيال التي يتعرض لها رموز العمل الوطني الفلسطيني إلى منح تزيد من عزم وقوة هذا الشعب وتمنحه قدرة نوعية على مجابهة التحديات وإفشال كل المخططات التي تستهدف تركيع الشعب الفلسطيني. فآن الأوان بالنسبة إلى الدول العربية أن

تتجاوز وهم التفاوض والمفاوضات مع هذا العدو الذي لا يعرف إلا لغة القتل والدمار.. لأن عمليات التفاوض لم تجلب للشعب الفلسطيني إلا المزيد من القتل وبناء المستوطنات وتشييد الجدار العنصري.

فالمقاومة المستندة على وحدة عميقة ونضالية بين قوى المجتمع الفلسطيني، هي الحل الذي يمكن الشعب الفلسطيني من مجابهة المحتل وإفشال كل المخططات التي تستهدفه من مواقع وعناوين متعددة. فعملية اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، هي ثمرة مباشرة للقاء واشنطن بين الرئيس الأمريكي بوش والإرهابي شارون، والذي تمخض عن تغطية سياسية وأمنية شاملة لكل الخطوات والمؤامرات والجرائم التي ينوي الكيان الصهيوني القيام بها ضد الشعب الفلسطيني. وعلى ضوء التطورات والمتغيرات السياسية الخطيرة التي تجري في المنطقة اليوم، نؤكد على النقاط التالية:

1- إن قتل رموز العمل الوطني الفلسطيني، لن يوقف نضال الشعب الفلسطيني، وإنما يزيده إصرارا وتمسكاً بكل أهدافه وتطلعاته المشروعة.

ويخطئ من يراهن على أن قتل الزعماء والرموز، سينهي المقاومة، وسيجعل قوى الشعب الفلسطيني تستسلم وترفع الراية البيضاء. وإنما على العكس تماما. حيث إن قتل الزعماء وتصفية الرموز، يعمق خيار المقاومة، ويجذر القيم والأهداف التي ناضل من أجلها الزعماء والرموز.. لذلك فإن القتل والاغتيال، لا يفضي إلا إلى المزيد من التمسك بخيارات الأمة والتشبث بأهدافها وطموحاتها الكبرى...

2- إن الأمة اليوم من فلسطين إلى العراق، مروراً بكل مناطق الأمة الحيوية والاستراتيجية، تعيش تحديات كبرى وصعوبات عظمى، تتطلب من جميع قوى الأمة وشرائحها المتعددة، بناء قوتها الحضارية،

وتعزيز وحدتها الداخلية، وتجاوز ثغرات أوضاعها الذاتية، حتى تتمكن من موقع القدرة من مواجهة تحديات المرحلة الراهنة، وتجاوز مخاطر اللحظة التاريخية العصيبة التي تعيشها الأمة.

فمهما كانت التحديات والصعوبات، فإن الأمة بكل قواها وأطيافها، ستتمكن بوحدتها وببركات دماء شهدائها أن تواجه هذه التحديات، وستتغلب على هذه الصعوبات.

وإن قتل زعماء المقاومة الفلسطينية، لن يزيد الأمة إلا إصراراً وتشبثاً وتمسكاً بقضيتها المركزية (فلسطين) وصولاً إلى بناء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

3- إن الوحدة الوطنية الفلسطينية، أضحت اليوم من الضرورات النضالية القصوى، وذلك لوجود مؤامرات ومخططات تستهدف وحدة هذا الشعب، وتعمل على زرع فتنة المواجهات الداخلية بين قوى الشعب الفلسطيني.

لذلك فإن وحدة الشعب الفلسطيني بكل قواه وأطيافه، تعد من ضرورات المرحلة، لكي يتمكن الشعب الفلسطيني من مواجهة التحديات وإفشال المخططات التي تستهدف وحدته وتلاحمه الداخلي.

وسقوط شهداء بوزن الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، يدفعنا إلى الإصرار على خيار الوحدة الوطنية وتجاوز كل ما من شأنه أن يضر بحقيقة التلاحم الوطني الفلسطيني.

وجماع القول: إن اغتيال زعماء ورموز العمل الوطني الفلسطيني، لن ينهي القضية الفلسطينية، ولن يصفي خيار المقاومة بل إن عمليات القتل والاغتيال، تزيد قوى الشعب الفلسطيني إصراراً وتمسكاً بخيار المقاومة كخيار وطني وصولاً إلى بناء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الإصلاح.. حاجة عربـية

إن إصلاح الأوضاع العربية وتطوير أحوالها، هو حاجة عربية أصيلة، قبل أن تكون رغبة أمريكية وأوروبية، تبلورت وفق أجندة وأهداف خاصة واستراتيجية.

وهي شوق عربي تاريخي ومتراكم وعميق، إذ لا تخلو حقبة من حقب التاريخ العربي الحديث والمعاصر من هذا الشوق والصوت والفعل الذي يطالب بالإصلاح وسد الثغرات وتطوير الأوضاع.

لذلك فإن المطالبة بالإصلاح في الحياة العامة العربية، هو شوق أصيل، قبل أن يكون مشروعاً أميركياً يحتضن في أحشائه الكثير من المصالح الاستراتيجية والاستهدافات التي لا تنسجم ومصالحنا ورؤيتنا لموقعنا الخاص والعام. لذلك من الظلم لعالمنا العربي حينما نتعامل مع مقولة ومشروع الإصلاح، بوصفه مقولة أميركية - غربية. وذلك لأن العديد من الشخصيات والنخب العربية كانت تطالب بالإصلاح وتدفع ثمنه. في الوقت الذي كانت الإرادة الأميركية مغايرة ومناقضة لهذا المشروع.

بل كانت آليات وأدوات السياسة الأميركية في المنطقة معرقلة ومجهضة لكل خطوات ومبادرات الإصلاح.

من هنا فإننا من الأهمية بمكان أن لا نقبل أو لا تنطلي علينا لعبة الإصلاح الأميركي في العالم العربي والشرق الأوسط الكبير.

فالإصلاح بكل بنوده وآفاقه، هو حاجة عربية أصيلة، ودفعنا كشعوب ومجتمعات تضحيات ودماء غزيرة لتثبيت هذا الخيار في الفضاء العربي.

ومن المغالطات التاريخية الكبرى أن نتعامل مع هذه المقولة بوصفها طارئة على عالمنا العربي، أو هي خاصة بالمشروع الأميركي للإصلاح، مما يحول على المستوى الفعلي من تنفيذ خطوات إصلاحية في العالم العربي.

وعليه فإن الإصلاح السياسي والثقافي والاقتصادي في العالم العربي، هو حاجة عربية أصيلة وملحة وبعيداً عن كل الإسقاطات الخارجية التي لا تستهدف سوى مصالحها وأجندتها الاستراتيجية.

وإن هذه الحاجة العربية الملحة والمتعاظمة باستمرار، لا تلغيها شعارات ومشروعات الولايات المتحدة الأميركية للإصلاح.

ولعلنا نجد وبوضوح في الأفق السياسي للمشهد العربي مقولات التأجيل ومشروعات التسويف وياقطات التعليق بدعوى المشروعات والضغوطات الأميركية والأوروبية.

وإننا نعتقد أن هذه المقولات والمشروعات العربية التي تبرر الجمود والتوقف عن مشروعات الإصلاح وفق الأجندة والإرادة العربية، هي ليست مؤمنة بشكل عميق وحقيقي بضرورات الإصلاح - في العالم العربي، وتبحث باستمرار عن حجج لترحيل الإصلاح أو تأجيله أو تعليقه وربطه بقضايا ومسائل، نحن نعتقد بشكل جازم أن الإصلاح هو طريقنا لنيل حقوقنا في تلك القضايا والمسائل.

وما نود أن نؤكد عليه في هذا المقال، هو أن إصلاح الأوضاع في العالم العربي وفي حقول الحياة المختلفة، هو حاجة عربية أصيلة وشوق تاريخي لكل نخب الأمة. لذلك لا يجوز إغفال هذه الحقيقة أو تشويهها، لأنها تستند إلى عمق تاريخي وشواهد معاصرة، بدعوى أن الولايات المتحدة الأميركية هي صاحبة مشروع الإصلاح في المنطقة.

إن المجتمعات العربية بكل فئاتها وشرائحها، طالبت وتطالب

بإصلاح أوضاعها وتطوير أحوالها، وفي الوقت الذي كانت السياسة الأميركية في المنطقة تحارب كل دعوات الإصلاح، وتجهض كل خطواته ومبادراته.

لذلك لا يصح بأي شكل من الأشكال، أن نزور حقائق التاريخ، وندعي ادعاءات تكذبها وقائع الراهن وأشواق الأمة العميقة للإصلاح والتطوير والتقدم. كما أننا نعتقد وبشكل عميق، أننا لا نتمكن على الصعيد العملي من مجابهة مخططات الولايات المتحدة الأميركية تجاه منطقتنا إلا بالانخراط في مشروع الإصلاح وفق الأجندة والإرادة العربية.

ووجود مشروعات أميركية وغربية للإصلاح في منطقتنا هو مدعاة للتفكير في مشروع عربي للإصلاح نبدأ بتنفيذ خطواته وبرنامجه.

فمن الخطأ أن نواجه مخططات أميركا في المنطقة، بالنكوص من حاجاتنا ومتطلباتنا الحقيقية.

إننا بحاجة أن ننصت إلى حاجاتنا ومتطلباتنا، بعيداً عن مخططات الآخرين وشعاراتهم ومشروعاتهم.

ونرتكب جريمة كبرى بحق أنفسنا وتاريخنا، حينما نتوقف عن مشروعات تلبـــي حاجاتنا وتفي بمتطلباتنا بدعوى أن الآخرين قد حملوا ذات الشعار أو المشروع.

كما أننا نعتقد وبشكل جازم أن الإصلاح الحقيقي لأوضاعنا وأحوالنا، لا يمكن أن يستورد أو نجلبه من الخارج، وإنما هو نابع من داخلنا وحاجاتنا الذاتية. ونحن الذين ينبغي أن نبلور لأنفسنا خطة للإصلاح ومشروعاً للتغيير والتطوير.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن نمنع الآخرين عن التفكير في أوضاعنا

وأحوالنا، ولكن تفكيرهم ليس مشروعنا، وإرادتهم ليست إرادتنا. والمطلوب دائماً هو بلورة إرادة عربية ذاتية، تتجه صوب الإصلاح والتطوير، بعيداً عن مخططات الآخرين وأجندتهم الخاصة والاستراتيجية.

ونحن هنا لا ندعو إلى عدم إدراك تطورات اللحظة الراهنة وتحولاتها، ولكننا نريد أن نقول إن حجر الأساس في مشروعات الإصلاح في العالم العربي ليس مشروعات الآخرين واستهدافاتهم، وإنما هو إرادتنا وحاجتنا الفعلية إلى الإصلاح.

لذلك فإن المطلوب ليس التحايل على مشروعات الآخرين أو تزويرها، وإنما الإنصات الدقيق لحاجاتنا ومتطلباتنا الذاتية والداخلية بعيداً عن كل ضغوطات الخارج وإملاءاته. فقوتنا الحقيقية ليس في الانصياع لمشروعات الخارج أو تمرير أجندته، وإنما في المزيد من التلاحم الداخلي وتطوير مستوى الرضا بين السلطة والمجتمع في المجال العربي.

فقوة دولنا في استنادها على مجتمعاتها وشعوبها، وهذا يتطلب باستمرار تطوير مستوى الانسجام والمشاركة بين الطرفين.

فصم الآذان تجاه إيقاع المجتمع ومتطلباته وحاجاته، هو الذي يخلق الظروف والمناخ المناسب للخضوع لإملاءات الخارج وأجندته. ولابد أن ندرك أن إصلاح الأوضاع وتطوير الأحوال على الصعد كافة، هو من السنن الاجتماعية الرئيسية، لأن التوقف عن التطوير والجمود على الحال، سيكلفنا خسائر أكبر بكثير من الخسائر المتوقعة لمشروع التطوير والإصلاح.

حيث إننا نعيش في ظل ظروف وتطورات تطال العالم بأسره، وتؤكد وتلح في التأكيد، على أن إصلاح الأوضاع هو أسهل

الخيارات وأقلها كلفة.

وإن تلكأ أي مجتمع عن هذا، سيفقده استقلاله وسيدخله في أتون الضغوطات والإكراهات التي ستكلف هذا المجتمع الكثير من الخسائر والأثمان.

إننا مع الإصلاح الذي ينطلق من ذاتنا ويلبي حاجاتنا ومتطلباتنا، ولكننا نعيش في ظل أوضاع إقليمية ودولية تدفعنا إلى الاعتقاد أن تراخينا أو تراجعنا عن مشروع الإصلاح وفق رغبتنا وحاجاتنا ومتطلباتنا، سيدفع المتربصين بنا إلى الضغط علينا وتحميلنا أجندتهم ومشروعاتهم.

لذلك فإن التأخير أو التوقف عن مشروعات الإصلاح في العالم العربي، ليس في مصلحة استقرار واستقلال عالمنا العربي.

وأود في إطار التأكيد على أن الإصلاح حاجة عربية، قبل أن يكون أي شيء آخر، أن أركز على النقاط التالية:

1- إن إصلاح الأوضاع في العالم العربي، ليس تطلعاً اجتماعياً وشعبياً فحسب، بل هو ضرورة قصوى للاستقرار السياسي في العديد من البلدان العربية.

إذ أن هذه الدول تعيش أوضاعاً وأحوالاً، تستلزم الانخراط الحقيقي في مشروعات الإصلاح حتى يتسنى لها الخروج من مأزق الفتن والتحولات العشوائية غير المدروسة.

فالإصلاح حاجة اجتماعية وشعبية، كما هو ضرورة للاستقرار السياسي. لذلك من الخطأ أن يتم التعامل مع مقولة ومشروع الإصلاح بوصفه مهدداً للمكاسب أو محرضاً على الحكومات.

إن الإصلاح السياسي في العالم العربي، حاجة ماسة للجميع وبدون استثناء، والفوائد والأرباح المتوقعة منه أيضاً شاملة للجميع.

فإن الظروف السياسية والاجتماعية في العالم العربي، وصلت إلى مستوى صعوبة بقاء الأمور والأوضاع على حالها، وإن الإصلاح وتطوير الأوضاع هو أقل الطرق خسائر سياسية واجتماعية وإنسانية.

وإن الإصرار على إبقاء الأمور على حالها، ينذر بكوارث خطيرة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لهذا فإن الإصلاح هو ضرورة للحكومات والمؤسسات الرسمية، كما هو يلبي طموحات وتطلعات المجتمعات العربية.

2- بدون إغفال دور العوامل الخارجية وتأثيراتها السلبية على مستقبل القضية الفلسطينية، فإننا نستطيع القول: إن إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، هو من العوامل والحقائق المساندة لنضال وجهاد الشعب الفلسطيني.

ونخطئ حينما نتصور أن إبقاء الأمور على حالها، سيوفر لنا إمكانية الدعم والإسناد للقضية الفلسطينية. إن إصلاح أوضاعنا وتطوير أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية والقبض على أسباب الاستقرار السياسي العميق وتمتين أواصر العلاقة بين السلطة والمجتمع في الفضاء العربي، كل هذا يصب في المحصلة النهائية لصالح القضية الفلسطينية. وذلك لأن هيمنة المشروع الصهيوني في المنطقة، هو وعبر التسلسل المنطقي هو من جراء اهتراء حياتنا السياسية وتراجع أدائنا الاقتصادي. وإن جمود الأوضاع سيشجع العدو الصهيوني على المزيد من الغطرسة والهيمنة.

وفي تقديري أن الرد الاستراتيجي على المشروع الصهيوني وهيمنته وغطرسته وذبحه اليومي لأبناء الشعب الفلسطيني، هو في إصلاح أوضاع العالم العربي وإنهاء نقاط التوتر ومجالات الضعف، وذلك حتى يتسنى لعالمنا العربي ومن موقع القدرة والتميز دعم الشعب

الفلسطيني وصولاً لتأسيس دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وجماع القول: إن الإصلاح في العالم العربي غير قابل للتأجيل والترحيل، لأنه خيارنا الحيوي الوحيد، الذي نتمكن من خلاله تطوير مستوى الاستقرار وتعزيز البناء الداخلي الوطني والقومي ومجابهة مخاطر الخارج وتحدياته المتعددة والمتشعبة.

مرة أخرى: الإصلاح حاجة عربية

منذ شهور كتبت على صفحات هذه الجريدة، مقالاً بعنوان الإصلاح حاجة عربية.. ووضحت فيه أن العالم العربي بكل دوله وشعوبه وبعيداً عن المشاريع الإصلاحية المطروحة من قبل جهات دولية عديدة، ووصل عددها إلى (21 مبادرة) هو بحاجة إلى عملية إصلاح تنبثق من إرادته الذاتية، وتجيب بشكل حضاري على تحدياته ومآزقه ..ولم يعد مجدياً التحجج بوجود مشروعات دولية للإصلاح في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط..

لأن الكثير من النخب العربية تنظر إلى وجود مبادرات دولية على الصعيد، يلزمنا بتأجيل هذا المشروع، والانخراط في مشروع مقاومة التدخلات الأجنبية في مناطقنا ودولنا. بينما القراءة السليمة والواعية لهذه المبادرات، ينبغي أن تدفعنا إلى الإسراع في مشروع الإصلاحات السياسية والثقافية والاقتصادية في العالم العربي ووفق أجندتنا الذاتية، وحتى نتمكن من إفشال كل المخططات التي تستهدف فرض أنماط معينة للإصلاح، أو تسعى إلى التدخل في شؤوننا..

لا يمكننا اليوم ووفق التطورات الكبرى التي تجري في المشهد الإقليمي والدولي والمحلي، وكذلك حجم التحديات التي تواجهنا، من الوقوف سلبيين أمام حاجتنا الملحة إلى الإصلاح على الصعد السياسية والثقافية والاقتصادية..

فحاجتنا إلى الإصلاح، نابعة من أوضاعنا وأحوالنا التي تتراجع وتعيش القهقرى، وإصرارنا على أن خيار الإصلاح هو جسر الجميع

للخروج من مآزق الراهن، هو بسبب إدراكنا العميق أن التأخر عن الاستجابة الحقيقية لتحديات اللحظة الراهنة ومتطلباتها، سيكلفنا الكثير، وسيدخلنا في ظروف وأوضاع لا تنسجم وتطلعاتنا لواقعنا العربي.. فالإصلاح بالنسبة إلى الشعوب العربية، هو شوق تاريخي عميق ينبغي الاستجابة له، لأنه هو الخيار الذي لا يكلفنا كثيراً.

كما أننا كدول وشعوب عربية، لا يمكن أن نواجه تحديات الخارج ومخططاته ومشاريعه ومبادراته، إلا بسحب البساط منه، وسد ثغرات واقعنا الداخلي.. وكل هذا لا يتم إلا بالانخراط في مشروع الإصلاح، الذي يزيل الاحتقانات، وينهي التوترات، ويجيب إجابة فعلية على تحديات المرحلة..

ونود في هذا المقال، الذي نعاود فيه التأكيد على فكرة أن الإصلاح السياسي هو حاجة عربية ضرورية، وليست صدى لمقولات الغرب ومبادراته وأطروحاته.. أن نبلور مجموعة من النقاط التي تنسجم ومقولة الإصلاح في العالم العربي..

وهذه النقاط هي كالتالي:

1- إن العالم العربي وبكل مؤسساته وهياكله الرسمية والأهلية، لا يمكن أن يواجه ضغوطات الخارج على هذا الصعيد، إلا بإعادة صوغ العلاقة بين مؤسسة الدولة والمجتمع بمختلف تعبيراته وأطيافه.. إذ إننا بحاجة إلى إعادة صوغ هذه العلاقة وفق أسس جديدة، قادرة على خلق مناخات إيجابية سياسية واجتماعية وثقافية، بحيث تتحرك قوى المجتمع وفق مبادرات وأطر لإجهاض كل محاولات التدخل في شؤوننا وأحوالنا.. فالعالم العربي اليوم، أحوج ما يكون إلى صياغة علاقة جديدة وحضارية بين الدولة والمجتمع، بحيث لا تلتهم الدولة كل مساحات العمل والتأثير من المجتمع. كما أن المجتمع وعبر فعالياته

المتعددة، هو بحاجة إلى صيانة وتعزيز مؤسسة الدولة.. فالقوة العربية الجديدة، والقادرة على إجهاض مشروعات الخارج، هي تلك القوة، التي تتولد من جراء إنهاء التوتر وسد الفجوة بين مؤسسة الدولة وقوى المجتمع في التجربة العربية المعاصرة.

ونظرة واحدة إلى الكثير من المشاكل التي يعانيها الفضاء السياسي العربي، يجعلنا نعتقد وبشكل جازم، أن لا خيار أمامنا إلا خيار المصالحة بين الدولة والمجتمع، تلك المصالحة التي تعيد للمجتمع حيويته وفعاليته، وتعزز من قدرة الدولة، وتنهي حالة اللاثقة، التي كانت هي سمة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الكثير من الدول والبلدان العربية.

2- لمعطيات ومؤشرات وحقائق سياسية ومجتمعية قائمة في الفضاء العربي، نستطيع القول: إن تأخير مشروع الإصلاح، سيكلف العالم العربي الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وسيفاقم من التوترات والتهديدات على المستويين الداخلي والخارجي.

فاللحظة الزمنية الحالية، هي لحظة الانخراط في مشروع الاصطلاحات ووفق أجندة وأولويات عربية، وأي تأخير لأي سبب من الأسباب، يعني ضياع الفرصة والمزيد من الأزمات والتوترات والمخاطر.

لذلك فإننا نعتقد أن خيار الإصلاح السياسي في اللحظة الراهنة، هو الخيار القادر على إخراج مؤسسة الدولة في العالم العربي من الكثير من نقاط ضعفها وقصورها البنيوي والوظيفي.

كما أن هذا الخيار، هو القادر على ضبط المجتمع، وإنهاء توتراته بعيداً عن خيارات العنف والعنف المضاد. لذلك فإن الإصلاح السياسي حاجة عربية أكيدة، وضرورة مشتركة للدولة والمجتمع.

3- إن العلاقة جد قريبة بين مفهوم الأمن، ومفهوم الإصلاح إذ

في ظل الأوضاع الإقليمية المتوترة، لا يمكن صيانة الأمن الوطني لكل دولة عربية، إلا بمشروع الإصلاح، الذي ينهي الكثير من العوامل والأسباب التي تفضي أو تؤدي في محصلتها النهائية إلى الإخلال بالأمن والاستقرار.

فالأمن الشامل اليوم، أضحى ضرورة لكل شيء. فلا تنمية بلا أمن، ولا استقرار بلا أمن ولا علاقات طبيعية بلا أمن. ولكن السؤال الذي يطرح دائماً: هل يمكن أن نحقق الأمن الشامل بدون الإصلاح السياسي.

إننا نرى ومن خلال تجارب العديد من الأمم والشعوب، أن الإصلاح وما يخلق من ظروف وأوضاع جديدة، من المداخل الأساسية والضرورية لإنجاز مفهوم الأمن.

فالإصلاح السياسي حاجة عربية، لأنه سبيلنا لتحقيق أمننا الشامل ولا يمكننا بأية حال من أحوال، أن ننهي عوامل الإخلال بالأمن في الفضاء العربي، إلا بالانخراط الحقيقي في مشروع الإصلاحات السياسية والثقافية والاقتصادية.

4- إننا وفي الوقت الذي نرى ضرورة الإصلاح السياسي في العالم العربي، وأنه حاجة ضرورية لا غنى عنها، إذا أردنا الأمن والاستقرار. نعتقد أيضاً أن الإصلاح في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة، وإنما هو بحاجة إلى خطوات عملية متواصلة، تفضي عبر الاستمرار والتراكم إلى إنجاز مشروع الإصلاح الشامل في الواقع العربي، فالمرحلية والجدولة الزمنية لمشروع الإصلاح ضرورة، لا تقل في أهميتها وضرورتها عن أهمية وضرورة مشروع الإصلاح نفسه. لذلك نحن بحاجة إلى مشروع وطني متكامل، يجعل من الإصلاح قطبه ومحوره الأساسي، ومن ثم

العمل على اتفاق قوى المجتمع وتعبيراته المتعددة على جدول زمني لإنجاز مفردات الإصلاح في الواقع الخارجي.

وعليه فإننا مع الإصلاح السياسي والثقافي والاقتصادي في العالم العربي، وفي الوقت نفسه نعتقد اعتقاداً جازماً أننا لا يمكن أن نحقق هذا المشروع دفعة واحدة، وإنما عبر خطوات عملية متواصلة لتحقيق كل مفردات هذا المشروع الحيوي في واقع العرب السياسي والثقافي والاقتصادي.

وجماع القول: إن العالم العربي بكل دوله وشعوبه، بحاجة أن يخطو خطوات عملية وحقيقية في مشروع الإصلاح. وذلك من أجل إنهاء الاحتقانات والتوترات الداخلية، وحتى يتمكن هذا الفضاء السياسي من امتلاك القدرة الحقيقية على مجابهة تحديات الخارج ومشروعاته ومبادراته.

آراء في تقرير ميليس

قرأت بتمعن تقرير ديتليف ميليس حول نتائج لجنة التحقيق الدولية حول جريمة اغتيال السيد رفيق الحريري، وتابعت وسائل الإعلام والتصريحات السياسية المختلفة حول هذا التقرير. وتشكلت لدي من مجموع القراءة والمتابعة الإعلامية والسياسية جملة من الملاحظات حول هذه المسألة الشائكة والخطيرة في آن.

وأود في هذا المقال، أن أسوق هذه الملاحظات حول هذا التقرير وتداعياته الإقليمية والدولية.

كل التصريحات الصادرة من لبنان من مختلف الفرقاء وكذلك الأطراف الإقليمية بصرف النظر عن موقفها وموقعها في طبيعة التطورات السياسية في لبنان والمنطقة، كل هذه الأطراف حذرت من تسييس تقرير القاضي الدولي ميليس.. ولا أعتقد أن هناك تقريرا دوليا بعيدا عن المناخ السياسي الذي خلق لجنة التحقيق ودفع الأمور باتجاه أن تتبنى الدول الكبرى في العالم قضية التحقيق في جريمة اغتيال الحريري. فالتسييس إذا كان بمعنى أن هناك أطرافا سياسية قامت بالجريمة وعليها أن تدفع ثمن هذه الجريمة، فهي مسألة طبيعية وتتجه الأمور والأحداث نحوها.. فاللجان الدولية المعنية بالتحقيق بجرائم سياسية، لا يمكن أن لا تتسيس لأن قرار تشكيلها هو قرار سياسي، لذلك فإن اللازمة الأساسية التي رافقت كل التصريحات السياسية المحلية والإقليمية هو التحذير من التسييس، وهذا بطبيعة الحال بحاجة إلى إعادة نظر فيها.. لأن التسييس الذي يعني في أحد معانيه أن هناك أثمان وتحولات سياسية ينبغي أن تدفع في لبنان والمنطقة.. وإن هناك

أطراف تسعى للاستفادة من تداعيات هذه الجريمة النكراء لصالح مصالحها وأجندتها.. فتقرير ميليس بتداعياته وتأثيراته السياسية في المنطقة، هو بمثابة زلزال، بحيث إننا نستطيع تحقيب أحداث وتطورات المنطقة بين حقبتين، حقبة ما قبل صدور التقرير وحقبة ما بعد التقرير التي ستشهد تداعيات وتطورات سياسية خطيرة ومتشعبة..

تقرير ديتليف ميليس بمقدار ما يقدم من إجابات يثير أسئلة، بحيث يستطيع المرء أن يقول بعد قراءة التقرير أن هناك الكثير من الأسئلة المحورية والاستفسارات الهامة التي تبحث عن إجابات قانونية من قبل أعضاء اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق في جريمة اغتيال السيد الحريري.. فالتقرير وكما يبدو من فقراته، لا يقدم إجابات نهائية عن الجريمة. لذلك فهو يثير الأسئلة أكثر مما يقدم إجابات.. ولعل هذه المسألة هي التي ستكون عنوان الكثير من التجاذبات والإستقطابات السياسية.. فهناك أطراف ستتعامل مع مفردات التحقيق وكأنها المفردات النهائية التي توضح بشكل لا لبس فيه القائمين بجريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق السيد رفيق الحريري.. وفي المقابل هناك أطراف أخرى ستتعامل مع التقرير بوصفه تقريرا مسيسا ولا يحمل أي جهد تقني ومهني لاكتشاف الحقيقة.. وهذا الاستقطاب بطبيعة الحال سيكون له تداعيات ومتواليات عديدة على المنطقة..

إننا مع اكتشاف وكشف الحقيقة في جريمة اغتيال السيد الحريري وأن تأخذ العدالة مجراها الطبيعي في محاسبة ومعاقبة المجرمين. ونتطلع إلى ذلك اليوم، الذي تنتهي في منطقتنا جرائم الاغتيال السياسي.. فاغتيال السيد الحريري جريمة كبرى وينبغي لنا جميعا أن نصل إلى الحقيقة ويتم محاسبة ومعاقبة المجرمين. لهذا فإننا بحاجة إلى إجابات دقيقة ونقية عن تلك الأسئلة التي أثارها التقرير الدولي في

ومن الخطأ التعامل مع ما جاء في التقرير، بوصفه هو الحقيقة النهائية. فالتقرير وما تضمن من معلومات هو خطوة في الطريق إلى الوصول إلى الحقيقة. وذلك لأن الجهة التي تحدد المجرم والفاعل الحقيقي للجريمة، هي الجهة القضائية التي ستحقق في الموضوع على ضوء المعلومات والنتائج التي توصل إليها تقرير ميليس..

لهذا فإننا نعتقد بأهمية أن نتعامل مع التقرير بوصفه الخطوة الأولى في مشروع الكشف عن الحقيقة، وليس هو الحقيقة النهائية.. فالتقرير تضمن معلومات كثيرة وهي بحاجة إلى سلطة قضائية لفحص هذه المعلومات ومواجهة الأشخاص الواردة أسمائهم في التقرير، وذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة الكاملة في جريمة اغتيال رفيق الحريري..

فليس المطلوب اليوم هو خلق الاصطفافات السياسية بين من هو مؤيد للتقرير وبين من هو معارض.. وإنما المطلوب هو استكمال التحقيق لجلاء الحقيقة كاملة.

أثار التقرير (كما كان متوقعا) العديد من ردود الأفعال، وقد نفت الجهات والأشخاص التي وردت في التقرير أسماءها مسؤوليتها ودورها في الجريمة. وهي بذلك تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها. لذلك فإن الجهات المعنية بعمل لجنة التحقيق الدولية عليها توفير آلية عملية، لكي يتمكن المتهمون من بيان وجهات نظرهم وطرح المعلومات التي يمتلكونها للدفاع عن أنفسهم..

فلجنة التحقيق الدولية ليست جهة قضائية، لذلك فإن الحاجة ماسة للإسراع في استمرار التحقيق وتكميل المعلومات والسماح لكل الأطراف للدفاع عن نفسها وتوضيح رأيها وموقفها في المسألة..

فالاتهامات والاشتباهات التي أطلقت تجاه مجموعة من الشخصيات أو الجهات لم تصل إلى نهايتها. لذلك فكل الأطراف من مصلحتها اليوم أن يستمر التحقيق وذلك لاكتمال المعلومات واكتشاف عناصر الحقيقة كلها. وهنا تتحمل الجهات القضائية اللبنانية مسؤولية رئيسية. ولهذا تستنتج اللجنة الدولية أن: التحقيق المستمر ينبغي أن تتولاه السلطات اللبنانية القضائية والأمنية الملائمة، التي أثبتت أثناء التحقيق أنها تستطيع بالمساعدة والمساندة الدوليتين، أن تسير قدما، وأحيانا أن تقود التحقيق بطريقة فعالة ومهنية.

وهنا من الضروري القول وبعيدا عن لغة الحماسة والعواطف والتشكيك أن من مصلحة كل الأطراف المحلية والإقليمية التعاون مع لجنة التحقيق الدولية، لأن في هذا التعاون درأ للكثير من المخاطر والتداعيات. فالتقرير لا يدين إدانة قاطعة ونهائية بعض الأفراد والجهات وإنما يتهمهم. ومن الحكمة والمصلحة اللبنانية والعربية أن يتم التعاون الدائم مع لجنة التحقيق الدولية للوصول إلى الحقيقة وإنهاء وظيفتها في التحقيق في هذه الجريمة الكبرى..

ونفي التهم لا يتم بتسخيف عمل اللجنة، وإنما بالتعاون معها. ومن مصلحة سوريا اليوم بالتحديد أن تعلن بشكل لا لبس فيه، أنها ستتعاون مع اللجنة لاكتشاف الحقيقة وإنهاء مسيرة التحقيق..

لا شك أن تداعيات تقرير ميليس السياسية على المنطقة عديدة وعميقة، وستشهد المنطقة الكثير من التحولات من جراء هذا التحقيق والنتائج التي توصل إليها..

ولا نبالغ حين القول: أن الاستقرار في كل من سوريا ولبنان مهدد. لهذا فإننا نرى أهمية أن تنطلق مبادرة عربية سياسية تستهدف التعاطي مع المنطقة بعد إعلان التقرير. وهذه المبادرة تستهدف

بالدرجة الأولى ضبط التداعيات السياسية على المنطقة، حتى لا ينفتح جرح إضافي في المنطقة ينزف صراعا وتوترا ويفقد أمنه واستقراره..

فنحن مع كشف الحقيقة كاملة للجريمة، وفي نفس الوقت مع استقرار المنطقة السياسي والأمني، لأن المنطقة بأسرها لا تتحمل مغامرة جديدة أو توتر مفتوح على كل الاحتمالات والمبادرة العربية التي ندعو إليها تأخذ بعين الاعتبار هاتين المسألتين: مسألة كشف الحقيقة في جريمة اغتيال رفيق الحريري ومسألة استقرار المنطقة والحؤول دون أي انحدار أمني أو سياسي جديد. فلا شك أن هناك أجندة ومشروعات دولية وإقليمية، تحاول أن تستفيد من تداعيات تقرير ميليس لصالح مصالحها ورؤيتها للمنطقة.. ونحن نعتقد أن الاصطدام مع الشرعية الدولية ورفض التعاون مع لجنة التحقيق الدولية، سيوفر مناخا مواتيا للإرادات الدولية والإقليمية لتنفيذ مخططاتها ومشروعاتها. لذلك فإذا كانت هناك ثغرات في تقرير ميليس فإن معالجة هذه الثغرات ليس في رفض التعاون، وإنما في المزيد من الشفافية والتعاون، وذلك من أجل إفشال هذه المخططات..

وعلى كل حال فإن اللحظة حساسة ودقيقة، وتتطلب حكمة عالية للتعامل مع هذه الظروف والتحديات..

فالتقرير الدولي صدر، وهو ليس نهاية المطاف، والمهم في تقديرنا هو طبيعة التعاطي والتعامل مع التقرير وتداعياته المختلفة..

سورية في مواجهة الامتحان الصعب

من الواضح من التصريحات السياسية والإعلامية التي أطلقها العديد من المسئولين والمشاركين في اجتماع مجلس الأمن لمناقشة تقرير لجنة التحقيق الدولية والقرار الدولي الصادر عن هذا الاجتماع برقم (1636) والذي يلزم سورية إبداء تعاون كامل وغير مشروط مع اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق السيد رفيق الحريري، أقول من الواضح أن الإرادة الدولية لا تتجه لحد الساعة إلى تغيير النظام السياسي في سورية، وإنما للضغط عليه من أجل تغيير سياساته وبعض خياراته الاستراتيجية المتعلقة بشؤون وأحوال المنطقة.

فالغرب يدرك أن أي تغيير راديكالي للنظام في سورية يعني المزيد من الفوضى في كل منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أن التجربة العراقية على هذا الصعيد ليست مشجعة لهذه الدول لتكرار تجربة العراق في سورية. كما أن القضايا والملفات المطروحة للضغط على سورية، ليست ملفات داخلية أو مرتبطة بالسياسات الداخلية للحكومة، بل هي ملفات ذات طابع إقليمي وترتبط بالدرجة الأولى بالنفوذ الإقليمي السوري، والذي وفر لسورية الكثير من القدرات والإمكانات السياسية التي جعلها قادرة على المناورة والصمود أمام الضغوطات الدولية المتعلقة بشأن أزمة الشرق الأوسط أي القضية الفلسطينية أو أزمة العراق أو لبنان.

وعلى كل حال نستطيع القول: إن المستهدف اليوم وبشكل مباشر من بعض القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة

الأمريكية ليس النظام في سورية بذاته، وإنما بعض سياساته وخياراته الإقليمية. وإن كل الضغط الذي يمارس وبقسوة على النظام في سورية، هو من أجل تغيير هذه السياسات والخيارات. فالمطلوب أن يكون الوضع السياسي في سورية منسجماً والرؤية الأمريكية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط. فيقبل بكل الطروحات الأمريكية لمعالجة قضية فلسطين، حتى ولو كانت هذه الطروحات لا تنسجم ومصالح الأمة وسوريا الحيوية، كما أن المطلوب مع سورية أن تكون داعمة للوضع الجديد في العراق، وتنهي تدخلاتها بكل مستوياته في لبنان. فالمطلوب هو تصفية النفوذ السوري الإقليمي، وهو النفوذ الذي أضاف لسورية الكثير من عناصر القوة والفعالية. ويبدو أن السياسة التي تحاول الحكومة السورية اتباعها في هذه الأيام هي: الاتجاه قدماً للتعاون مع لجنة التحقيق الدولية والذي جاء قرار مجلس الأمن الأخير للمزيد من الضغط للانصياع في هذه المسألة. فالسوريون يتجهون إلى التعاون مع هذه اللجنة والالتزام بكل متطلباتها. وفي نفس الوقت إبقاء النفوذ السوري الإقليمي. ولعل نقطة الخلاف الحقيقية والتي قد تنفجر كأزمة سياسية ودبلوماسية جديدة بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية هي المتعلقة بالنفوذ السوري الإقليمي.

فلا مناص ولا قدرة لسورية اليوم من التهرب من لجنة التحقيق الدولية، فهي معنية بالتعاون والرضوخ إلى متطلباتها. وإن سورية تدرك أن هذا سيكون سلاحاً مسلطاً على سورية لفترة زمنية طويلة أو في أقل التقادير إلى أن تنجلي حقيقة اغتيال السيد رفيق الحريري.

ولكن الحكومة السورية تدرك وبعمق أن المطلوب الحقيقي والجوهري، ليس فقط التعاون مع لجنة التحقيق الدولية، وإنما تغيير السياسات والخيارات السياسية الإقليمية لفسح المجال واسعاً لإنجاز تسوية إقليمية برؤية أمريكية محضة.

فالتحديات السياسية التي تواجه الحكم في سورية هي الآتي:

1- التحديات السياسية والأمنية التي أطلقتها جريمة اغتيال رفيق الحريري، وأي تورط سوري فيها، بأي مستوى، يعني المزيد من الضغوطات التي تستهدف أن يدفع النظام الثمن السياسي والأمني والاقتصادي لهذه الجريمة. صحيح أن الحكومة السورية إلى اليوم، هي الجهة الكبرى التي دفعت الثمن السياسي الجريمة. ولكن إذا انتهى التحقيق وتبين أن هناك جهات أو أشخاصاً سوريين متورطين في الجريمة يعني المزيد من الضغوط، والمزيد من دفع الثمن السياسي والأمني.

2- التحديات السياسية والاستراتيجية والأمنية القادمة من طبيعة الضغوطات الدولية والإقليمية التي تستهدف تصفية النفوذ السوري الإقليمي وتبديل خيارات سورية الاستراتيجية على هذا الصعيد. وهي تحديات كبيرة وخطيرة ومتشعبة، ومهددة للاستقرار السياسي في سورية. وذلك لأن هذه الخيارات هي جزء من الأمن القومي السوري، وأي تغيير قسري لها يعني التهديد المباشر للأمن الاستراتيجي السوري.

3- التحديات الأمنية والسياسية التي تطلقها هذه التحديات وتؤثر بها على الداخل السوري.

فالتغييرات الاستراتيجية القسرية، أو التي تأتي نتيجة ضغوطات دولية وإقليمية، فإنها تغييرات تؤثر بعمق في الخريطة الأمنية والسياسية الداخلية. وعليه فإن سورية ووفق كل المقاييس تواجه لحظات واستحقاقات مصيرية. وإن أي خطأ على هذا الصعيد، سيكلف الوضع في سورية الكثير الكثير. وبالذات إذا عرفنا أن هامش المناورة على هذا الصعيد بدأ بالضيق. فالأوضاع الإقليمية المحيطة بسورية، كلها أوضاع

دقيقة وحساسة ومشتعلة ومشغولة بذاتها إذا صح التعبير.

والإرادة الدولية التي تضغط على سورية تبلورت ونضجت خياراتها وبالذات على صعيد التعاون مع لجنة التحقيق الدولية.

كما أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية، ليست مريحة كما يبدو للحكومة .فالوضع وفق كل المقاييس دقيق وحساس وخطير ويتطلب في تقديرنا الأمور التالية:

1- إعادة بناء الاصطفاف الوطني الداخلي، وذلك عبر القيام بخطوات نوعية على صعيد الإصلاحات السياسية الداخلية. فالأوضاع لا تتحمل التأجيل والتسويف، وبالذات إذا أدركنا أن هناك أطرافاً وجهات دولية، تدفع الأمور للمزيد من الصدام مع سورية، لبلورة الإرادة الدولية وإنضاج خيار التغيير الشامل في سورية.

فالإصلاحات السياسية الداخلية المحسوبة والمرضية في آن، هي القادرة على قطع الطريق على أي محاولة لاستخدام الداخل للضغط السياسي والأمني على سورية. فالإصلاحات السياسية في مثل هذه الأوضاع والظروف، توفر للوضع السياسي الكثير من عناصر القوة التي تستطيع أن تستند عليها في معركة الصمود أمام الضغوطات الدولية المتلاحقة.

كما أن تصحيح الأوضاع الاقتصادية، بحاجة إلى مناخ سياسي جديد، لا نستطيع تحقيقه بدون الانخراط في مشروع الإصلاحات السياسية الداخلية. والدول التي تتأخر عن الإصلاحات السياسية، وتعمل على كسب الوقت، فإنها ستواجه تحديات داخلية وخارجية، لن تتمكن من مواجهتها بفعالية وحيوية.

فالضغوطات والمخاطر الحقيقية التي تواجه سورية اليوم، لا يمكن مواجهتها، إلا بإعادة بناء الحياة السياسية الوطنية. البناء الذي

يسمح لجميع القوى والتعبيرات السياسية للمشاركة القانونية في الحياة الوطنية بكل مستوياتها وتفاصيلها.

2- لا شك أن عملية اغتيال السيد رفيق الحريري هي جريمة كبرى وفق كل المقاييس القانونية والسياسية والإنسانية، وإن تداعياتها أصابت المنطقة كلها. وإن كل الأطراف اليوم معنية بالكشف عن الحقيقة وأن تأخذ العدالة مجراها الطبيعي. لذلك فإذا ثبت بالأدلة والإجراءات القانونية تورط شخص أو جهة بجريمة الاغتيال فإنه يجب أن ينال جزاءه وعقابه. فالاستعداد السياسي والقانوني والأمني، لرفع كل الأغطية عن من يثبت جرمه ومشاركته في جريمة اغتيال رفيق الحريري، هي الخطوة الأولى للحد من تأثيرات الجريمة السياسية على المنطقة.

من هنا فإننا نشعر بأهمية أن تعلن الحكومة السورية وبشكل صريح وذلك لقطع الطريق على الضغوطات الدولية، بأن من تثبت قانونيا مشاركته في جريمة اغتيال رفيق الحريري فإنه سيحاكم بصرف النظر عن موقعه الإداري والوظيفي. فالتعاون التام مع لجنة التحقيق الدولية، سيساهم بشكل أو بآخر في تخفيف الضغوطات الدولية على سورية. وهي بطبيعة الحال ضغوطات مسيسة ولها أجندة أبعد من الكشف عن حقيقة جريمة اغتيال الحريري.

فالبحث عن مخارج من الأزمة الراهنة، لا يمكن أن يتم بعيداً عن التعاون مع لجنة التحقيق الدولية. فالتعاون التام والشفاف، سيوفر لسورية أفقاً إقليمياً ودولياً، تستطيع من خلاله أن تخفف من الضغوطات التي تستهدف استقرارها وأمنها القومي. وإن أي تراجع أو تلكؤ على هذا الصعيد، سيدفع بالأمور باتجاه إقرار عقوبات دولية على سورية، وهي بداية الطريق لبلورة الإرادة الدولية باتجاه التغيير السياسي الشامل.

أي إعادة تجربة العراق ولو بوسائل ليست عسكرية، فالنموذج

العراقي قد لا يتكرر في المنطقة، ولكن زيادة وتيرة الضغوطات السياسية والاقتصادية، قد تفضي في بعض الحالات إلى ذات النتائج التي تم الوصول إليها في العراق باستخدام القوة العسكرية.

وعليه فإن سورية والدول العربية معها، جميعا معنيون للقيام بالخطوات السياسية والدبلوماسية المطلوبة، التي تقطع الطريق على كل القوى والجهات التي تتربص بالمنطقة وتضمر شراً لها. فالجميع أي الدول العربية بكل إمكاناتها السياسية والدبلوماسية، بحاجة إلى بذل الجهد الحقيقي في اتجاهين في آن واحد.

اتجاه العمل على كشف الحقيقة في جريمة اغتيال دولة الرئيس رفيق الحريري. واتجاه منع وإفشال كل المشروعات والمخططات، التي تستهدف استقرار وأمن سورية، وتعمل على الاستفادة من تقرير لجنة التحقيق الدولية في هذا الإطار.

فاللحظة السياسية التي تمر على المنطقة، لحظة صعبة ودقيقة، وتحتاج إلى خطوات نوعية وحقيقية في الإطارين الداخلي والخارجي، للحؤول دون توظيف تداعيات ما بعد اغتيال الحريري لصالح أجندة ومشروعات لا تنسجم ومصالح الأمة.

وجماع القول: إن سورية تعيش وضعاً صعباً وتحديات كبرى، وهي أحوج ما تكون اليوم إلى مساندة عربية حقيقية لمنع الاستفراد بها وجلاء الحقيقة في عملية اغتيال رفيق الحريري.

فلا شك أن سورية مستهدفة، وان القرارات الدولية يتم التعامل معها بازدواجية صريحة وشديدة. ولكن التعاون مع لجنة التحقيق هي الخطوة المطلوبة للحد من المخاطر التي تستهدف سورية. وحسنا فعلت سورية حينما أعلنت وبشكل لا لبس فيه أنها ستتعاون مع ميليس لكشف الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري.

فكلنا مع سورية في محنتها، ونتطلع إلى ذلك اليوم الذي يخرج

فيه هذا البلد العربي العريق من محنته والمخططات التي تستهدف أمنه واستقراره.

العرب والحوار الاستراتيجي مع إيران

هناك دروس وعبر عديدة مستفادة، من طبيعة التحولات والتطورات الدراماتيكية التي تجري في المنطقة اليوم. ولعل من أهل هذه الدروس هي: حينما يتخلى العرب عن قضاياهم المركزية لعوامل ذاتية أو موضوعية لا فرق على مستوى النتيجة والمحصلة النهائية. ستأتي أطراف إقليمية أو دولية أو هما معا لملء هذا الفراغ وحمل راية تلك القضايا المركزية. وبطبيعة الحال وبصرف النظر عن دوافع هذه الأطراف في حمل هذه الراية وملء الفراغ، فإن هذا الجهد المبذول ستكون له انعكاسات استراتيجية وسياسية كثيرة على المنطقة. سواء على مستوى ميزان القوى أو قدرة هذه الأطراف على حماية مصالحها الاستراتيجية والسياسية في المنطقة.

وقصتنا نحن العرب مع إيران في هذه المنطقة خلال العقدين الماضيين، لا تخرج عن نطاق الدرس المذكور أعلاه.

فحينما تراخت الإرادة العربية تجاه القضية المركزية للعرب والمسلمين وهي القضية الفلسطينية، عملت إيران لاعتبارات عديدة على حمل هذه الراية، واستطاعت بفعل ذلك أن تحقق لها نفوذا مشهودا وواضحا في هذه الساحة المحورية في المنطقة. والتخلي العربي هنا لا يعني توقف الدعم المادي للفلسطينيين، وإنما غياب المشروع السياسي العربي المتكامل تجاه هذه القضية.

فكانت النتيجة الطبيعية لهذا الغياب غير المبرر، أن جاءت أطراف أو طرف واحد وبلور لمجاله الاستراتيجي رؤية ومشروع عمل على تنفيذه وترجمته إلى الواقع العربي خلال مدى زمني متوسط.

وما جرى في فلسطين جرى في العراق على نحو آخر. ففي الوقت الذي عملت الدول العربية جميعها للوقوف المطلق مع النظام العراقي دون العمل على فتح قنوات تواصل وتعاون مع المعارضة السياسية العراقية. فكانت النتيجة حين سقوط نظام صدام حسين، أن الدول العربية عبر أجهزتها المختلفة تفتقد للعلاقات السياسية المتميزة مع أقطاب المعارضة العراقية. في مقابل إيران والتي عملت عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة، لنسج علاقات عميقة مع العديد من الأطراف السياسية العراقية، ووظفت في سبيل ذلك الكثير من الامكانات والقدرات.

وتوضحت النتيجة النهائية لكل ذلك بعد مرحلة سقوط نظام صدام حسين. حيث التراجع الملحوظ والنوعي للدول العربية في المشهد السياسي العراقي، والتزايد النوعي للتأثير الإيراني على هذا المشهد وخياراته الاستراتيجية والسياسية.

وبدل أن تقرأ هذه الحقيقة قراءة سياسية، تحفز الدول العربية لبلورة مشروع عربي متكامل تجاه الشأن العراقي بكل تفاصيله وشؤونه، حاولت بعض الدوائر أن تقرأه قراءة مذهبية، تخفي حقيقة التقصير العربي الفادح تجاه قضايا مركزية وحيوية في المنطقة. ونحن هنا لا نود أن نتحدث عن دوافع إيران في ملء هذا الفراغ، أو نسج علاقات متميزة مع الشأنين الفلسطيني والعراقي، وإنما نود القول: أن الدول بطبعها نزاعة لمراكمة مكاسبها السياسية والاستراتيجية وتقوية نفوذا في خارج حدودها وبالذات في المنطقة التي تشكل عمقا استراتيجيا لأمنها القومي.

أقول أن الدول بصرف النظر عن أيدلوجيتها ومشروعاتها الإقليمية، تتجه نحو حماية أمنها القومي وتطوير مصالحها في المنطقة التي تعيش فيها. ونحن هنا لا نتحدث عن دوافع إيران في ذلك، وإنما

تتحدث لماذا غاب العرب كل هذه السنين عن هذه الملفات. الغياب الاستراتيجي والسياسي الحقيقي، وليس الدعم المادي الذي يفتقد الرؤية الاستراتيجية. لماذا لم تسعى الدول العربية على بناء علاقات سياسية متميزة مع حكام العراق الجدد، ولماذا لم تطور علاقاتها المتميزة مع الحركات الفلسطينية المختلفة. وينبغي أن ندرك أن التقصير العربي الواضح على هذا الصعيد هو الذي أدى بشكل أو بآخر إلى تعاظم النفوذ السياسي لإيران. ونحن هنا نحذر من تلك الأقلام والآراء، التي تعمل على إخفاء هذه الحقيقة، والتأكيد على المسألة المذهبية كوسيلة لخلط الأوراق وإدخال المنطقة مجددا في نزاعات وصراعات لا تخدم الاستقرار السياسي لأوطاننا، ولا تخدم في ذات الوقت الأمن الاستراتيجي للمنطقة.

أقول ذلك من أجل أن أوضح حقيقة أخرى مرتبطة بهذا الموضوع، وهي: أن إيران كجغرافيا وكدولة ليست طارئة على منطقتنا، وإنما هي جزء أصيل من هذه المنطقة. ووجود خلافات سياسية أو استراتيجية مع خياراتها، لا يعني تجاهلها أو التغافل عن حقيقة وجودها الأصيل في المنطقة. لذلك فهي ليست أسطولا حربيا متحركا في مياهنا الإقليمية وإنما هي أحد جيراننا. لذلك ينبغي أن نعمل وبالذات على ضوء التطورات السياسية الأخيرة، على فتح قنوات حوار مع الدولة الإيرانية. لأن غياب هذا الحوار وغياب التفاهم الاستراتيجي بين العرب وإيران في المنطقة، سيكلف الجميع الكثير من الخسائر على الصعد كافة.

ومن الضروري هنا القول: أن المنطقة بأسرها لا تتحمل مواجهات عسكرية جديدة، وليس من المنطقي أن تبدد ثروات المنطقة مجددا في حروب أو صدامات عبثية.

لذلك ومن أجل الروابط المشتركة التي تربطنا مع إيران، ومن

أجل أمن منطقتنا واستقرارها السياسي، ومن أجل استمرار مشروعات التنمية الوطنية، ومن أجل الحفاظ على ثرواتنا الوطنية، ومن أجل إنهاء مشاكل المنطقة مع إيران، أقول من أجل كل ذلك نحن أحوج ما نكون اليوم وفي ظل هذا الصخب السياسي والإعلامي، أن نفكر ونعمل من أجل بلورة مبادرة سياسية عربية أو خليجية تستهدف فتح حوار جدي واستراتيجي مع إيران حول الموضوعات المشتركة بين الطرفين. وينبغي أن لا نندفع وراء المشروع الأمريكي على هذا الصعيد. فالولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل مصالحها الاستراتيجية والحيوية، تعمل على توتير الأجواء وتضخيم الخطر الإيراني.

ولكن يبدو ومن خلال المعطيات السياسية المتوفرة، ليست لنا نحن الدول العربية وبالخصوص دول مجلس التعاون الخليجي، مصلحة في توتير علاقتنا مع إيران. بل على العكس من ذلك تماما. حيث أن مصلحة المنطقة الاستراتيجية، تتجسد في فتح قنوات حوار حقيقية مع إيران للتفاهم حول ملفات المنطقة الأساسية.

ومن حقنا كشعوب خليجية أن نقلق من طبيعة الأحداث وتداعياتها التي تعيشها المنطقة على أكثر من صعيد. ولعل من أهم الظواهر السياسية التي تزيد من قلقنا وهواجسنا هي الظواهر التالية:

الأحداث المتسارعة في العراق، وطبيعة تطوراتها ومآلاتها، وهي أحداث وتطورات مفتوحة على كل الاحتمالات. وإن ما يجري في العراق يثير قلقنا في الخليج على أكثر من صعيد.

القدرة النووية الإيرانية، وطبيعة التطورات الملازمة لها إقليميا ودوليا.

نذر المواجهة والتصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

ظاهرة الإرهاب والعنف التي تتغذى من أحداث العراق. وكثيرة

هي المؤشرات على أن هذه الظاهرة لا زالت قائمة وقادرة على إرباك الأوضاع الأمنية في المنطقة.

ولكن كل هذه الظواهر، لا تؤسس لخيار التوتير والتصعيد في المنطقة. وإنما على العكس من ذلك تماما. حيث أن جميع هذه الملفات بحاجة إلى معالجة سياسية، لا يمكن تحقيقها بالمواجهة المفتوحة، بل بفتح قنوات حوار وتفاهم مع إيران.

فالأمن في منطقة الخليج، ولاعتبارات استراتيجية وإقليمية ودولية، هو أمن سياسي بامتياز. لذلك فإن تصعيد المواجهة بين أي طرف من أطراف المعادلة، هو ضد أمن واستقرار المنطقة. وإن تحويل المنطقة إلى ترسانة عسكرية متطورة، لا يخدم أمن المنطقة، بل يستنزف إمكاناتها وثرواتها. والمنطقة بأسرها بما فيها إيران أحوج ما تكون إلى توظيف إمكاناتها المالية في مشاريع البناء والتنمية، وليس شراء الأسلحة وتخزينها.

لهذا فإننا في المنطقة بحاجة إلى مقاربة سياسية جديدة في طبيعة تعاطينا مع التطورات السياسية القائمة في المنطقة. وهذه المقاربة قائمة على العناصر التالية:

رفض تطييف الأحداث السياسية المتشابكة، فهذا الاختلاف والتناقض، هو اختلاف وتناقض بين خيارات سياسية ومصالح حيوية، وليس بين طوائف ومذاهب.

ومن الضروري أن ندرك أن تطييف الصراع السياسي القائم في المنطقة اليوم، يضر باستقرار منطقتنا ويهددنا على أكثر من صعيد. ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن توتير المناخ المذهبي، لا يخدم إلا التوجهات المتطرفة التي لها مصالح وأجندة تختلف وتتناقض مع مصالح وأجندة الحكومات السياسية في المنطقة، وكذلك مع شعوب المنطقة التي تنشد الأمن والاستقرار.

فالتوتير الطائفي هو البيئة الفضلى، لكي يستمر المتطرفون في كسب الأنصار والقيام بعملياتهم الإرهابية. فتسعير النزعات الطائفية، لا يجلب أمنا، ولا ينهي مشاكل المنطقة، بل يزيدها تعقيدا وتشابكا وصعوبة. وإذا كانت هناك مخاوف من مشروعات إيران الإقليمية، ينبغي أن لا يتم التعامل مع هذه المخاوف بتأجيج المشاعر المذهبية في المنطقة. لأن هذا التأجيج يضر بنسيج المنطقة الاجتماعي والسياسي، قبل أن يضر غيرها على الصعد كافة. والشيعة في المنطقة هم مواطنون أصليون وهمهم مصالح أوطانهم أولا وأخيرا.

صياغة مبادرة خليجية وتصور استراتيجي خليجي، يستهدف تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران. فليس لنا مصلحة في معاداة إيران، ومشاكلنا معها ينبغي أن تعالج بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وليس بالتصعيد الذي يحول المنطقة إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي. فالأمن في منطقة الخليج، يحتاج إلى مشروع سياسي – خليجي، يزيد من فرص التفاهم، وليس إلى التصعيد الإعلامي والسياسي مع إيران أو غيرها.

وإننا هنا ندعو إلى بناء منظومة سياسية وأمنية خليجية، تشترك فيها إيران بوصفها دولة مطلة على الخليج. فالشراكة الاستراتيجية بين كل الدول المطلة على الخليج، هو السبيل إلى ضمان أمن الخليج. وليس من مصلحتنا الآنية والمستقبلية أن نتناغم مع دعوات التصعيد والمواجهة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلاصة القول: أن أحداث المنطقة متسارعة ومتشابكة، ولا يمكن الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها بالمزيد من الصدام والمواجهة، وإنما نحن بحاجة إلى مبادرة سياسية – دبلوماسية، تستهدف خلق إطار للحوار والتفاهم الاستراتيجي بين دول المنطقة وإيران.

دعوة لقراءة أمريكا

لعلنا لا نجانب الحقيقة، حين القول: أن العالم بأسره وعلى مختلف الصعد والمستويات، دخل مرحلة جديدة بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م). وتأثرت جميع الدول والمجتمعات بشكل أو بآخر من هذا الحدث الضخم الذي أصاب أكبر قوة عظمى في العالم، وألقى بتأثيراته وتداعياته على العالم كله. والذي ساهم في مراكمة التحولات، وتأثر دول العالم قاطبة بما حدث في نيويورك وواشنطن، هو إصرار الإدارة الأمريكية على تجييش دول العالم للمساهمة معها للقضاء على الجهات الفاعلة والداعمة لأحداث سبتمبر الرهيبة.

والذي يعنينا في هذه المقالة، هو طبيعة العلاقات السعودية – الأمريكية بعد هذا الحدث الضخم. إذ عملت دوائر سياسية واقتصادية عديـــدة، لتوجيه الاتهام المباشر إلى المملكة، وذلك لأن (15) شخصاً من الذين قاموا بعمليات سبتمبر هم من السعوديين. لذلك فإن العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين، دخلت مرحلة جديدة. ومنذ ذلك الحدث وإلى الآن تقريباً فإن العلاقة تتراوح بين الانسجام والتواصل الاستراتيجي، والاختلافات التكتيكية التي برزت وتبلورت من جراء أحداث سبتمبر وتداعياتها الاستراتيجية والسياسية والأمنية والاقتصادية.

ولقد أبانت هذه الأحداث وتداعياتها وتأثيرها على مختلف الصعد، حاجة الطرفان معاً في أن يعمق كل طرف معرفته بالطرف الآخر.

فالعلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الطويلة، ليست

كافية في أن يتعرف كل طرف على الآخر في أبعاد الثقافية والمجتمعية.. فلا نحن في المملكة يبدو إننا نمتلك قراءة ومعرفة تفصيلية بالواقع الأمريكي على مختلف الصعد والمستويات.. ولا الولايات المتحدة الأمريكية، تمتلك قراءة ومعرفة تفصيلية بالواقع السعودي على مختلف الصعد والمستويات. وفي تقديرنا أن المصلحة الاستراتيجية لكلا الطرفين، تقتضي أن يتعرف كل طرف عن الآخر كما هو وبعيداً عن عمليات التهوين أو التحويل. وبدون هذه المعرفة، ستبقى التباينات التكتيكية والسياسية، حاضرة بقوة في مشهد العلاقة المتداخلة بين الطرفين..

وعلى صعيدنا الداخلي نحن في المملكة، نشعر بأهمية تأسيس مركز أو معهد بحثي ودارساتي يعنى بالشأن الأمريكي في مختلف الجوانب.. وذلك لأن عالم اليوم، هو عالم المعلومات الموثقة والدقيقة التي يبنى عليها الموقف أو القرار السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي. ولا يمكننا أن نواجه تحديات وتداعيات العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، بدون معرفة نوعية بالواقع الأمريكي، سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي..

لذلك فإننا نرى أن الحاجة ماسة على صعيدنا، لتشكيل مؤسسة بحثية، تضم خيرة الباحثين على صعيد الوطن، وتتواصل مع المؤسسات والمراكز البحثية في العالم، وتأخذ على عاتقها رصد الواقع الأمريكي، وتقديم معلومة دقيقة ورؤية نوعية عن هذا الواقع وديناميات فعله وتطوره المستديم. فلا زال الكثير من أبناء الوطن، يجهلون سبل وآليات صنع واتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية..

ودعوتنا إلى خلق إطار مؤسسي لقراءة ومتابعة الشأن

الأمريكي، ليس دعوة للانبهار والتلاشي. وإنما هي دعوة لكي نتعرف على هذه الدولة التي تتحكم في السياسات الدولية، ولها تأثير مباشر على أوضاعنا وأحوالنا. فهي على حد تعبير البعض الإمبراطورية الرومانية للأزمنة الحديثة.

ودائماً ومن خلال متابعاتي للشؤون السياسية الإقليمية والدولية، التي تشكل الولايات المتحدة الأمريكية قطب الرحى فيها، أشعر بفداحة النقص الحقيقي الذي نعيشه على صعيد المعلومة والرؤية للواقع الأمريكي. خذ على ذلك مثلاً بطبيعة العلاقة بين المجتمع الأمريكي بدوائره السياسية ومؤسساته الاقتصادية والمالية والتجارية والكيان الصهيوني.. فالعلاقة بين هذين الطرفين، علاقة معقدة ومركبة ودقيقة، ولا يمكن معرفتها على نحو دقيق وتفصيلي، بدون معرفة الواقع الأمريكي بكل تضاريسه وتشعباته..

فالمعرفة الدقيقة اليوم، هي حجر الزاوية في مشروع إدراك طبيعة التوجهات السياسية والدبلوماسية التي تؤثر على العالم بأسره.. وكلما اقتربت أمريكا من فضائنا الإقليمي، وتدخلت في شؤونه السياسية والاقتصادية والأمنية، ازدادت حاجتنا إلى المعرفة الدقيقة لهذه الدولة - الأمة - التي تطلق عليها مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون، بأنها الأمة التي لا غنى عنها للعالم.. وبالإمكان تكثيف حاجتنا إلى معهد أو مركز سعودي للأبحاث والدراسات الأمريكية في النقاط التالية:

1- إن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، دولة كبرى وذات شأن على الصعيد الدولي، وتمتلك قدرات هائلة للتأثير على كل مناطق وأحداث الصعيد العالمي. ولا يمكن لنا أن نتعاطى مع هذه الدولة وشعاراتها ومشروعاتها، التي نتأثر بها شئنا أم أبينا، بلغة الشعار أو الخطابات المجردة والمواقف الجاهزة. وإنما نحن بحاجة إلى دراسات

وأبحاث علمية دقيقة عن هذه الدولة والحضارة. وذلك من أجل إسناد مواقفنا وآرائنا، تجاه هذه المشروعات والسياسات على هدى رؤية ومعلومة رصينة ودقيقة. ولاشك أن وجود مؤسسة وطنية جادة على هذا الصعيد، سيوفر لنا الإمكانية الحقيقية والفعلية لسبل التعامل مع هذه الدولة وسياساتها الإقليمية والدولية. فلا يمكن أن نواجه مشروعاً أو مخططاً، لا نعرف كيف يفكر أصحابه، وما هي أجندتهم الحقيقية في مجالنا العربي والإسلامي.. ومعرفة نمط التفكير الأمريكي، ليس اجتهاداً شخصياً، وإنما هي عمل مؤسسي، تتراكم فيه الخبرة، وتنضج فيه الرؤية، ويتبلور فيه الموقف.

2- تنمو في واقعنا الشعبي والاجتماعي، رؤية نمطية ومتوارثة، عن الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الرؤية تمتلك مواقف كبرى وجاهزة عن أمريكا، وقد تكون صحيحة .إلا أنها لا تدرك طبيعة الحسابات السياسية والموازين الاستراتيجية التي تتحكم في صانع القرار والسياسة. واستمرار الرؤية النمطية - الجامدة عن الولايات المتحدة الأمريكية، بعيداً عن المعرفة العلمية والموضوعية والدقيقة بأمريكا، قد يدخلنا في خيارات لا تنسجم ومصالحنا الأمنية والسياسية والوطنية. لذلك فحاجتنا ماسة، على الصعيد الوطني، للخروج من نفق المواقف النمطية عن الآخرين، ونؤسس لمواقفنا على ضوء معرفة دقيقة وتفصيلية عن الآخرين في كل شؤونهم وأحوالهم. ولا ريب أن وجود مؤسسة وطنية - علمية، تعنى بالشأن الأمريكي على مختلف الصعد، سيجنبنا الكثير من تأثيرات الرؤى النمطية، التي تحملها شرائح اجتماعية واسعة عن أمريكا.. وهذا بطبيعة الحال، لا يعني القبول بسياسات أمريكا وخياراتها في المنطقة والعالم، وإنما نحن بحاجة دائمة أن نؤسس مواقفنا سواء كانت في الجانب الايجابي أو الجانب السلبي على أسس علمية - موضوعية، ونلحظ فيها مصالح

الوطن وتطلعات المواطنين.

3- ثمة مؤشرات ومعطيات عديدة، تدفعنا إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل اليوم على تطوير وتحديث معرفتها بنا من خلال مقولات نهاية التاريخ وصدام الحضارات والمقولات الاستشراقية المتحيزة أو المقولات المسيحية الكلاسيكية، وغيرها من المقولات التي تدفع دوائر صهيونية معروفة لتبنيها من قبل الإدارة الأمريكية. ولاشك أن بناء الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفتها وسياستها تجاهنا على هذه المقولات، يضر بمصالحنا وأوضاعنا، ويعد تشويهاً حقيقياً لواقعنا وأحوالنا. ولا يمكن أن نقف صامتين أمام ذلك، لما له من تأثير مباشر علينا. من هنا تنبع الحاجة إلى مؤسسة وطنية - علمية، تعنى بتصحيح المقولات وفضح التحيزات وتعرية الدوائر ذات العقل المأزوم والتي تعمل على الاصطياد في المياه العكرة، وذلك لمصالح استراتيجية مرتبطة بطبيعة خيارات السلام في منطقة الشرق الأوسط وأمن الكيان الصهيوني.

فالساحة الأمريكية ساحة مفتوحة، وكما يعمل فيها أعداء الأمة وخصومها، من أجل مصالحهم ومخططاتهم، نحن بحاجة إلى مؤسسة وطنية تعنى بالتفاعل الإيجابي مع الجالية العربية والمسلمة في أمريكا لخلق واقع عربي - إسلامي ضاغط تجاه قضايانا. وتعنى أيضاً بمسألة التفاعل الحضاري مع مؤسسات وفعاليات المجتمع الأمريكي على قاعدة الاحترام المتبادل.

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، تؤسس رؤيتها تجاهنا على نحو سطحي وقشري ومحدود، فهذا يحملنا مسؤولية العمل على دحض هذه الرؤية وصياغة رؤية بديلة لا تتجاوز حقائق التاريخ ومكتسبات الراهن.. فالولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها ومخططاتها ومشاريعها، تثير اليوم الكثير من الأسئلة والتحديات، ولا

يمكننا الوقوف متفرجين على ذلك. وإنما نحن بحاجة إلى صياغة رؤية متكاملة تجاه هذه الأسئلة والتحديات.

ومن المؤكد أن معرفة الواقع الأمريكي بكل مستوياته وخصوصياته، معرفة دقيقة وواعية وموضوعية، هي الخطوة الأولى في مشروع بناء رؤية ذاتية تجاه تحديات المرحلة، التي تطلقها أمريكا عبر سياساتها وخياراتها الاستراتيجية.

الفصل الثاني

العراق ومحنة الإرهاب والطائفية

العراق ومحنة الإرهاب

عديدة هي الأطراف والجهات في العراق، التي تعمل على فرض أجندتها ومشروعاتها وتدافع عن مكتسباتها باستخدام القوة والقتل وسياسة الأرض المحروقة. ظنا منهم أن هذه هي الوسيلة الصحيحة لضمان حقوقهم أو صيانة مكتسباتهم .ولكن ومن خلال الواقع الإنساني، والكثير من التجارب التي مرت على العديد من الأمم والشعوب، لم يكن القتل هو وسيلة الدفاع عن الحقوق بصرف النظر عن مشروعية هذه الحقوق من عدمها. بل على العكس من ذلك تماما.

بمعنى أن استخدام سياسة الأرض المحروقة، وإشاعة أجواء القتل والتفجير والإرهاب، لا تفضي إلا إلى المزيد من الابتعاد عن الاستقرار وصيانة حقوق كل الأطراف والجهات في العراق.. لذلك فإننا نرى أن لا مصلحة حقيقية لكل أطراف المجتمع العراقي، من زيادة وتيرة الإرهاب والقتل والتدمير..

فهذه ليست وسائل سليمة وصالحة في كل الأحوال لصيانة الحقوق أو الحفاظ على المكاسب، بل هي وسائل لتضييعها وإدخال الجميع في نفق العنف والعنف المضاد.. لذلك من الضروري أن تكف كل الأبواق والجهات، التي تشعل نار الفتنة والقتل والدمار في العراق.. وإنه آن الأوان ولكي يحظى بلاد الرافدين باستقرار حقيقي، لرفض كل أساليب القتل والخطف والدمار. لأن هذه الأساليب، لا تؤدي إلى استقرار، بل على العكس، حيث إنها تزيد من أوار الفتن، وتشعل المزيد من التوترات والحروب.. كما إننا نرى ومن خلال قراءة عميقة لما يجري في العراق. أن ترجيح خيار الوفاق الوطني بين

مختلف مكونات الشعب العراقي، ونبذ كل أساليب العنف والتفجير، وخلق مشروع سياسي وطني، بعيد كل البعد عن لغة العنف والتخوين والاتهام بالعمالة..

إننا نقول: إن هذا الخيار وبما يخلق من ظروف اجتماعية وسياسية جديدة في العراق، هو القادر على إنهاء مشروع الاحتلال الأجنبي للعراق.. فالاحتلال الأجنبي للعراق، لا ينتهي بالمزيد من توتير الأوضاع الداخلية للعراقيين، ولا يتحقق بقتل الأبرياء وتدمير مصادر عيشهم ورزقهم، إن صيانة كل هذا هو سبيل العراقيين لإنهاء احتلال الأجنبي لبلادهم..

ومن المهم أن ندرك نحن جميعا في خارج العراق، أن العمليات الإرهابية التي تجري باسم مقاومة المحتل، ولكنها على الصعيد الواقعي توغل في دماء العراقيين، وتتمادى في تدمير البنية التحتية للعراق. إن هذه العمليات تتحرك في سياق مضاد لمصلحة واستقرار العراق..

إننا جميعاً مع وحدة العراق واستقراره واستقلاله، ولكننا لا نرى أن عمليات القتل والإرهاب، هي الطريق الوصل إلى الحرية والاستقلال.. بل إنها عمليات إرهابية، تزيد من عمر الاحتلال الأجنبي للعراق، وترفع من وتيرة التناقضات والتباينات الداخلية .. لذلك فإننا نعتقد أن هذه العمليات تمتلك أجندة سياسية أخرى، ليس من ضمنها حصول العراق على حريته واستقلاله واستقراره.

وآن الأوان أن نفيق من هذا الوهم الكبير الذي تسوق له بعض الجهات. فالإرهاب لا يطرد احتلال بل يكرسه، وقتل الأبرياء ينذر بحرب أهلية تحرق الجميع، وتدمير البنية التحتية للعراق لا ترهق العدو، بل ترهق شعب العراق على مختلف الصعد والمستويات.

لذلك من الضروري أن تلتفت جميع قوى وفعاليات الشعب

العراقي، أن توافقهم الداخلي، وتغليب لغة التفاهم والتسوية على لغة المغالبة وعقلية الرابح والخاسر، هو الكفيل بإنهاء الاحتلال وصيانة استقرار العراق.

من هنا فإن الحاجة ماسة، لإنقاذ العراق، من كل الأطراف والجهات التي تعمل على تصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي العراقية وبالمزيد من إراقة الدم العراقي.

فالعراق ليس ساحة لتصفية حسابات أحد، كما أنه ليس مختبراً لأجندة ومشروعات إقليمية ودولية. وكل أطراف العراق المذهبية والسياسية والقومية والعرقية، كلها من حقائق العراق وثوابته، ولا يمكن أن يبنى العراق على أنقاض أحد الأطراف..

فالجميع ينبغي أن يشترك في بناء العراق وصيانة استقلاله واستقراره. وتبقى الديمقراطية بكل آلياتها وهياكلها، هي الضابطة والناظمة لكل الصراعات والتنافسات .فلا يمكن لأي طرف مهما أوتي من قوة، أن يلغي الطرف الآخر، ولا حل أمام الجميع إلا المزيد من المساواة والعدالة وتثبيت نظام سياسي - ديمقراطي - تعددي، يعبر عن الجميع، ويحظى برعاية ودعم الجميع، ويصون خصوصياتهم جميعا. فالوفاق السياسي العراقي، هو المقدمة الضرورية والهامة لاستقرار الأوضاع في العراق، وخروج المحتل من أرض الرافدين.. ويخطئ من يتصور أن زيادة وتيرة القتل والإرهاب في العراق، هو الذي سيجبر الاحتلال على الرحيل.. إننا نعتقد وبشكل جازم أن هذه الأعمال تزيد من عمر الاحتلال، وتوفر له المزيد من مبررات الاستمرار في الاحتلال.. إننا ينبغي أن نراهن، ومن أجل تحرير العراق من الاحتلال، على المزيد من تنظيم الحياة السياسية العراقية الجديدة، وصياغة دستور وأنظمة قانونية، تكفل للجميع حق ممارسة العمل في الشأن العام، وتداول السلطة بشكل سلمي وديمقراطي.

فحينما يخطو العراقيون خطوات نوعية على هذا الصعيد، يتقلص عمر الاحتلال في العراق، وتزداد فرص الأمن والاستقرار للعراقيين جميعا. إننا نقف ضد الاحتلال الأجنبي للعراق، وعلينا أن نختار الوسائل المناسبة لنا لإرغامه على الخروج سريعا من العراق.. ولا ريب أن تغليب لغة السياسة والتفاهم والتوافق بين مختلف مكونات الشعب العراقي، هو من الخطوات الضرورية في مشروع مقاومة المحتل والاحتلال.

وإن المستقبل السياسي للعراق، القائم على الديمقراطية والتعددية، لا يهدد دول الجوار، ولا يفاقم من أزمات المنطقة. بل إننا نرى أن ظاهرة الإرهاب والقتل والعنف، هي التي تهدد دول الجوار، وتفاقم من أزمات المنطقة، وتدخل الجميع في أتون صراعات مفتوحة على كل الاحتمالات..

فمحنة الإرهاب التي يعاني منها اليوم بلاد الرافدين، هي الوجه الآخر لمحنة الاحتلال. ولا يمكن المقايضة بينهما.. فمقاومة الاحتلال ينبغي أن لا تقود إلى سيطرة أجندة الإرهابيين على العراق، كما أن مواجهة الإرهاب، ينبغي أن لا تقود إلى تكريس حالة الاحتلال الأجنبي للعراق..

فنحن ضد الاحتلال الأجنبي للعراق، كما إننا في الوقت نفسه ضد الإرهاب وتدمير مكاسب العراق باسم مقاومة الاحتلال، ولا يمكن أن نواجه الاحتلال، بقتل متواصل ووحشي لجنود الحرس الوطني، وحده الدعم الوطني الشامل لأجندة الديمقراطية والاستقرار على أسس جديدة للعراق، هو الذي يخلق الظروف الذاتية والموضوعية المؤاتية لوأد ظاهرة الإرهاب، وإنهاء موجبات الاحتلال للعراق..

ونخلص من ذلك، إلى التأكيد على النقاط التالية:

1- ضرورة فك الارتباط بين مشروع المقاومة للاحتلال الأجنبي، ومفهوم الإرهاب، الذي يتجه إلى قتل المدنيين والأبرياء وتخريب البنية التحتية والخدمية للعراق ..وللأسف الشديد إن أكثر الأحداث التي تجري في العراق بشكل يومي، هي تنتمي إلى حقل العنف والإرهاب وليس إلى المقاومة. لذلك هي تقتل من العراقيين أكثر أضعافاً مما تقتل من قوات الاحتلال. وإذا كان الإرهاب والعنف مرفوضا في دول الجوار العراقي، فينبغي أن يرفض وبصراحة في العراق.. وذلك لأن الصمت المريب الذي يجري إزاء عمليات الإرهاب اليومية التي تجري في بلاد الرافدين، سيؤثر مستقبلا على طبيعة العلاقة واتجاهاتها مع الشعب العراقي بمختلف قواه السياسية وتكويناته الأيدلوجية والقومية.

2- إن عودة العراق إلى نظام سياسي أحادي، يقمع شعبه ويضطهد معارضيه، ويتعامل بقسوة مع حقائق مجتمعه وشعبه، أصبحت مستعصية، لذلك فإن المراهنة على بقاء النظام السياسي العراقي على تكوينه السابق حتى بدون صدام حسين، أصبحت مراهنة خاسرة، وإننا ندرك أن الكثير من العمليات الإرهابية والتخريبية التي تجري في العراق، هي ليست من أجل طرد المحتل من العراق، بل هي تتجه وبالدرجة الأولى إلى تخريب النظام السياسي البديل، والضغط على القوات الأمريكية لإبقاء الأوضاع الاستراتيجية في العراق على حالها.. ولكننا ومن خلال قراءة معطيات الساحة العراقية وحقائقها الجديدة، ندرك أن العودة إلى الوراء على هذا الصعيد أضحت صعبة وشبه مستحيلة، ولا خيار أمام الجميع إلا التفاعل الإيجابي مع أسس النظام السياسي الجديد للعراق.. التفاعل الذي لا يلغي حالة المعارضة، ولكن تلك المعارضة التي تنبذ لغة القتل

والعنف، وتعمل بالوسائل الثقافية والسياسية على إقناع الشعب والمجتمع بخياراتها ومشروعاتها السياسية..

وإن التعامل الإيجابي والحضاري مع حقائق العراق المذهبية والسياسية والقومية والعرقية، هو الخيار الذي يضمن أمن العراق ومصالح العراقيين جميعاً.

3- لاعتبارات عديدة أصبح أمن المنطقة الاستراتيجي، مرهون إلى حد بعيد بأمن العراق الأمني والسياسي والاستراتيجي، لذلك فإن استمرار الأوضاع الأمنية في العراق على حالها، ينذر بالكثير من التداعيات الخطيرة، ليس على العراق وحده، وإنما على دول المنطقة كلها. وحتى لا نواجه في الأيام اللاحقة مشكلة (العائدون من العراق) نحن بحاجة أن نقف بحزم ضد كل مكونات الإرهاب والتي تغذي بشكل أو بآخر عمليات القتل والتخريب التي تجري في بلاد النهرين.

وخلاصة القول: إننا نقف بقوة وحزم ضد الاحتلال الأجنبي للعراق، ولكننا نعتقد في الوقت نفسه، أن الإرهاب الذي يتجه إلى قتل العراقيين وتخريب منشآت العراق، ليس هو سبيلنا إلى طرد المحتل من ارض العراق.

الموقف من الانتخابات العراقية

كلما اقترب الموعد المحدد للانتخابات في العراق، ازدادت العمليات الإرهابية التي تشيع الدمار والقتل في بلاد الرافدين، وذلك من أجل تخريب الانتخابات، ودفع الحكومة العراقية المؤقتة لتأجيلها.

من هنا من المهم أن نتساءل.. هل عمليات القتل والتدمير والتخريب، تساهم في طرد المحتل الأجنبي للعراق، وهل أجندتها الأساسية هي هذه، أم أنها تمتلك أجندة أخرى، ليس من أولوياتها طرد المحتل وإنما عدم بناء نظام سياسي - ديمقراطي - تعددي في العراق.

ويبدو ومن خلال الكثير من المعطيات والآثار المترتبة على الكثير من عمليات القتل والتدمير، أن الجهات التي تقف وراء هذه الأعمال الإرهابية، تريد إبقاء الوضع السياسي في العراق على حاله. أي حكم مستبد وفي إطار سلطة اجتماعية ضيقة. وتعمل كل هذه الأعمال، من أجل إقناع الولايات المتحدة الأمريكية أن تغيير موازين القوى هو من الخطوط الحمراء، والتي سنعمل بكل الوسائل من أجل إبقائها على حالها.

والانتخابات التي هي الخطوة الأولى في مشروع بناء حالة سياسية جديدة في العراق، هي مرفوضة، لأنها تدشن مرحلة جديدة، وتشرع لوضع تعددي - سياسي في العراق.

لذلك فإن هذه الجهات المشبوهة، تعمل على إشاعة الفوضى والقتل وتخريب الأوضاع في العراق، حتى لا يتمكن الشعب العراقي المظلوم من ممارسة حقه الطبيعي في الاختيار والانتخاب.

فعمليات الاغتيال والقتل وتخريب المنشآت وإشاعة الفوضى،

ليست هدفها طرد المحتل الأجنبي من العراق، لأن هذه الأعمال تساهم في إبقائه ووجوده. وإنما هي أعمال تستهدف بالدرجة الأولى تخريب العملية السياسية في العراق، والحؤول دون بناء نظام سياسي - تعددي - يوفر لكل الأطياف والتعبيرات العراقية إمكانية المشاركة في صياغة النظام السياسي الجديد.

صحيح إننا نقول أن الانتخابات القادمة في العراق، وفي ظل هذه الأحوال والظروف، لن تكون مثالية، وسيشوبها الكثير من عناصر الضعف والخلل. ولكنها هي الخيار الضروري والسليم في آن.. لأن التأجيل لا ينهي العنف والإرهاب، ولا يمتلك أي طرف في العراق القدرة على إيقاف العنف والإرهاب لو تأجلت الانتخابات سنة أو نصف سنة. فالتأجيل إذن لا ينهي المشكلة، ولا توجد ضمانات أكيدة على هذا الصعيد. بل هناك معطيات قائمة على أن التأجيل سيفاقم من العنف والإرهاب.

فخيار التأجيل لو تأملنا فيه ملياً، لا ينهي المشكلة، بل قد يزيدها ويوفر لها أسبابا جديدة للاشتعال والاتساع.

وإبقاء الأوضاع في العراق على حالها، بدون دستور وانتخابات وجمعية وطنية، لا ينسجم ورؤية كل الأطراف والجهات السياسية الموجودة في العراق.. حيث كل التيارات السياسية في العراق، تتعامل مع الوضع الحالي بوصفه مؤقتاً، وأن الإرادة تتجه إلى صياغة دستور وإجراء انتخابات شعبية في العراق كله.

من هنا نصل ومن خلال الرؤية الواقعية للأحداث واتجاهاتها في العراق، على أن إبقاء الأوضاع على حالها، لا ينسجم ورؤية كل أطياف المشهد العراقي. كما أن تأجيل الانتخابات لا ينهي مظاهر العنف، بل في تقديرنا أن التأجيل سيقرأ من قبل الجهات المتطرفة والإرهابية، على أنه انتصار لها ولرؤيتها، مما يعزز خيارها في ممارسة

العنف والقتل لغرض أجندتها على كل العراق..

والجهات السياسية اليوم، التي تطالب بالتأجيل، لا تمتلك الإمكانية والقدرة على ضمان الأمن في العراق.

فيبقى في تقديرنا خيار إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المحدد، هو الخيار السليم والممكن في آن.

فلا وقف للعنف إلا ببناء حياة سياسية جديدة في العراق ولا ريب أن الانتخابات هي الخطوة الأولى في هذا المشروع الهام والحيوي.. ووجود الاحتلال الأجنبي للعراق، لا يبرر تأجيل الانتخابات، لأن كل الأطياف السياسية في العراق التي تطالب بالتأجيل، لا ترى أن الموعد الذي تتمناه هو في يوم خروج المحتل الأجنبي من العراق.. فالانتخابات العراقية ضرورة من أجل بناء العراق السياسي على أسس جديدة. وهذا البناء يساهم في المحصلة النهائية في التعجيل بخروج الاحتلال الأجنبي من العراق.

وهناك مفارقة عجائبية يعيشها المشهد السياسي العربي هذه الأيام، وهي أن هذا المشهد لا يشجع على الانتخابات في العراق بدعوى وجود الاحتلال، ويعمل بشكل أو بآخر على تأجيلها. وفي الوقت نفسه يبارك وبشدة الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإذا كانت الانتخابات بكل مستوياتها، لا يمكن أن تكون في ظل الاحتلال الأجنبي فهذا الكلام ينطبق على فلسطين والعراق معاً.. أما أن نبارك للانتخابات في فلسطين ونعتبرها خطوة في طريق إنهاء الاحتلال في فلسطين. ونرفضها في العراق بدعوى وجود الاحتلال. فهذا ما نحتاج إلى تفسيره وتبريره.

فالظروف السياسية متشابهة، ومفاعيل الاحتلال وتأثيراته على هذا الصعيد واحدة..

لذلك فإننا نقول: أن إجراء الانتخابات العراقية في موعدها

المحدد، هو الخيار المتاح. وأية قوة سياسية تتأخر عن هذا الاستحقاق ستخسر سياسياً واجتماعياً..

صحيح أن الانتخابات لن تجري في ظل ظروف مثالية، ولكنها الخيار الوحيد المتاح أمامنا، والتي اتفقت كل قوى العراق السياسية عليه آنفاً.. وأكرر أن التأجيل لا ينهي العنف من العراق، وكل دعوات التأجيل، لا تمتلك إمكانية ضمان الأمن لاحقاً.. فماذا نفعل إذا تأجلت الانتخابات و لم يتحقق الأمن، وكيف تدار الأمور في هذه الحقبة الانتقالية الجديدة.. إننا نرى أن خيار التأجيل، يدخل العراق مجدداً في دهاليز الفوضى والعنف. وعلى كل قوى العراق الحية، أن تعقد العزم على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد. وبتوافقها السياسي تتمكن من منع تأثير الظروف السلبية على مسيرة الانتخابات ونتائجها السياسية والاجتماعية. فنحن نرى أن إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المحدد، هو الخيار الأسلم للعراق. لأن الخيارات الأخرى، لا تنهي مشاكل العراق الأمنية.. وإننا نرى أن كل دعوات التأجيل، لا تمتلك مضموناً سياسياً قادراً على ضبط الأمن خلال مدة التأجيل. فنحن مع إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المحدد للاعتبارات التالية:

1- إن الموعد المحدد، هو جزء من الدستور العراقي المؤقت، وأي تلاعب على هذا الصعيد، سيثير الكثير من الأطراف والتوجهات السياسية في العراق. ولا يحق لأي طرف من الناحية الدستورية تأجيل الانتخابات عن موعدها المحدد.

2- إن الظروف السياسية والأمنية، التي تدفع البعض إلى المطالبة بالتأجيل، لا تنتهي بالتأجيل، ولا يوجد أي طرف قادر على ضمان أن الأمن غداً سيكون أفضل من اليوم.. وبل وفي تقديرنا أن التأجيل سيفاقم من عمليات القتل والإرهاب. لذلك فإن المطالبة بالتأجيل، لا

توفر من الناحية الأمنية ظروفاً أفضل، بل على العكس من ذلك، قد توفر مناخات وأوضاعا تزيد من أوار العنف والإرهاب.

3- إن الإسراع في ترتيب الأوضاع السياسية للشعب العراقي، يساهم بشكل كبير في إنهاء مبررات الوجود الأجنبي في العراق.. وأي تأخير أو تأجيل على هذا الصعيد، هو يخدم في المحصلة النهائية استمرار الاحتلال الأجنبي للعراق..

ولا شك أن إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المحدد، هو خطوة في طريق ترتيب الأوضاع السياسية للشعب العراقي بكل تعبيراته وأطيافه.

وجماع القول: إننا مع إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المحدد، ونحث كل الأطراف والتعبيرات العراقية للمشاركة في هذه الانتخابات، والمساهمة بفعالية في بناء نظام سياسي - تعددي - ديمقراطي للعراق.

وإن أي تأخير للانتخابات أو تلاعب، سيدخل العراق في أتون معارك جديدة، ستدمر الكثير من التوافقات والمكاسب. فمن الطبيعي القول أن الانتخابات العراقية لن تكون مثالية ودون نواقص، ولكنّ إجراءها هو أصوب الخيارات، وأقلها كلفة وخسائر.

وحسناً فعلت دول جوار العراق في اجتماعها الأخير في عمّان، حينما دعت كل أطياف وتعبيرات المجتمع العراقي للمشاركة في الانتخابات في نهاية الشهر الجاري. وذلك لأن إجراء الانتخابات العراقية في موعدها، سيخلص العراق الكثير من الأعباء الأمنية والسياسية. وكل أملنا أن تتجه كل قوى الشعب العراقي الحية، للمشاركة في الانتخابات وصياغة دستور، يضمن للجميع حقوقهم، ويعمل على تطوير مستوى التوافق السياسي الداخلي، كشرط ضروري لتحقيق الأمن وإنهاء الوجود الأجنبي في العراق.

العراق والبناء السياسي الجديد

يبدو من العديد من المؤشرات والمعطيات، أن الاستقرار السياسي في العراق، بحاجة إلى الكثير من الوقت والجهود والتوافقات حتى يصل إلى مرفأ الأمن والاستقرار.. وذلك لأن العديد من القوى والأطراف ولاعتبارات عديدة، تعمل وتمارس العنف والإرهاب لإعاقة العملية السياسية وتخريب الأمن والاستقرار في العراق.. ووفق هذا المنظور نستطيع القول: إن كل المحن والويلات التي يتعرض إليها الشعب العراقي اليوم، هي من أجل تطهيره من الكثير من العيوب والثغرات والثقافات التي تسوغ القتل وتبرر العنف..

فالاستقرار السياسي في العراق، سيكون وليد إرادة شعبية ومجتمعية عراقية، تخلصت من كل موروثات الماضي وتأثيرات القمع والاستبداد. فالديمقراطية في الأمم والمجتمعات، لا تبنى بين عشية وضحاها، وإنما هي بحاجة إلى مدى زمني وجهود متواصلة وتضحيات جسام، وذلك حتى تغرس بذرة الديمقراطية في الفضاء الاجتماعي، وتنمو وتكبر في سياق اجتماعي يعي أهميتها ويعمل على توفير متطلباتها ويدافع عنها بكل إمكاناته وقدراته..

فالديمقراطية في المجال الحضاري الغربي، احتاجت إلى عقود عديدة امتدت من منتصف القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى رست أسسها وأصبحت سمة من سمات أنظمتها الثقافية والسياسية. فالديمقراطية والقيم السياسية الجديدة، لا تبنى دفعة واحدة، ولا تبنى بوسيلة سحرية، بل هي بحاجة في كل الأمم والتجارب إلى جهود متواصلة على أكثر من صعيد، وذلك حتى

تصل مجتمعاتنا إلى الخيار الفعلي للديمقراطية.. فالديمقراطية في العراق تتطلب الكثير من الجهود من مختلف الفرقاء والأطراف، حتى تكون حقيقة قائمة وراسخة في المشهد السياسي العراقي. وهذا لا يعني أن الطريق سالكا ومعبدا للوصول إلى هذه الحقيقة بسهولة ويسر. فهناك أطرافا وقوى تعمل ليل نهار لإفشال هذه العملية، وإعادة أوضاع العراق إلى الاستبداد وهيمنة فئة قليلة على مقدراته وثرواته.. فالقوى السياسية الجديدة في العراق، تحارب على جبهتين في آن واحد. جبهة تفكيك البنية الثقافية والسياسية والاجتماعية لظاهرة الاستبداد في الحياة السياسية العراقية. وجبهة مقاومة الجهات والأطراف الإرهابية التي تعمل بوسائل القتل والتدمير لإعادة عقارب الساعة للوراء.

فالديمقراطية هي قيم وثقافة قبل أن تكون هياكل ومؤسسات وإن غرسها وتدعيمها في أي مجتمع هو عبارة عن معركة في كل لحظة ضد كل الكوابح والعوائق التي تحول دون البناء الديمقراطي. وعليه فإن الاستفتاء الأخير على الدستور، ليس نهاية المطاف، بل هو خطوة ضرورية، تساهم في غرس وتأكيد الخيار الديمقراطي في العراق.. وحسنا فعل الحزب الإسلامي العراقي، حينما انخرط أخيرا في العملية السياسية، ودعا أنصاره للتصويت على الدستور.. وذلك لأن الديمقراطية، لا تتأسس بلغة الرفض المطلق. صحيح أم كل طرف من أطراف المشهد السياسي العراقي لديه ملاحظات جوهرية على بعض الخطوات التأسيسية والسياسية، ولكن هذه الملاحظات لا ترتفع بخطاب الرفض المطلق.. فالعمل السياسي وحده، هو الذي يطور العملية الديمقراطية في العراق، وهو الذي يوسع المساحات المشتركة، وهو الذي يخلق توافقات سياسية عميقة ومطلوبة وضرورية لكل أبناء الشعب العراقي.. فالرغبة بوحدها لا تخلق

ديمقراطية، وإنما العمل المتواصل مع شركاء الوطن، هو الذي يفضي إلى إمكانية تحقيق بعض قيم الديمقراطية في الواقعين السياسي والاجتماعي.

إن العراق عاش عقودا طويلة في ظل قيم وممارسات الاستبداد والديكتاتورية ولا يمكن أن يخرج من تأثيرات هذه العقود والممارسات بسهولة، فهذا يحتاج إلى إصرار ونفس طويل وكفاح متواصل.. وما نقوله هذا ليس تبريرا لأوضاع العراق الحالية، وإنما هي رؤية تاريخية تؤكد على ضرورة العمل والكفاح والسعي المستميت لتفكيك كل البنية التحتية للاستبداد في العراق، والعمل ببناء نظام سياسي وفق شروط ورؤية جديدة.. وهذه العملية لا تتكفل بها قوى خارجية وأجنبية عن العراق، وإنما هي مهمة العراقيين وحدهم. لذلك يخطأ خطأ قاتلا ومميتا من يعتقد أن بناء الديمقراطية في العراق، تتكفل بها القوات الأمريكية والبريطانية في العراق..

إن الديمقراطية لا تبنى إلا بإرادة عراقية وسواعد عراقية، وإن النظام السياسي الجديد، بحاجة إلى توافق عراقي داخلي لا يراهن على الأجنبي، بل يراهن على ابن بلده حتى ولو اختلف معه في القناعات والمواقف. فالديمقراطية في العراق، هي قضية العراقيين وحدهم، وعليهم أن يناضلوا معا من أجل تحقيقها وإنجاحها في العراق.. ولا يمكننا أن نتصور الديمقراطية في العراق بدون مشاركة كل أطراف ومكونات الشعب العراقي. وليتذكر الجميع أن الديمقراطية ليست وصفة جاهزة أو حلا سحريا لكل المشاكل والأزمات، ولكنها النظام السياسي الذي يضمن حقوق الجميع، ويوفر للجميع إمكانية المشاركة الفعلية في البناء والعمران وتسيير الشؤون العامة..

فلتتنافس الإرادات، وتتصارع المشاريع، ولكن بوسائل سلمية – سياسية، لأن هذا الصراع الإيجابي إذا صح التعبير، هو الذي يظهر

مكنون الشعب العراقي، وهو الذي يطوق كل نزعات الشر والتخريب.

فالبناء السياسي الجديد للعراق يتطلب الأمور التالية:

بلورة وصياغة ميثاق وطني عراقي، يحرم بشكل جازم ممارسة كل أشكال الإرهاب ضد أطراف ومكونات الشعب العراقي.. فالتوافق السياسي يقتضي أن يتنازل كل طرف عن بعض قضاياه، وذلك من أجل خلق توافق وطني.. وإن الساحة السياسية مفتوحة لكل المبادرات والتحالفات والصراع السلمي..

وهذا بطبيعة الحال، بحاجة إلى حماية حقيقية وفي تقديرنا أن بلورة ميثاق وطني تشترك جميع الفعاليات في صياغته وتظهير بنوده ومفرداته، سيساهم بشكل مباشر في ضبط الاختلافات والتناقضات السياسية، ورفع الغطاء السياسي والاجتماعي والقانوني عن كل تلك الأعمال والممارسات الإرهابية التي يعمل أصحابها إلى القتل والتدمير كوسيلة لحسم اختلافاتهم السياسية أو الفكرية مع الآخرين.. فالانتخابات هي وسيلة حسم الصراعات السياسية في المجتمع. فلكل طرف الحق الكامل في التعريف بقناعاته وأفكاره والتبشير بها وحث الناس على الالتفاف حولها.. ولكن لا يجوز بأي شكل من الأشكال ممارسة القهر أو أساليب الإرهاب لحض الناس على القبول بهذه الأفكار أو التصورات..

فالوسيلة الوحيدة التي تحسم الصراعات والتنافسات السياسية هي وسيلة الانتخابات وصناديق الاقتراع.. فالبناء السياسي الجديد للعراق، يتطلب أن تغير كل الأطراف السياسية من رؤيتها ومفهومها للصراع السياسي الحالي الذي يدور في العراق.. فالصراع القائم اليوم ينبغي أن لا يدار بعقلية الاستئصال والاجتثاث، وإنما بعقلية التوافق والبحث عن المساحات المشتركة التي تساهم في تأكيد خيارات

سياسية جديدة قائمة على المشاركة والفهم المتبادل ونبذ العنف بكل أشكاله ومستوياته.

فالقوة المادية مهما كانت وحشيتها وشراستها، فإنها لا تفضي إلى الأمن والاستقرار، ولا تنهي الصراع السياسي بل تزيده توترا وتأزما.

إن السلطة السياسية في العراق، لا يمكن أن تدار من فريق سياسي واحد. وإنما السلطة السياسية ينبغي أن تتشكل من جميع الأطياف والمكونات. وذلك لأن السلطة هي في المحصلة النهائية، تعبير حقيقي وواقعي عن كل القوى والتعبيرات الموجودة في المجتمع العراقي. فالأكراد بوحدهم لا يمكنهم أن يحكموا العراق، كما أن الشيعة بوحدهم لا يمكنهم حكم العراق وهذا الكلام ينطبق على السنة والكلدوآشوريين والتركمان وكل أقليات العراق..

والاستبداد السياسي الذي ساد العراق في الحقب الماضية، هو من جراء حكم فئة اجتماعية واحدة. ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في العراق وبناء سياسي جديد، بدون مشاركة جميع المكونات في السلطة والحكم السياسي. فقد ولى زمن أن تنفرد فئة واحدة بحكم العراق. وذلك لأن حكم فئة واحدة بصرف النظر عن نوعيتها وثقافتها وأيدلوجيتها يعني إنتاج حكم مستبد في العراق.. لهذا فإن السلطة السياسية الجديدة، لابد أن تتشكل من جميع الفرقاء لبناء دولة مدنية يشعر الجميع بالأمن فيها، وتصان فيها حقوق جميع الأطراف، ويشترك الجميع وفق رؤية وطنية جامعة في إدارة مؤسساتها وهياكلها الإدارية والسياسية والاقتصادية والثقافية.. وإن أية محاولة لاختزال السلطة السياسية في العراق أو تضييق قاعدتها الاجتماعية، فإنها ستبوء بالفشل.. صحيح أن الوصول إلى هذه التوافقات بحاجة

إلى زمن وصبر، ولكنه هو الحل الصحيح لبناء الديمقراطية في العراق.. فالسلطة في العراق، لابد أن تكون تمثيلية ويشترك فيها جميع الأطراف، فهي ضمانة للديمقراطية، ووسيلة ناجعة لوحدة العراق. وعليه فإن الكثير من الطموحات والتطلعات التي ينشدها أبناء الشعب العراقي، فإن تحقيقها مرهون إلى حد بعيد على طبيعة السلطة والنظام السياسي الجديد الذي سيتشكل في العراق..

فكلما كان النظام السياسي تمثيليا لكل فئات الشعب العراقي ويحتكم إلى صناديق الاقتراع والأولوية في تحمل المسؤولية فيه لأهل الكفاءة بصرف النظر عن الانتماءات التقليدية.. فإن هذا النظام سيكون جسر عبور حقيقي لأبناء الشعب العراقي للوصول إلى أهدافهم وتطلعاتهم العامة..

العراق بعد عام من الاحتلال

بعد مرور عام من سقوط نظام صدام حسين والاحتلال الأمريكي للعراق، من حقنا أن نتساءل: هل الاحتلال الأمريكي للعراق، هو خطوة متقدمة في إطار المشروع الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط، أم أن متواليات الاحتلال العسكري وتأثيراته المتعددة هي التي تساهم في إبعاد شعوب المنطقة عن كل مقتضيات الإصلاح السياسي.

وذلك لأن العنجهية الأمريكية وممارسة القتل العشوائي تجاه أبناء الشعب العراقي، تزيد من محن الشعور وتبلور الإرادة العراقية باتجاه مقاومة المحتل بكل الوسائل والإمكانات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاقتناع بأن الاحتلال العسكري لبلد وشعب، وشطب دولته من الوجود، وممارسة القتل والقصف والحصار بحق أبناء هذا الشعب، يقود إلى الديمقراطية وبناء نظام حكم صالح يستوعب كل قوى المجتمع وأطيافه المتعددة.

إن الاحتلال العسكري لا يقود إلى الديمقراطية، بل إلى المزيد من المقاومة والحروب المفتوحة على كل الاحتمالات والآفاق.

كما أن القضاء على الإرهاب الدولي لا يكون بممارسة إرهاب الدولة العظمى، لأن هذا الإرهاب بدوره يؤسس لمقاومة مشروعة تأخذ على عاتقها مجابهة كل مفاعيل الإرهاب .وتجربة الاحتلال الأمريكي للعراق وبعد عام من عمرها نستطيع القول بحقها: إنها تجربة لم تتمكن من إضعاف موجة الإرهاب، بل على العكس من ذلك تماماً. إذ تفاقمت موجات الإرهاب واستفحلت عملياته،

وتوفرت الأرضية المناسبة لانتشاره وتمدده. كما أن الممارسات الأمريكية الخاطئة والحمقاء في العراق تزيده أوارا، وتوفر له المزيد من المبررات والمسوغات. كما أن الخطوات التي قام بها الاحتلال الأمريكي للعراق لبناء نظام سياسي جديد، أفضت إلى صراعات عميقة بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، وكل مكون يسعى للاستقواء بقوات الاحتلال من أجل ضمان مصالحه وتثبيت رؤيته. ودائماً يتغذى الإرهاب في العراق من الإرهاب الأمريكي الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد الشعب العراقي. وما حصار مدينة الفلوجة وممارسة القصف العنيف ضد أبنائها إلا مثال بسيط على حقيقة أن القتل والإرهاب الأمريكي، هو الذي يؤسس لعنف مقابل ومقاومة متلاحقة .لذلك نجد وبوضوح تام أن القتل الجماعي الذي قامت به قوات الاحتلال في الفلوجة، هو الذي أفضى بشكل مباشر إلى لجوء بعض العناصر العراقية إلى اختطاف الأجانب وأخذهم رهائن، وذلك كمحاولة للضغط على قوات الاحتلال لإيقاف حمام الدم في الفلوجة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقبل سياسة العقاب الجماعي الذي تقوم به قوات الاحتلال في الفلوجة.

صحيح إننا نرفض وندين عمليات التمثيل بالجثث الأربع للأمريكيين، ولكننا في ذات الوقت نرفض سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها قوات الاحتلال ضد أبناء مدينة الفلوجة. فقتل المدنيين بصرف النظر عن جنسياتهم عمل مدان، ولا يمكن أن نقبل بأن يكون رد الفعل على هذا العمل المدان، هو ممارسة العقاب الجماعي وقتل النساء والأطفال وقصف المساجد والأحياء الآهلة بالسكان بالقنابل العنقودية.

فالقتل العشوائي ليس وسيلة ناجعة لمحاربة الإرهاب، بل هو

على العكس من ذلك تماما، إذ يوفر المبررات المشروعة لممارسة القوة ضد الاحتلال وقواته ومشروعه.

كما أن حصار المدن وقصفها بالطائرات العسكرية، لا يبني استقرارا بل يفاقم من الأزمات ويحول دون التحول السياسي والديمقراطي في البلد. وقمع المظاهرات السلمية التي تطالب بفرصة عمل أو تحسين أوضاعها أو إطلاق شخصياتها من المعتقل، لا يقود إلى التحول الديمقراطي - السلمي، بل يفضي إلى اشتعال كل مناطق العراق ضد المحتل الأمريكي.

إن أحداث الأيام القليلة الماضية في العراق، أبانت وبشكل لا لبس فيه أن طبيعة الأداء والممارسة الأمريكية في العراق، هي التي أشعلت العراق، وجعلت العراق برمته أمام مستقبل خطير وأوضاع تنذر بكوارث لا حصر لها. ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن حصيلة عام كامل من الاحتلال الأمريكي للعراق، زادت من محن العراق وفاقمت من أزماته، وأدخلت عناصر جديدة في اللعبة والمشهد العراقي أدت إلى المزيد من التعقيد والارتباك.

وإن استمرار قوات الاحتلال على سياستها الحالية، ينذر بأحوال وأحداث سيئة على مختلف الصعد والمستويات.. لذلك فإننا نعتقد أن التصعيد الأمريكي الأخير في العراق، هو تصعيد مقصود ومخطط له ويستهدف في المحصلة النهائية إدامة الاحتلال فترة زمنية طويلة. حيث أن الإرباك الأمني والعسكري يؤدي إلى المطالبة ببقاء قوات الاحتلال وذلك لضبط الإرباك والحؤول دون المواجهات المسلحة.

من هنا فإن ما جرى في الأيام الأخيرة في العراق، لا يمكن فهم مغزاه ومراميه البعيدة، إلا في سياق الخطة الأمريكية التي تستهدف

البقاء عسكرياً وسياسياً طويلاً في العراق، بحيث تكون هي اللاعب الأكبر في الساحة والمشهد العراقي.

لذلك فإن محاولة بعض الأطراف العراقية بالاستقواء بقوات الاحتلال من أجل ضمان نفوذها ومصالحها، لا يفضي إلى الاستقلال وخروج قوات الاحتلال، بل يكرسها كقوة رئيسية داخلية في الساحة العراقية.. وعلى ضوء هذه الحقيقة، لا خيار حقيقي أمام قوى المجتمع العراقي للتعجيل في خروج قوات الاحتلال من العراق، إلا بالمزيد من التوافق الداخلي بين قوى الشعب العراقي..

إذ أن الاختلافات والتباينات الأيدلوجية والسياسية بين مكونات المجتمع العراقي، هي التي توفر لقوات الاحتلال مساحة واسعة للعمل والتأثير العميق في المشهد العراقي .ولكن وجود مبادرات توافقية بين مختلف المكونات، والاتفاق على مشروع سياسي وطني بين هذه القوى، هو الذي يحول دون التدخل الواسع لقوات الاحتلال في الشأن السياسي العراقي، ويعجل بخروج قوات الاحتلال من العراق..

لذلك كله ينبغي أن تقف كل قوى الشعب العراقي ضد سياسة الاستقواء بالمحتل من أجل ضمان مصالحها ونفوذها. والتعامل مع هذه السياسة باعتبارها من الحقائق التي تزيد من عمر الاحتلال في العراق.. فمصالح الأطراف العراقية جميعها لا تضمن إلا بتوافق سياسي عراقي، ولا نفوذ حقيقي لأي طرف إلا على قاعدة العمل السياسي الوطني، الذي يستبعد الاستقواء بالأجنبي، ويعمل على توسيع حالة التوافق والتفاهم والانسجام بين مختلف قوى الشعب العراقي.

وإنه وبعد تجربة عام كامل من الاحتلال الأمريكي للعراق،

نستطيع القول: أن خلاص العراق بأبنائه، ولا خيار حقيقي أمام الشعب العراقي إذا أراد الاستقلال والتحرر من هيمنة الاحتلال إلا ببناء مشروع وطني عراقي، لا يستثني أحداً، ولا يمارس الإقصاء ضد أحد، ويعمل على استيعاب جميع الأطراف والأطياف.

ولابد من الإدراك في هذا الصدد وبعمق: انه وفي ظل الظروف السياسية الحالية، لا يمكن لأي طرف عراقي أن يحقق انتصارا كاسحا. فلا استقرار سياسي للعراق إلا بمشاركة جميع أطرافه في الحكم والقوة. وأي رهان دون ذلك فهو في حقيقة الأمر يؤسس لمشروع مستبد وديكتاتوري للعراق.

فالعراق يبنى بإرادة الجميع، وينال استقلاله بالمشروع الوطني الجامع. ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يستقر العراق على المستويين السياسي والاجتماعي إلا بتوافق الجميع على نظام ديمقراطي وسياسي مرن، لا يقصي أحداً ويعمل على استيعاب الجميع في مؤسساته وهياكله الدستورية والقانونية.

فالانعتاق من الأنظمة الاستبدادية في العراق، يتطلب مشاركة جميع قوى المجتمع العراقي في السلطة والحكم. وأي طرف يسعى للاستحواذ على السلطة في العراق وحده، فإنه يؤسس لحالة استبداد وقمع داخلي تعيد إنتاج تجربة نظام صدام حسين. فقوة العراق الحقيقية في جميع أبنائه بدون استثناء. ولا يمكن أن تبنى الديمقراطية في العراق إلا على أكتاف وبإرادة جميع العراقيين. وإن أي خطوة توافقية بين مكون الشعب العراقي، هي خطوة باتجاه صياغة واقع سياسي جديد بعيدا عن الاستبداد والإقصاء والتهميش..

لذلك فإننا نستطيع القول: أن المحن العراقية المتعاقبة عبر هذه السنين والعقود، هي في المحصلة النهائية من جراء عقلية الاستبداد

والإقصاء، التي تتجه إلى حكم العراق وحدها وممارسة القمع والديكتاتورية ضد قوى المجتمع العراقي الأخرى..

إن عقلية الإقصاء والاستبداد وإن كان بالإمكان حكم العراق بطيف واحد من أطيافه، هو المسئول عن محن العراق في العصر الحديث... لذلك لا خروج للعراق من محنه ومآزقه إلا بالديمقراطية.. الديمقراطية التي لا تبنى برجل واحد، ولا تتأسس بلون واحد ..وإنما يخرج العراق من محنه ومآزقه، حينما تتجه إرادة جميع العراقيين صوب بناء نظام سياسي جديد، يشترك الجميع في بنائه بدون استثناء أحد.. فقوة العراق في عربه وأكراده وتركمانه ومسيحييه، وأي إقصاء لأي طرف من الأطراف، هو إضعاف بذات القدر لتجربة العراق الجديدة.

لذلك فإنه بمقدار خروج أبناء الشعب العراقي من حساسياتهم القومية والطائفية، بذات المقدار يتمكنوا من بناء نظام سياسي جديد لا يقوم على إقصاء أو تهميش أحد، بل يتكامل الجميع في بناء أسس هذا النظام السياسي..

خروج العراق من محنه التاريخية، مرهون إلى حد بعيد بقدرة الشعب العراقي بجميع قواه وأطرافه، على التوافق وبناء نظام سياسي عادل. ولا يمكن أن يبني العراق سياسياً واقتصاديا واجتماعيا إلا بتوافق سياسي عميق بين جميع أطرافه وقواه.

ولقد أظهر الشعب العراقي خلال هذا العام منذ سقوط الطاغية وسيطرة قوات الاحتلال الأمريكي على العراق، مدى تمسكه بوحدته ورفضه للاحتلال الأجنبي. فهو بمقدار ترحيبه بسقوط نظامه الديكتاتوري كان أيضا رفضه لخيار الاحتلال.. فترحيبه بسقوط الطاغية لا يعني بأي حال من الأحوال قبوله بالاحتلال.. فهو ضد

الاستبداد والاحتلال، ويتطلع إلى بناء واقعه السياسي بعيداً عن الاستبداد وتأثيرات وضغوطات الاحتلال..

لذلك فإن الشعب العراقي اليوم يحارب على جبهتين: جبهة رفض الاستبداد السياسي بكل عناوينه ومبرراته، لذلك فهو يقف بقوة ضد كل محاولة لإنتاج نظام سياسي مستبد، يعيد محن العراقيين ويحول دون انطلاقتهم الحضارية. وجبهة رفض الاحتلال لذلك فهو يقاومه ويعمل على التعجيل بخروج قوات الاحتلال من أرضه.. ولكي يظفر الشعب العراقي في معركته المزدوجة ضد الاستبداد والاحتلال، هو بحاجة بشكل دائم إلى تطوير توافقه الداخلي بين مختلف مكوناته، حتى يتمكن من طرد رواسب الاستبداد من فضائه وواقعه، ويخلق الوقائع والحقائق الدامغة التي تعجل برحيل الاحتلال الأمريكي من أرض الرافدين.

العرب بعد العراق.. تحديات وأولويات

على خلفية المتغيرات العالمية، ومسارات التطور السريع الذي يجري في المعمورة على مختلف الصعد والمستويات. في هذه المرحلة التاريخية المليئة بالتحولات والاستحقاقات التي تختلف أشكالها ومضامينها على مجمل ما واجهته دول العالم العربي والإسلامي خلال المراحل السابقة.

وحتى لا تزداد أزمات الواقع العربي والإسلامي سوءاً واستفحالاً، نحن بحاجة إلى جهد متواصل لاستيعاب المتغيرات وإدراك المتطلبات الجديدة. وإن هذا الاستيعاب هو نتيجة استحقاق وسعي متواصل، وهو ثمرة تحرر وفعل نوعي في مختلف مجالات الحياة. فالاستيعاب العميق لمتطلبات اللحظة التاريخية، هو الخطوة الأولى في مشروع وقف الانحدار وصناعة المنجز الحضاري.

فالحدث العراقي بكل تطوراته ومنعطفاته، هو بمثابة الزلزال الضخم، الذي ستعيش المنطقة فترة زمنية طويلة ارتداداته وتأثيراته المباشرة أو غير المباشرة. لذلك تتأكد الحاجة إلى قراءة هذا الحدث قراءة استراتيجية عميقة وذلك لاكتشاف ومعرفة الخلفية السياسية والاستراتيجية لهذا الحدث وكذلك إدراك التأثيرات الواقعية لهذا الزلزال على المستويات كافة.

وإننا نروم من هذا المقال، أن يتمكن المسلمون المعاصرون من اقتحام فضاء العمل السياسي المدني والسلمي، والذي يأخذ على عاتقه تعميق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي والإسلامي.

ومن الأهمية في هذا الإطار، الاعتقاد أن فض الاشتباك بين الدولة والمجتمع في التجربة العربية والإسلامية المعاصرة، هو من ضرورات التحول الديمقراطي - السلمي .وذلك لأن استمرار المماحكات،وتعاظم عوامل التوتر بين الطرفين، يؤديان فيما يؤديان إليه إلى اشتعال الحروب الداخلية، واستفحال نزعات العنف والقتل والكراهية والتعصب، وتعاظم خيارات التطرف والاستئصال. ولا ريب أن هذه المظاهر والصور، كلها مناقضة لمتطلبات التحول الديمقراطي - السلمي. وليس من شك أن بقاء الوضع العربي والإسلامي على حاله، يعني فشل المشروع التاريخي للدولة الوطنية الحديثة، وإخفاق لكل النخب السائدة سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

فالإخفاق شامل، وأسبابه وموجباته متوفرة في كل الدوائر والمؤسسات والحقول. وأمام هذا الإخفاق، نحن بحاجة إلى عملية إصلاح المجتمعات العربية والإسلامية من الداخل، لأنها المدخل الفعّال لتفعيل هذه المجتمعات وإعادة حيويتها وتخليصها من توتراتها الداخلية.

وفي سبيل الوصول إلى مصالحة حقيقية بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي نؤكد على الأمور التالية:

1- ضرورة الحوار بين النخب في العالم العربي والإسلامي، وتوطيد أسباب التواصل الثقافي والسياسي بينها. ولا شك أن تدشين مرحلة الحوار الجاد بين نخب الأمة، سيؤدي إلى إرساء قواعد وتقاليد للتواصل الثقافي والسياسي. ومن الطبيعي أن تكريس خيار التواصل يفضي إلى نضج ثقافة سياسية واجتماعية، ذات طابع ديمقراطي وسلمي. وهذا يساهم مساهمة كبيرة في إرساء قواعد وثقافة مواتية للمصالحة بين الدولة والمجتمع.

فحالات التوتر مهما كان شكلها أو عنوانها بين الدولة والمجتمع لا تصنع استقراراً وأمناً شاملاً، وإنما تزيد من فرص الاضطراب والانفجار السياسي والاجتماعي. لذلك فإن من المهمات الكبرى لكل قوى الأمة، هو إرساء تقاليد الحوار والتواصل الثقافي والسياسي، حتى يتسنى للجميع بلورة أطر وبرامج للخروج من الأزمة المتفاقمة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي. فالقوة لا تحل الخلافات وإنما تؤكدها وتعمقها. والقهر لا ينهي تباين وجهات النظر وتعدد الأطر المرجعية والفكرية، وإنما يزيد من حراكها وفعاليتها. فينبغي أن نعطي لبعضنا البعض الفرصة للحوار بالوسائل الحضارية والسلمية، حتى تتراكم خبرتنا الإنسانية، وتتكثف في واقعنا حقائق العقل والحضارة. والاعتراف بالآخر وجوداً وفكراً ومدرسة، هو بوابة الحوار الجاد بين نخب الأمة.

والحوار والتواصل المطلوب بين نخب الأمة وقواها المتعددة، لا يأخذ شكلاً أو صيغة واحدة، وإنما ستتعدد الأشكال والصيغ وذلك بفعل اختلاف الظروف وطبيعة التحديات ومستوى النضج الثقافي والسياسي الذي سيتوفر من جراء عملية التواصل والحوار.

ولا ريب أن هذه العملية بحاجة إلى أطر مؤسسية ثابتة ترعى مثل هذا التوجه وتخطط له، وتوفر أسباب النجاح له. كما تحتاج إلى كل المبادرات الناضجة والمسئولة والتي تأخذ على عاتقها تعميق حالة التعارف والتنسيق والتعاون بين قوى الأمة ونخبها المتعددة.

وبهذا نطرد من واقعنا الخطاب الآحادي والعقلية الدوغمائية والمنطق الشمولي والمطلق الذي لا يرى إلا ذاته ويلغي ما عداه. ويفتقر هذا المنطق إلى كل دلالات المرونة واستعدادات الحوار والتساؤل والنقد. فالتواصل الحواري والتعاوني بين نخب الأمة، ينبغي

أن يحمل في ثناياه ومضمونه القبول بالتساؤل والاختلاف والنقد.

وذلك لأن التواصل الحواري، لا يستهدف تهديد الآخر وإفشاله، وإنما يستهدف تعرية واكتشاف كل الثغرات والنواقص التي أدت إلى إخفاق النخب في إنجاز نهضة الأمة وتقدمها". فالحوار من أجل فحص المسيرة ومحاكمتها موضوعياً، لا بعقلية المنتصر والمنهزم وإنما بعقلية مسؤولية الجميع عن الحالة الراهنة، وقدرة الجميع إذا توفرت الإرادة الصادقة والثقافة السليمة لتنظيم الاختلافات لاجتراح فرادتنا ونهجنا في البناء والتقدم.

فالتواصل الحواري ليس وسيلة جديدة لتأييد القوالب الفكرية والمنهجيات السياسية السائدة، وإنما آلية لمنع اجتراح الأفكار وإعادة المنهجيات والعقليات الدوغمائية، وتطمح إلى إنتاج المعرفة الجديدة والمعطيات السياسية المنسجمة وروح العصر وتثري حالات التعدد والتنوع المتوفرة في جسم الأمة.

لهذا كله ينبغي أن تهتم نخب الأمة من مختلف المواقع والساحات، ببلورة المبادرات وصياغة الأطر الكفيلة بتحريك حالة التواصل الحواري بين نخب الأمة ومؤسساتها الأهلية والمدنية، حتى تتضح وتتبلور رؤى الخروج من مآزق الراهن.وذلك لأن "حوار النخب يخفف بدرجة كبيرة من أخطار التعصب والغلواء التي تستوطن نخبة ما في ظرف ما. وغياب الحوار بين النخب هو الذي أفضى إلى سوء الأحوال في البلاد العربية إلى درجة تعلن فيها الأحكام العرفية في بلد، ونظام الطوارئ في آخر، والاقتتال الداخلي في ثالث ناهيك عن غياب المؤسسات التي تكفل حرية المواطن وحياته في كثير من البلاد (راجع الدكتور عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة ص222).

ولا ريب أن الفشل في تأسيس واقع حواري بين نخب الأمة، يؤدي إلى استفحال الأزمات وتفاقم المشكلات وتشتت الجهود، ويضمر أثر هذه النخب في الواقع العام.

2- دائماً النمط الاجتماعي المغلق، والذي لا يمد جسور التعارف والانفتاح مع الآخرين، يتحول إلى نمط اجتماعي يحتوي أو يتضمن الكثير من عوامل الخطر والتقسيم الاجتماعي. لأن هذا النمط المغلق يغذي نفسه بعقلية التميز والعداء والصراع مع الآخرين كمبرر دائم لاستمرار عقلية الكانتونات الاجتماعية.

ونظرة واحدة إلى خريطة الدول العربية الاجتماعية لنرى كيف أن عقلية الكانتون والقطيعة الاجتماعية مع الآخرين هي القاعدة الصلبة التي كرست مفهوم التقسيم والتفتيت الاجتماعي.

لهذا فإن السلم المجتمعي، لا يتحقق على قاعدة هذه العقلية التي تصنف وتفرق ولا تؤسس وتجمع. وإنما السلم المجتمعي يتحقق على قاعدة عقلية نبوية، تجمع ولا تفرق وتبحث عن القواسم المشتركة قبل أن تبحث في نقاط التمايز والافتراق.

ولنا في تجربة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في بناء المجتمع الإسلامي الأول خير مثال. إذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلغ الخصوصيات الاجتماعية كشرط لتحقيق السلم المجتمعي، وإنما حقق السلم المجتمعي على قاعدة احترام تلك الخصوصيات، ولكنه احترام لا يدفعها إلى الانغلاق والدوغما الاجتماعية. وإنما هو احترام يدفع إلى تأسيس عمليات الحوار الاجتماعي التي هي أحدى القواعد الأساسية لتحقيق مفهوم السلم المجتمعي في مجتمع تتعدد فيه العقليات التاريخية والفكرية والسياسية. لأن الجفاء والجهل بالآخرين، هما اللذان يؤسسان إلى عمليات التقسيم الاجتماعي في حدودها الدنيا

والقصوى. لأن غياب الحوار الاجتماعي، يعني غياب المصالح المشتركة وعدم تشابك العلاقات والمصالح مع بعضها البعض. وهذا بطبيعة الحال يعجل في عملية الحرب أو التناقضات الاجتماعية.

ومقتضيات الحوار عديدة من أهمها: التعارف وفتح الأجواء الاجتماعية المختلفة، بحيث تنعدم نفسياً واجتماعياً مسألة الكانتونات والمجتمعات المغلقة. لأنه لا يعقل أن يتم حوار اجتماعي بدون تعارف وأجواء اجتماعية مفتوحة. فشرط الحوار ومقدمته الضرورية التعارف الاجتماعي بكل ما تحمله كلمة التعارف من معنى ومدلولات اجتماعية وثقافية.

والانفتاح ونبذ الانطواء على النفس مهما كانت مسوغات هذا الانطواء التاريخية والاجتماعية. إن الإنسان (الفرد) المنطوي على نفسه لا يمكنه أن ينظم ويوسع علاقاته الاجتماعية. كذلك الإنسان (المجتمع) لا يمكنه أن يوسع من علاقاته، ويعرّف الآخرين بأفكاره ومعتقداته ورموزه التاريخية ومغزاها الثقافي والحضاري وهو منطو على نفسه.

فالانفتاح وإلغاء الحدود المصطنعة والوهمية في بعض الأحيان، هو الذي يؤسس لمنظور حواري اجتماعي متقدم، يزيد في إثراء الساحة الاجتماعية، ويعمق كل مقولات الوحدة الوطنية في الواقع الخارجي.

وينبغي أن نفهم الانفتاح في هذه العملية الاجتماعية الشاملة باعتباره مقايضة تاريخية - ثقافية لكل الخصائص الذاتية والتاريخية. وإنما هو في حقيقة الأمر دفع وإعادة فهم لتلك الخصوصيات من أجل إيصالها إلى مستوى الحقائق الموضوعية التي يستفيد منها أي إنسان.

ولعل مقتل الكثير من المجتمعات المغلقة يبدأ حينما تصر هذه المجتمعات على إبقاء تلك الخصوصيات ذاتية. بينما المجتمعات الإنسانية

المتقدمة هي التي استخدمت إمكاناتها المختلفة من أجل إعطاء الخصائص الذاتية البعد الموضوعي الذي يجعلها قابلة للتطبيق في مجالات اجتماعية أخرى. إن الانفتاح الذي نقصده ونراه ضرورة للحوار الاجتماعي، هو الذي ينطلق من هذه العقلية التي تدفع باتجاه أن تعطي لمضامين مفاهيمها الذاتية بعداً موضوعياً - جامعاً. بحيث تغذي هذه المفاهيم العالية مجموع الوحدات الاجتماعية. ووفق هذا المنظور نتمكن من الوصول إلى مفهوم الحوار الاجتماعي الحيوي والهادف إلى تفعيل القواسم المشتركة بين مجموع الوحدات الاجتماعية.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن الكثير من الحروب الأهلية التي تجري في العديد من البلدان ترجع بالدرجة الأولى إلى إصرار كل طرف على جعل مفاهيمه الذاتية، هي المفاهيم الحاكمة والسائدة ودون أن يطور في مضمون هذه المفاهيم ويعطيها أبعاداً موضوعية.

وهذا الإصرار هو الذي يزاوج بشكل قسري ومتعسف بين المفهوم الذاتي والشخص أو الفئة السياسية أو الاجتماعية التي تحمل لواء ذلك المفهوم الذاتي. وهذا ما يفسر لنا ظاهرة أن الكثير من الأحزاب السياسية في العالم الثالث وبالذات في الدول التي تخوض حروباً أهلية هي غطاء حديث لمضامين اجتماعية تقليدية سواء قبلية أو جهوية أو ما أشبه.

وجماع القول: إن السلم المجتمعي لا يتحقق إلا بحوار اجتماعي مستديم لا يبحث في لاهوتيات كل طرف ومواقفه التاريخية، وإنما يبحث ويؤسس لحياة اجتماعية ووطنية سليمة.

وعلى هدي هذه الحقيقة نقول: إن استمرار الخطاب الاجتماعي والسياسي في التغذية المعكوسة لتلك التمايزات التاريخية والاجتماعية، يؤدي إلى أن يمارس هذا الخطاب دوراً تقسيمياً في الوطن والمجتمع.

بينما من الضروري أن يتطور هذا الخطاب ويتجه نحو صيانة منظومة قيمية ومفاهيمية جديدة، تحترم التمايزات التاريخية دون الانغلاق فيها، وتؤسس لواقع اجتماعي جديد يستمد من القيم الإسلامية والإنسانية العليا منهجه وبرامجه المرحلية.

3- إن العالمين العربي والإسلامي أحوج ما يكونان اليوم إلى الإجماع الوطني الجديد، الذي يستوعب جميع القوى والتيارات في أطر منسجمة مع بعضها البعض لمواجهة التحديات والعمل معاً من أجل تنفيذ التطلعات الممكنة. ولا شك أن طريق الإجماع الوطني، لا يمر عبر الاستفراد بالحكم والقوة واستخدام أساليب القهر والإقصاء. إنما تزيد من التشظي، وتساهم في تنمية العصبيات والعقليات الدوغمائية. لذلك نرى أن بوابة الإجماع الوطني المطلوب، واصطفاف جميع القوى والنخب في إطار مشروع جامع، هو إصلاح الوضع السياسي في المجالين العربي والإسلامي. والإصلاح هنا لا يعني إيجاد بعض الشكليات القانونية والدستورية، أو الإعلان الدائم عن ضرورة الإصلاح والتطوير، وإنما يعني بالدرجة الأولى تغيير وتطوير شروط الممارسة السياسية، وتوسيع دائرة النخبة السياسية، وتأسيس العملية السياسية على قواعد أكثر عدالة والتزاماً بقيم الأمة وخصوصياتها الحضارية والتاريخية.

ودون ذلك ستزداد حالات الاغتراب عن الدولة في المجالين العربي والإسلامي، وستآكل الشرعية وستستشري عوامل الانفجار في المحيط المجتمعي كله.

ومن خلال هذا المنظور، نرى أن الكثير من أشكال الممارسة السياسية في المجالين العربي والإسلامي تحتاج إلى تغيير وتطوير، وذلك لأنها أشكال تعمق من أزمة الواقع وتزيده غشاوة وضباباً وارتباكاً.

فالسياسة ليست نضالاً ضد الأخلاق والقيم الإنسانية الكبرى، وإنما هي في جوهرها نضال من أجل الحرية والعدالة. لذلك ينبغي أن تكون الممارسات السياسية منسجمة وهذه القيم. فإعادة الاعتبار إلى السياسة، يبدأ من اعتبارها حقلاً عاماً بإمكان كل مواطن المشاركة فيه بصرف النظر عن منبته المذهبي أو الاجتماعي. وأن المعيار الناظم لهذه المشاركة هو كفاءة الإنسان وقدرته للانخراط من قبل جميع قوى الأمة في حقل السياسة، بحاجة إلى التأكيد على أن هذا الحقل من الحقول المدنية الهامة، التي يتم فيها التعاون والاختلاف والتنافس والصراع بأدوات مدنية وديمقراطية. ويتم الابتعاد كلياً عن كل أشكال عسكرة السياسة وعنف القول وعنف الفعل.

فعن طريق فتح المجال لكل القوى للمساهمة في حقل السياسة ضمن الضوابط الدستورية، ومدنية هذا الحقل، وديمقراطية أساليب العمل المتبعة فيه والتزامها التام بالقوانين المشروعة. وعن طريق هذه العناصر يتم إعادة الاعتبار إلى السياسة، ودورها في إنهاض الأمة وبلورة مقاصدها العليا.

فبوابة خلق الإجماع الوطني الجديد هو تجديد الحياة السياسية، وتوسيع مستوى المشاركة فيها، وتنظيم قواعد التنافس والصراع فيها أيضاً.

فالمطلوب إحداث تحولات نوعية على مستوى التصورات التي نحملها عن السياسة وطبيعة عملها وآليات فعلها، بحيث تكون التصورات الجديدة متناغمة والإطار الحضاري لمجتمعاتنا. وإننا بحاجة أن نبحث في مفهوم السياسة، ونعيد تأسيسه على قاعدة حضارية، نتجاوز من خلالها كل الرواسب السيئة لمفهوم السياسة المتداول اليوم في الساحة الدولية.

لهذا فإننا بحاجة إلى مؤسسات وأطر للتنشئة والتنمية السياسية، حتى يتحول هذا الحقل إلى حقل فعّال ومنتج في سبيل البناء الحضاري. وعليه فإن المسألة العراقية بكل تعقيداتها وتحدياتها والمخاوف الكبرى التي تطلقها على أكثر من صعيد، تلزمنا أن نتحرك في إطار أوطاننا ومجتمعاتنا لسد الثغرات وتقوية البنيان ورص الصفوف.

وهذا بطبيعة الحال بحاجة إلى إرادة سياسية جديدة، تأخذ على عاتقها قراءة المتغيرات والتحديات بعمق والاستجابة الواعية والحكيمة لها. وحجر الأساس هو أن أمننا واستقرارنا اليوم، بحاجة إلى مبادرات حقيقية باتجاه المصالحة التاريخية بين الدولة والمجتمع.

عن الفيدرالية في العراق

عديدة هي المشروعات والتصورات السياسية والإدارية المطروحة اليوم في الساحة العراقية. إذ كل طرف سياسي في العراق له رؤيته السياسية لواقع العراق ومستقبله.

وتتباين هذه التصورات والمشروعات، باختلاف المواقع السياسية لكل طرف. وما نود طرحه في هذا المقال هو مناقشة مشروع الفيدرالية في العراق. وهو المشروع الذي لا زال محل استقطاب سياسي شديد بين قوى ومكونات عديدة للشعب العراقي.. وبعيدا عن المضاربات الأيدلوجية والسياسية نستطيع القول: إن الأوضاع السياسية والاقتصادية المزرية التي وصل إليها العراق وهو البلد العريق والثري، هي من جراء نظام الاستبداد والمركزية الشديدة التي كان يمارسها نظام صدام حسين في حكمه وإدارته للعراق. فاختزلت كل مكونات العراق وإمكاناته في دائرة بشرية وسياسية ضيقة.. فتراكمت الأخطاء، واستفحلت ممارسات النبذ والإقصاء والتهميش بدعاوى ومسوغات مختلفة.

فالاستبداد السياسي وما يتبعه من إدارة مركزية شديدة، هو الذي أوصل العراق اليوم إلى ما وصل إليه، من احتلال أجنبي، وأوضاع سياسية واقتصادية مهترئة وسيئة على مختلف الصعد والمستويات.

وبطبيعة الحال فإن استقرار العراق الجديد وخروجه من محنه وأزماته المزمنة، مرهون إلى حد بعيد على قدرة العراقيين الجدد على بناء نظام سياسي وإداري جديد، يعطي لكل مكونات العراق

المذهبية والقومية والدينية والعرقية دورها وحقوقها.. بحيث يكون العراق كدولة وسياسة واقتصاد وثقافة، هو تعبير عميق لكل أطياف الشعب العراقي ومكوناته المتعددة. والفيدرالية هي أحد المشروعات السياسية والإدارية المطروحة اليوم، لتجاوز مخاطر وسيئات الاستبداد والإدارة المركزية.. وانطلقت أطراف ومكونات سياسية عديدة في الساحة العراقية للتبشير بالحكم الفيدرالي والدعوة إلى هذا النظام، الذي ينهي كل تجارب الاستبداد التي عانى منها الشعب العراقي لعقود طويلة.

ونود في هذا الإطار أن نوضح رأينا ورؤيتنا حول مشروع الفيدرالية في العراق من خلال النقاط التالية:

1- نحن مع كل نظام إداري يعطي للناس حقوقهم، ويوسع من مشاركة الناس في إدارة شؤونهم وتسيير أحوالهم وأمورهم المختلفة. وصحيح أن الاستبداد السياسي الذي خلقه نظام صدام حسين هو المسئول الأول عن أوضاع العراق الحالية. فالشعب العراقي بكل قواه ومكوناته الأساسية، مع نظام سياسي وإداري جديد، يفسح المجال لكل مكونات الشعب العراقي لتحمل مسؤولياتها الوطنية. وهذا بطبيعة الحال ليس هو محل الخلاف في الساحة العراقية اليوم.. ونقطة الخلاف الأساسية كما يبدو لي في الساحة العراقية اليوم، هي في الأسس التي يقوم عليها نظام الفيدرالية. ونحن نقول: إن الخطورة الحقيقية التي تواجه الشعب العراقي اليوم، تتجسد في بناء نظام الفيدرالية على أسس طائفية أو قومية. فلا يمكن أن يقسم العراق على هذه الأسس. لأن هذا التقسيم لا يقود إلى الوحدة وبقاء العراق موحداً.. فنحن وببساطة شديدة مع نظام الفيدرالية الإدارية وضد الفيدراليات الطائفية أو القومية..

فمن حق المحافظات في العراق، أن تتوسع صلاحياتها الإدارية

والاقتصادية. ولكن من الخطورة بمكان حينما تترسم الفيدرالية على أسس طائفية أو قومية.. فمن حق الأكراد أن ينعموا بنظام سياسي وإداري ينهي وإلى الأبد مخاطر عودة الاستبداد والاستئصال القومي والعرقي.. ولكن الوصول إلى هذا الهدف النبيل، ليس بتفجير العراق وتفتيته على أسس طائفية وقومية. كما أنه من حق الشيعة في العراق، أن تتطور مناطقهم على مختلف الصعد والمستويات ويزداد مستوى الاهتمام التنموي والسياسي بمناطقهم.. ولكن هذا لا يتأتى إلا بنظام فيدرالي يقوم على أسس إدارية وليس طائفية أو قومية.

فالفيدرالية الإدارية هي أقرب الصيغ لتحقيق مفهوم العدالة السياسية والتنموية في العراق.. وهي الصيغة التي تحافظ على وحدة العراق وتلاحمه الداخلي. أما الفيدرالية القائمة على أسس طائفية أو قومية، فهي حقيقة تهدد نسيج العراق الاجتماعي ووحدته الداخلية. لذلك فإننا ندعو كل القوى السياسية العراقية إلى الوقوف عن تسويق فيدراليات الطوائف والقوميات في العراق.. ويساهموا في بلورة خطاب سياسي حقيقي يتجه إلى تأسيس فيدرالية إدارية تحول دون عودة الحكم الاستبدادي للعراق، وتشجع كل المكونات والتعبيرات للمساهمة الفعالة في العملية السياسية القائمة اليوم في العراق.. فنحن نعتقد أن وحدة العراق اليوم، لا يمكن صيانتها إلا بفيدرالية إدارية، لا تهميش فيها لأحد، ولا إقصاء لأي طائفة أو قومية في العراق. فالعراق لكل أبنائه ومكوناته، ولن تقوم له قائمة إلا بمشاركة الجميع في بنائه وتعميره.

2- تحاول بعض الأطراف السياسية في العراق، رفض مشروع الفيدرالية بكل مستوياته في العراق، بدعوى أن هذا المشروع يهدد وحدة وعروبة العراق.. وفي تقديرنا أن الذي يهدد وحدة وعروبة العراق هو الاستبداد السياسي، الذي يلغي حقائق التعددية الموجودة

في الساحة العراقية.. إننا نعتقد بأهمية أن تقوم كل الأطراف العراقية بإعادة صياغة رؤيتها وفهمها للوحدة الوطنية في العراق.. فالوحدة في العراق لا تعني ممارسة القمع والإقصاء بحق بعض التعبيرات والمكونات. وعروبة العراق لا تتلاشى إذا ساهم غير العرب من العراقيين في إدارة شؤون بلدهم.

فالوحدة في العراق لن تتعزز، إلا بإفساح المجال القانوني والسياسي لكل الأطراف للمساهمة في بناء العراق وإدارته. فالوحدة في العراق هي مطلب وهدف الجميع، ولا أعتقد أن وجود نظام إداري وسياسي لا مركزي سيضر بالوحدة الوطنية، بل قد يوفر لها معطيات جديدة تعزز من قوتها وصلابتها.

فالوحدة الوطنية اليوم في العراق، لا تحمى بمقاطعة العملية السياسية بل بالمشاركة فيها والتفكير المشترك لبناء رؤية إدارية وسياسية جديدة، تستوعب كل الأطراف والمكونات وتتعامل معهم بعيدا عن عقلية الاستئثار والاستفراد بالسياسة والثروة.. فالعراق الجديد الذي يحفظ استقرار نفسه، ويساهم في حفظ الاستقرار الإقليمي، هو ذلك العراق الذي يشترك جميع أبنائه ومكوناته وتعبيراته في الحكم والإدارة وتسيير شؤونه العامة.. فقد ولى زمن الاستفراد والاستبداد والاستئثار في العراق.. ولا يمكن لأي طرف أن يحكم العراق بوحده. فهو (أي العراق) بلد الجميع واستقراره وأمنه بحاجة إلى مشاركة الجميع على مختلف الصعد والمستويات. فالوحدة لا تعني أن تتمركز الإدارات والقرارات والمشاريع في بقعة جغرافية أو اجتماعية واحدة، فهذه السياسة هي التي أضعفت العراق وأهدرت ثرواته، وأضاعت فرص تقدمه الحقيقية.

فالعراق اليوم بحاجة إلى رؤية جديدة لحماية وحدته وتصليب تضامنه الداخلي. هذه الرؤية لا تقوم على الاختزال أو النبذ والإقصاء

بل على المشاركة واحترام التعددية وصيانة حقوق الإنسان.

3- إن النخب السياسية العراقية اليوم، معنية بشكل مباشر لممارسة القطيعة مع ثقافة العنف وفض الاختلافات والصراعات السياسية بوسائل الاغتيال والتفخيخ والتفجير .فالقوة الحقيقية اليوم في العراق لا تحمى بالاغتيال والتفجيرات، بل بالتوافقات السياسية العميقة بين مختلف الأطياف والمكونات.

وفي تقديرنا أن المدخل الحقيقي اليوم لاستقرار العراق وصيانة أمنه، هو في أن تنبذ كل النخب السياسية لغة القوة واستخدام السلاح في حسم الصراعات والاختلافات السياسية.. وبدون ذلك ستراكم المشاكل، وتستفحل الأزمات، وسيضيق أفق الحل السياسي في العراق.. والفيدرالية اليوم لا تعني فرض الأمر الواقع، أو استخدام لغة التهديد والتخويف للقبول بهذا النظام الإداري - السياسي.. وإنما هي تعني وبشكل مباشر المزيد من التوافقات السياسية وخلق أجواء من الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف والمكونات.. وهذا يقودنا أيضاً إلى ضرورة القول: إن كل النخب السياسية العراقية اليوم، بحاجة إلى رفع الغطاء السياسي عن كل العمليات الإرهابية التي تجري اليوم باسم مقاومة المحتل.

فقتل الأبرياء في العراق ليس مقاومة، وتخريب البنية التحتية للعراق، ليس وسيلة لخروج المحتل. بل هي عمليات إرهابية تزيد من عمر الاحتلال للعراق وتفاقم من محن وأزمات الشعب العراقي.

والنخب السياسية العراقية بكل أطيافها وعناوينها بحاجة أن تقف اليوم وقفة شجاعة وتاريخية تجاه هذه العمليات التي تستهدف الأبرياء والبنية التحتية للعراق.. فقتل الأبرياء ليس مقاومة ولا يخرج الاحتلال، وتفجير دور العبادة لا يفضي إلى الحفاظ على وحدة وهوية العراق.. فكل العمليات التي تستهدف أبناء الشعب العراقي،

تطيل من عمر الأزمة وتزيد من التوترات والتناقضات الداخلية. ولعل الخطوة الأولى لإيقاف نزيف الدم العراقي، أن تعلن كل القوى السياسية وبلغة لا لبس فيها عن إدانتها واستنكارها وتحريمها لهذه العمليات الإرهابية.

وجماع القول: إن استقرار العراق اليوم، بحاجة إلى نظام سياسي - دمقراطي. وإننا مع الفيدرالية الإدارية، ولا نرى في الفيدرالية القومية أو الطائفية قدرة على صيانة وحدة واستقرار العراق.

معاً ضد الفتنة الطائفية في العراق

تثير الأحداث والتطورات الأخيرة في المشهد العراقي، الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول طبيعة العلاقة بين الطوائف والمذاهب الإسلامية هناك. إذ تطورت الأحداث بشكل دراماتيكي، وأضحى المشهد برمته يعيش الخوف الحقيقي من اندلاع حرب طائفية أو أهلية في بلاد الرافدين. هذا البلد الذي يفتخر كل أبناءه، أن العلاقات الاجتماعية والثقافية بين مختلف المكونات والتعبيرات، هي علاقات إيجابية وبعيدة كل البعد عن حالات ومظاهر الاحتقان الطائفي والفئوي.

ولكن طبيعة المخططات المرسومة للعراق؛ والتداعيات الخطيرة للأحداث ينذر بخطر الانفجار الطائفي. وأمام تسارع هذه الأحداث، باتجاه لا يقبلها العراقيون أنفسهم، من الضروري الوقوف بعمق تجاه الأحداث والتطورات الأخيرة، ومعرفة الجهات والأعمال التي تغذي حالة الاحتقان وتدفع الأمور باتجاه الصدام والتناحر الأهلي – الداخلي.

وفي هذا السياق من المهم القول: إننا نقف وبحزم ضد كل محاولات إشعال فتنة طائفية في العراق، وندين أية ممارسة تغذي هذا الاتجاه سواء صدرت من جهة سنية أو جهة شيعية. إننا ندرك خطورة الأحداث الأخيرة في العراق، ونعتقد وبشكل جازم إننا بحاجة للوقوف ضد كل الممارسات التي تستهدف الرموز الدينية والمقدسات عند كل طرف أو طائفة في العراق.

ومن الخطورة بمكان أن ننجر وراء اصطفافات طائفية تزيد النار

اشتعالا وأوارا. لذلك فإننا نقول وبعبارة صريحة لا لبس فيها إننا ضد كل ممارسة تسيء إلى المقدسات سواء صدرت من جهة عراقية شيعية أو جهة عراقية سنية. فالممارسات الطائفية والمشينة والمسيئة للمقدسات لا تبرّر وينبغي الوقوف ضدها بصرف النظر عن القائم بها.

ووجود ممارسات وتصرفات ذات طابع طائفي في العراق، ينبغي أن لا يدفع النخب الإسلامية والعربية في العالمين العربي والإسلامي إلى الاصطفافات الطائفية والتمترس بالعناوين الضيقة، ويعمل كل طرف على تبرير الأعمال والممارسات التي تجري في بلاد الرافدين. إن مخاطر الفتنة الطائفية في العراق، تحملنا مسؤولية إضافية باتجاه الإصرار على الخروج من تلك الخطابات والممارسات الطائفية والتي لا تخدم في المحصلة النهائية إلا أعداء الأمة.

من هنا وقبل أن تتطور أحداث العراق، باتجاه لا يحمد عقباه من الضروري إدانة كل الممارسات الطائفية ورفع الغطاء الديني والشرعي عنها. ونبتعد كل البعد عن محاولات التبرير والتسويغ. فكل الممارسات الطائفية في العراق مدانة ومستنكرة وينبغي أن لا ننجر وراء الاصطفافات الطائفية، بحيث يعمل كل طرف على تغطية وتبرير بعض الممارسات التي تجري في العراق.

وأكرر القول هنا أن كل الممارسات الطائفية لا دين ولا مذهب لها، لذلك فهي مدانة بالمطلق وينبغي الوقوف ضدها بحزم.

ونقول لكل أهلنا في العراق، إن الانجرار والخضوع إلى المنطق الطائفي في التعامل مع الأحداث والتطورات يضر بالجميع ولا يخدم وحدة العراق والشعب العراقي.

وإن المطلوب هو التعالي على الجراح والآلام، من أجل سلامة العراق شعبا وأرضا. فالنزعات الطائفية لا يمكن مواجهتها حينما نخضع لمنطقها ومتطلباتها. لهذا فإن المطلوب ليس سيادة الرؤية

الطائفية لما يجري في العراق، بل تحمل مسؤوليتنا الدينية والأخلاقية لدعوة الجميع للخروج من نفق وشبح الحرب الطائفية وإدانة أية ممارسة تغذي احتمالات المواجهات الطائفية.

وفي هذا الإطار نود التأكيد على النقاط التالية:

نبذ الخطب التحريضية والتي تدفع الأمور بشكل أو بآخر إلى الاحتقان الطائفي، ليس في العراق وحده، بل في أغلب البلدان والدول العربية والإسلامية.

فالتحريض لا يعالج الأزمة، بل يزيدها اشتعالا، والاصطفاف الطائفي لا ينهي محنة العراقيين، بل يضيف إليها عناوين وقضايا تزيد من المحنة وحالات الالتباس والاحتقان. لذلك فإننا نحذر من كل خطب التحريض، التي تحاول أن تقرأ الحدث العراقي بوصفه صراعا طائفيا مفتوحا. لأن خطاب التحريض لا يعالج المشكلة بل يوسعها ويزيد من احتقان الشارع العربي والإسلامي.

من هنا فإننا نرفض خطب التحريض الطائفي سواء كانت من منبر مسجد أو من خلال شاشات التلفزيون. ونقول أن هذه الخطب لا تنهي المحنة العراقية، بل توفر لها حطبا جديدا للمزيد من الاشتعال. وحسنا فعلت دولة الكويت حينما أشارت في القانون الجديد للمطبوعات والنشر إلى تجريم كل من " يمس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو آل البيت أو زوجات النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو بأصول العقيدة الإسلامية بالطعن أو السخرية أو التجريح أو الرسم أو الصور أو بأي وسيلة من وسائل التعبير الواردة بهذا القانون "، كما جاء في المادة (19) من القانون الكويتي الجديد للمطبوعات والنشر.

فالظروف التي تعيشها المنطقة حساسة ودقيقة، وفي تقديرنا أن خطب التحريض تزيد الأوضاع سوءا وتدهورا. وإن المطلوب ليس

صناعة التحريض في المنطقة، وإنما تعزيز خطاب الاعتدال والوسطية، الذي يجنب المنطقة بأسرها الكثير من التداعيات والمخاطر.

لهذا نجد القرآن الحكيم ينهى عن الجدال والمراء، ولا يحب الاشتغال بما لا يجدي من القول ولا يفيد في إصلاح حال. يقول تبارك وتعالى ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ * فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لاَ حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ * وَالَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ (الشورى 14 – 16).

ويقول تعالى ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلاَ تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الحجرات 11).

ويقول المرحوم الشيخ حسنين محمد مخلوف في تفسير هذه الآية ما يلي: وفي هذه الآية إرشاد إلى أسمى التعاليم، وأشرف الآداب العامة بين أفراد الأمة وطوائفها، وهي تشير إلى معنى في البشر لا يكاد يخلو منه إنسان، ذلك هو اعتداد المرء بنفسه، وغفلته عن عيوبه، وميله إلى تحقير غيره والسخرية منه، فهي تنهى عن هذه السخرية، وتعالج مبعثها في نفس فاعلها بإثارة الشك في مقاييسه وأحكامه، وبيان أنه قد يكون مخطئا فيحسب أنه خير من فلان بينما الواقع أن فلانا خير منه، وهذا من شانه أن يهذب النفوس، ويكفكف من غلوائها، ويقطع كثيرا من أسباب الحقد والضغائن، ولو طبقه أهل العلم والرأي وأصحاب المذاهب فيما بينهم، لما

استطاع التعصب أن يطل برأسه، ولما تراشق المختلفون بسهام التجهيل والتكفير والتضليل وأمثال ذلك مما هو منبعث عن الاعتداد بالنفس والسخرية من الآخرين.

إننا على الصعيد الواقعي لا نستطيع أن ننهي كل خلافات الأمة الداخلية، ولكن من الضروري أن نفرق بين خلاف تمليه طبيعة التفكير وتقتضيه سنن الاجتماع وهذا ما نقبله ونراه طبيعيا في حياة الأمم والشعوب. وهناك خلاف يصطنع اصطناعا ونحن نرفضه ونأباه.

إننا نرحب بالتعدد المذهبي، لأنه وليد آراء اجتهادية مرجعها الكتاب والسنة أو ما أعطاه الكتاب والسنة قوة الحجية. تلك هي خلافات المسلمين، على حد تعبير الشيخ محمد تقي القمي، وهي في باطنها تشير إلى الوحدة لا إلى التفرقة، وتنبئ عن الاجتماع لا عن التشتت. وما دام الحق هو المبتغى فالوصول إليه ليس بعسير. إذا نظر كل فريق نظرة هادئة إلى ما عند سواه، فإن اقتنع بوجهة نظره فبها ونعمت، وإلا عذره فيما ثبت عنده واحترم رأيه فيه.

أما الخلاف الذي لا نرحب به ولا نقبله، فهو الخلاف الذي تمليه الكراهية والبغضاء، وتغذيه الشبه والأوهام، ويوجد البلبلة في صفوف الأمة، ويؤدي إلى تفريق كلمة المسلمين.

من هنا وحتى يتجاوز المسلمون جميعا، مخاطر الفتنة الطائفية التي بدأت تلوح نذرها في العراق، أن نسعى إلى الوحدة التي لا تحارب الفروقات والتباينات الطبيعية، بل تحارب تلك الفروقات التي توهن المسلمين وتشتت موقفهم، وتجعلهم عرضة للاختراق من كل حدب وصوب.

وإن تجاوز مخاطر هذه الفتنة، يتم إذا أحسنا التعامل مع الاختلافات الموجودة بين المذاهب الإسلامية. وحسن التعامل لا يعني نفي هذه

الاختلافات، بل يعني معرفة جذورها والعمل على جعلها وسيلة للتكامل والإثراء المعرفي والفقهي، وليس مجالا للتطاحن والتناحر.

إذا كان التناحر والتنازع والتقاتل بين المسلمين من المحرمات والكبائر، فإن كل ما يقود إلى ذلك من قول أو فعل فهو محرم، ويدخل في خانة تهيئة المناخ لاقتتال المسلمين مع بعضهم. لهذا فإننا يجب أن نرفض كل الممارسات والأقوال التي تقود إلى الفتنة والتقاتل بين المسلمين، كما نعمل على إشاعة روح الأخوة والمودة بين المسلمين.

فالعراق لجميع العراقيين، ولا يمكن أن تستقر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، بإقصاء مكون من مكونات المجتمع العراقي أو تغييب فئة من فئات الشعب العراقي، وإنما بإشراك الجميع في البناء والإدارة وتسيير الشؤون العامة.

وإن مسؤوليتنا جميعا في خارج العراق، تتجسد في تشجيع العراقيين على التوحد ونبذ كل ما يفرقهم وتعزيز خطاب الوسطية والاعتدال في الأمة، ونبذ كل ما يشين ويسيء إلى وحدة الأمة وتلاحمها الداخلي.

كيف ندعم العراق

لا شك أن العراق هذا البلد العريق بتاريخه وحضارته، والحي بشعبه المتميز، يعيش منذ سنين محنة صعبة، حيث القتل اليومي والتدمير المنهج لمنجزاته ومكاسبه وبنيته التحتية. فنشرات الأخبار ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق، وهي مليئة بأخبار القتل والتدمير التي تجري على أرض الرافدين. ولا يمر يوم علينا، إلا ونجد أن الخبر العراقي هو الذي يتصدر نشرات الأخبار، وأن مضمون هذه الأخبار هو المزيد من سفك الدم العراقي. أقول أن هذه المحنة التي يمر بها العراق اليوم، لا ترضي أحدا، وتستفز الأصم من الناس فما بالك بالمتابع للشأن العراقي والحريص على شعبه وأمته.

ولكن هل فداحة المأساة العراقية، تبرر لنا صب الزيت على النار ودعوة العراقيين إلى قتل بعضهم البعض. لا شك أن العراق بحاجة إلى دعم كل العرب والمسلمين، ولكنه الدعم الذي يساهم في إيقاف المحنة، ويساعد على إنهاء مسلسل سفك الدماء العراقية. ولكن الدعم الذي يتجسد في تشجيع العراقيين على قتل بعضهم البعض، وتمزيق لحمتهم الداخلية، وتأليب الطوائف على بعضها البعض، فإنه على العكس من ذلك تماما. حيث أن هذه النوعية من الدعم، تديم المحنة العراقية، وتوفر كل الأغطية اللازمة لاستمرار سفك الدم العراقي.

إننا مع دعم العراق، ويؤلمنا ما يجري في العراق، ونتطلع إلى ذلك اليوم الذي يعم الأمن والاستقرار العراق.. ولكن تطييف المحنة العراقية، وإعطاءها بعدا مذهبيا صارخا، يضر بحاضر العراق ومستقبله، ولا يفضي إلى معالجة سريعة للمحنة العراقية.

إن سفك الدم العراقي جريمة، سواء صدرت هذه الجريمة من طرف شيعي أو سني أو كردي؛ وإن إنهاء المحنة العراقية، لا يتم بتأليب العراقيين على بعضهم البعض، بل بالبحث معهم عن سبل عملية لوقف نزيف الدم، وخلق التوافق السياسي الضروري بين مختلف مكونات وتعبيرات الشعب العراقي.

ويخطأ من يتصور أن الصورة المثلى لدعم العراق، هي في تأليب بعضه على البعض الآخر. لأن هذا التأليب يحول العراق بأسره إلى كرة نار، لا تحرق العراق فحسب بل قد تتعداه لا سمح الله إلى كل المنطقة.

صحيح أن الاقتتال الطائفي الحاصل اليوم في العراق، يزعجنا ويستفزنا على كل المستويات. ولكن من قال أن لغة التأليب والتحريض هي التي ستنهي هذا الاقتتال. إننا نعتقد أن هذه اللغة وهذا الخطاب التحريضي والتمزيقي للعراق، يهدد وحدة العراق، ويشعل أزمة العراق ويدخلها في أتون أزمة مذهبية خطيرة لا يعلم أحد مداها.

لهذا كله ومن أجل العراق أرضا وشعبا، ومن أجل مساعدته للخروج من محنة الاحتلال التي يتعرض لها، بحاجة أن نفكر مليا في كيفية دعم شعب العراق في محنته الحالية. فليس مطلوبا من الشيعي في خارج العراق، أن يصطف مع شيعة العراق بمقدار ما هو مطلوب منه أن يصطف مع العراق كله بكل فئاته وشرائحه. وليس مطلوبا من السني في خارج العراق، أن يصطف مع سنة العراق، بمقدار ما هو مطلوب منه أن يصطف مع العراق كله.

فالاصطفافات الطائفية خارج العراق، تضر بالعراق، ونحن أحوج ما نكون اليوم إلى خلق كتلة دينية وسياسية عربية وإسلامية مشتركة للقيام بمبادرات تساهم في حقن الدماء العراقية ووقف

الاقتتال الطائفي. فما يجري في العراق يؤلمنا جميعا، وليس من صالح العراق والمنطقة بأسرها أن نزيد حالات الاحتقان الطائفي. بل المطلوب خلق مبادرة سنية – شيعية من مختلف المناطق والبلدان، تأخذ على عاتقها مساعدة الشعب العراقي على الخروج من محنته، والوقوف بحزم ضد كل أشكال الاقتتال والاحتراب الطائفي. فالعراق لا يدعم بالمزيد من التشنج الطائفي والتحريض المذهبي، بل يدعم بذلك الخطاب الجامع الذي يتعامل مع العراق بكل فئاته وتعبيراته، ويسعى لضبط نزعات الاقتتال والفتنة لدى جميع الأطراف.

فنحن بحاجة اليوم إلى مبادرات وبيانات تحقن الدم العراقي ولا تحرض العراق على بعضه البعض. وإلى مساعدة العراقيين للتعجيل بتوافقهم السياسي لجدولة انسحاب قوات الاحتلال الأجنبي من العراق. فدعم العراق مطلوب، ومساعدة الشعب العراقي في محنته ضرورة دينية وأخلاقية وإنسانية، ولكن العراق بحاجة اليوم إلى الدعم الذي يوقف اقتتاله الداخلي وحربه الطائفية العبثية. ونحن مع كل مبادرة في هذا الاتجاه. أما المبادرات التي تساهم في زيادة وتيرة الاحتقان الطائفي، فإننا نحذر من خطرها ليس على العراق وحده بل على المنطقة كلها.

لهذا فإننا ينبغي اليوم لنا أن نذكر بعضنا البعض بأهمية الابتعاد قدر المستطاع عن نهج التحريض المذهبي الذي لا نجني منه جميعا إلا المزيد من الاحتقان والتدهور.

وحتى تكتمل رؤيتنا في هذا السياق، من الضروري القول: أن العراق لا يحكم بغلبة طائفة على أخرى أو قومية على أخرى. بل يحكم بمشاركة كل الفئات والمكونات. ويخطأ من يتصور أن بإمكانه أن يحكم العراق بوحده. فشيعة العراق بحاجة إلى سنته لحكم العراق. وعرب العراق بحاجة إلى كرده وتركمانه لحكم العراق. ولا مجال في

عراق اليوم لانتصار كاسح لأحد الأطراف. فكل الأطراف بحاجة إلى بعضها البعض لخلق نظام سياسي توافقي، يضمن مشاركة الجميع، ويصون حقوق ومكاسب الجميع.

فالعراق لا يحكم اليوم بالأكثرية والأقلية، وإنما بالتوافق بين جميع مكوناته وفئاته.

ولا تستطيع أي طائفة في العراق اليوم، أن تستفرد بحكم العراق حتى ولو كانت هي الأكثرية العددية في العراق. وبلغة أكثر صراحة، العراق لا يحكم بالشيعة وحدهم، حتى ولو كانوا هم أكثرية العراقيين. ولا يحكم بالسنة وحدهم حتى ولو كانوا هم عمق العراق العربي والاستراتيجي. ولا يحكم بالأكراد بوحدهم، حتى ولو كانوا هم تحت الحماية الأمريكية اليوم.

فالعراق من أقصاه إلى أقصاه يحكم بالتوافق والمشاركة العادلة والمتوازنة. ومهمة العرب والمسلمين الأساسية اليوم، ليس تحريض العراقيين على بعضهم البعض، بل تشجيعهم وحثهم على التوافق والاتفاق. وإننا ندعو جميع العراقيين إلى الإسراع في بناء توافقهم السياسي بعيدا عن لغة الغلبة والمغالبة. فالعراق يحتاج إلى جميع أبناءه وطوائفه، ولا يمكن لقافلة العراق أن تسير بعجلة واحدة.

من هنا فإننا مع دعم العراق، ولكنه الدعم الذي يفضي ويشجعهم على التوافق والوحدة، وليس المزيد من التحريض والاقتتال. والتوافق والوحدة هنا، لا يمكن أن تتم بغلبة طائفة على أخرى، وإنما بخلق توازن طائفي قادر على إدارة العراق وإخراجه من محنته الراهنة.

فالاقتتال المذهبي يستفزنا، وعمليات التطهير الطائفي تقلقنا. ولكن هذا القلق والاستفزاز ينبغي أن لا يقودنا إلى التحريض المذهبي والاصطفاف الطائفي. وإنما على العكس من ذلك تماما. حيث أن

المطلوب مساعدة العراق من هذه المحنة الطائفية بأقل الخسائر الممكنة. فليخرج الجميع من السجن الطائفي إلى رحاب الوحدة والتوافق والوطن الجامع لكل الأطياف والتعبيرات الدينية والمذهبية والقومية.

إن كل الدم العراقي حرام سفكه، ولا يجوز لنا من أي موقع كنا، أن نمارس التحريض أو تبرير عمليات القتل في العراق. ووجود دماء مسفوكة في العراق ظلما وعدوانا، لا يبرر لنا من أي موقع كنا فيه، أن نشجع على القتل والتدمير.

فلندعم العراق للخروج من محنته، وذلك عبر تشجيعهم على الوحدة والتوافق وبناء نظام سياسي عادل تشارك فيه كل قوى وتعبيرات العراق على حد سواء.

فالقتل لا يبرر القتل، والتحريض لا يقاوم بالتحريض المقابل، والتعدد الديني والمذهبي والقومي لا يدار بعقلية الاصطفاء والاستفراد والاستئثار، وإنما بنهج المشاركة والمسؤولية المفتوحة على كل المبادرات التي تنشد الخير والأمن والاستقرار للجميع.

وإن مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، لا يتم عبر تأجيج المشاعر الطائفية والمذهبية، وإنما عبر التعامل الحكيم والواعي مع الوجودات المذهبية في المنطقة. ويرتكب جريمة كبرى بحق الوطن والمنطقة، كل من يعتقد ويعمل على تأجيج الفتن الطائفية بدعوى مواجهة النفوذ الإيراني. وذلك لأن النفوذ السياسي لأي دولة لا يمكن مواجهته بالصراخ والعويل وتأجيج الفتن والتوترات المذهبية، وإنما تتم المواجهة بالبناء الوطني السليم، الذي يفسح المجال القانوني والسياسي والثقافي لكل التعبيرات والأطياف للمساهمة في البناء وتعزيز اللحمة الداخلية.

وجماع القول: إننا مع دعم العراق، ذلك الدعم الذي يساهم في إخماد الفتن ومعالجة كل التوترات المذهبية والسياسية وصياغة

الوفاق السياسي الوطني، الذي يخرج هذا البلد الشقيق والعريق من أتون القتل اليومي لأبنائه والتدمير الممنهج لبنيته التحتية.

إننا مع العراق الذي ينعم فيه جميع أبنائه بكل الحقوق والمكاسب، وعلينا أن نعمل على دعم الوفاق العراقي بكل مستوياته ودوائره.

إعدام صدام والقراءة المغلوطة

ذهلت وأصبت بالغثيان من جراء القراءات ذات الطابع الطائفي والموغلة في المذهبية لعملية إعدام صدام حسين. لا شك أن عملية الإعدام شابها بعض القصور، ووقعت في بعض الأخطاء سواء لجهة زمان إعدام صدام حسين، أو لجهة بعض المواجهات اللفظية التي جرت في المقصلة بين صدام حسين وبعض الحضور. ولكن هذه الأخطاء أو الخطايا لا فرق، لا تبرر بتاتا هذه القراءة الطائفية لحدث الإعدام. إذ انبرت العديد من الأقلام لوصف عملية الإعدام، وكأنها انتقام شيعي من السنة، وهذه هي الهدية التي يقدمها شيعة العراق إلى جميع المسلمين في عيد الأضحى المبارك.

أقول أن هذه القراءة الطائفية، أصابتني بالذهول والغثيان. لأنها قراءة شحنت النفوس وأججت المشاعر ووجهت سهام غضبها لطائفة مسلمة بأسرها. وهذه القراءة المشحونة بالرموز والإيحاءات الطائفية المقيتة، حولت صدام حسين في لحظة واحدة من طاغية وديكتاتور إلى بطل وشهيد. ومن شخصية ظالمة أوغلت في دماء السنة في العراق قبل أن توغل في دماء الشيعة، إلى رمز من رموز المقاومة والسنة في العراق.

وأنا في هذا المقال، لا أبرر الأخطاء التي وقعت فيها المحكمة أو طريقة إعدام صدام حسين. وأتفهم بشكل كامل كل ردود الفعل المتعلقة بطريقة وزمان إعدام صدام حسين. ولكن ما لا أتفهمه هو هذه القراءة الطائفية، التي تحمل الملايين مسؤولية هذا الخطأ أو هذه الخطايا.

إن هذه المواقف والآراء الطائفية والمطلقة، والتي تكيل التهم

الطائفية، وتنبري لاتخاذ مواقف طائفية – عدائية، هي في حقيقة الأمر ترتكب جريمة كبرى بحق كل المنطقة والشعوب العربية والإسلامية. لأنها توجه الناس وغرائزهم ونزعاتهم، تجاه المعركة الخطأ، وتشحن نفوس الناس وتؤلب مشاعرهم تجاه طائفة بأسرها، لا ذنب لها في كل ما جرى ويجري في العراق من أحداث وويلات.

فالاقتتال الطائفي في العراق جريمة، ومسؤوليتنا تجاه هذه الجريمة ليست تأليب السنة ضد الشيعة أو الشيعة ضد السنة، وإنما العمل على وأد الفتنة والقيام بمبادرات للمصالحة الوطنية في العراق. وإن توتير العلاقات الداخلية بين المسلمين، انطلاقا من أحداث العراق المدانة والمستهجنة، لا يخدم أحدا من أبناء الأمة، مهما كانت المبررات. وهي بالمناسبة هذه المبررات موجودة عند جميع الأطراف. ولا يجوز أن نحول خطأ أو خطايا مقصلة إعدام صدام حسين، إلى مناسبة لتوتير الأجواء الطائفية، أو قراءة هذا الحدث بوصفه حلقة من حلقات المؤامرة التي يحيكها الشيعة ضد المنطقة وشعوبها.

وينبغي أن لا تنسينا هذه الأخطاء، حقيقة صدام حسين وجرائمه، التي لم تكن خاصة بالشعب العراقي، وإنما طالت كل شعوب المنطقة.

فلا ننسى احتلال الكويت وتشريد أهله وتدمير خيراته، ولا ننسى معركة الخفجي التي لولاها لدخل الجيش العراقي أراضي المملكة واحتل بعض أراضيها، ولا ننسى الصواريخ التي استهدفت العاصمة الرياض.

فصدام حسين مجرم وطاغية، وهو المسئول الأول عن احتلال العراق، وإطلاقه (39) صاروخا على الكيان الصهيوني لم تقتل إلا عجوزا إسرائيلية، لا تنسينا جرائمه والتي كان آخرها تسليم العراق وبدون قتال ومواجهة ومقاومة إلى القوات الأمريكية. فلا يتحول

هذا المجرم بخطأ هنا أو خطيئة هناك إلى بطل وشهيد ورمز من رموز السنة والمقاومة والعرب في العراق. فصدام لا يمثل السنة، حتى ولو عمل البعض لإرباك الساحة على إثبات ذلك. والخطايا التي ارتكبت أثناء عملية الإعدام، لا تمثل الشيعة حتى ولو قام بها بعض أفراد هذه الطائفة.

فلنكف عن هذه القراءات الطائفية، التي تؤجج النفوس والمشاعر، وتهيأ الأجواء لمعارك ومواجهات طائفية لا تخدم أحدا، بل تهدد أمن واستقرار المنطقة كلها. فالقراءات الجاهزة ذات الطابع الطائفي للأحداث السياسية ذات الظروف والمتغيرات الخاصة، لا توصل إلى الحقيقة، لأنها قراءات منحازة سلفا، وتعمل على خدمة أجندة خاصة، ليس لها علاقة سوية بالقراءة الموضوعية للأحداث والتطورات السياسية. فلا يعقل أن يتحول الاحتلال الأمريكي للعراق، وهو الذي أسقط صدام حسين وفكك نظامه الأمني والعسكري، إلى رؤوف بصدام قبل إعدامه، ويتحول ضحايا صدام حسين إلى قتلة ومجرمين. إننا مع إيماننا بحصول بعض الأخطاء في عملية الإعدام، من ناحية وقت وزمان الإعدام، إلا أننا من الضروري أن نتفهم مشاعر هؤلاء الضحايا، الذين لاقى أهلهم وذويهم من نظام صدام حسين كل الويلات والمحن. فلا ننتظر من الضحية أن تحزن حينما يقتل جلادها.

حتى الشعب الكويتي الذي احتلت أرضه من قبل صدام حسين فرح بالإعدام، وتغاظى عن بعض الخطايا. ولم توصف هذه الفرحة الكويتية بأوصاف طائفية مقيتة. وما كتب في الصحافة الكويتية بعد إعدام الطاغية صدام حسين، يفوق ما كتبته الصحافة العراقية، ومع ذلك لم تتجه الآراء صوب تقويم الفرحة الكويتية.

لهذا فإنني أقول: أن التوظيف الطائفي لعملية إعدام صدام

حسين ، ليس توظيفا بريئا ، وتشوبه الكثير من الأسئلة المتعلقة بالمصلحة والغايات المرسومة لعملية التوظيف ذات الطابع الطائفي. بل إننا نعتقد أن هذه القراءة الطائفية مغلوطة وظالمة للأسباب التالية:

إن صدام حسين لم يعدم بأيادي شيعية فقط، بل اشتركت أطراف سنية وكردية عراقية في قرار الإعدام. فغالبية القضاة الذين حكموا على صدام حسين بالإعدام بجريمة أحداث الدجيل الذي راح ضحيتها (148) شخصا هم من أبناء السنة في العراق.

توظيف الغضب العربي والإسلامي بالاتجاه الخطأ. فبدل أن يوجه هذا الغضب باتجاه الاحتلال الأجنبي للعراق ومن مخاطره ومؤامراته، هو يتجه من خلال القراءة الطائفية لعملية الإعدام إلى طائفة بأسرها. هي أحد ضحايا نظام صدام حسين خلال العقود الثلاثة الماضية.

تراجع خطاب الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، لصالح الخطابات الطائفية — التقسيمية. ففجأة تناسى الجميع ضرورات الإصلاح ومطالبات الدمقرطة في العالمين العربي والإسلامي، وتوجه الجميع صوب النزاعات الطائفية، وضرورة الوقوف ضد التمدد الشيعي في المنطقة. وكأن هذا التمدد حقيقة قائمة.

فهذه القراءة الطائفية خاطئة وظالمة، لأنها تنقل شعوب المنطقة من موقع المطالبة بالإصلاح والديمقراطية إلى موقع الصدام الطائفي الذي لا يخدم إلا أعداء الأمة وخصومها الحقيقيين. فلماذا نقرأ مثلا الاختلاف أو التناقض في الخيارات السياسية بين بعض الدول العربية وإيران، قراءة طائفية. هذه القراءة التي تتعدى في تأثيراتها حدود إيران، وتتعامل مع المجتمعات الشيعية في الدول العربية وكأنها جاليات إيرانية.

فإيران كدولة وكمجتمع ليس كل الشيعة، وخياراتها السياسية

ليست ملزمة لشيعة المنطقة. فما المصلحة المتوخاة من خلط الأوراق، وإطلاق أحكام طائفية — مطلقة. فلا مشروع خاص للشيعة في أوطانهم، فهم مواطنون لهم ما للمواطنين وعليهم ما على المواطنين، وكل تطلعاتهم وطموحاتهم هو أن تزداد حقائق المشاركة والاندماج في أوطانهم. فالشيعة ليسوا حالة مضادة للمواطنة، بل هم جزءا أصيل منها. ووجود احتمالات التأثير الإيراني عليهم، يحمل شركاءهم في الوطن مسؤولية التواصل معهم ومنع هذا التأثير بوسائل حضارية، وليس اتهامهم ووصفهم بأوصاف غير لائقة.

فكل الشرائح والفئات معرضة للتأثير والتأثر من الخارج، ولكن هذا لا يعالج بالاتهام، وإنما بالعمل الحكيم الذي يسد الثغرات ويقوي عوامل الوحدة الداخلية.

فمجتمعاتنا متعددة ومتنوعة مذهبيا، ولا يصح التعامل مع هذه الحقيقة بعقلية الاتهام والتخوين. ووجود مواقف سياسية مختلفة، لا يبرر الاتهام، بل على العكس يحفز على التواصل والتفاهم والتلاقي وسد الثغرات.

لهذا كله فإننا ندعو إلى الحذر من القراءات الطائفية لأحداث المنطقة. لأن هذه القراءة تفتح جروحا عديدة في كل المجتمعات والمناطق. ولا يجوز لنا أن نهدد أمننا واستقرارنا بنزعات طائفية مشبوهة. والإنسان لا يحاسب سياسيا واجتماعيا على انتماءه الديني أو المذهبي أو القومي، بل يحاسب على خياراته وكسبه السياسي والاجتماعي.

لهذا فإن صدام حسين مجرم وطاغية، ويستحق الإعدام، ووجود أخطاء في عملية إعدامه سواء في الزمان أو في بعض الشعارات، لا يحول صدام إلى بطل وشهيد. فهو الذي أعدم الشيخ عبد العزيز البدري قبل أن يعدم السيد محمد باقر الصدر.

فلا ندخل المنطقة كلها في أتون التوترات المذهبية والطائفية، بدعوى الانتصار لصدام حسين. فهو لا يستحق منا إلا النبذ والنسيان، لأنه أضر بنا جميعا، وأدخل المنطقة كلها في أتون حروب ومواجهات، قتلت الآلاف ودمرت البنية التحتية وأهلكت الحرث والنسل.

والصوت الطائفي المرتفع المدافع عن صدام حسين، قد يخدم بعض الأطراف تكتيكيا في ظل هذا الجو المشحون والمليء بالهواجس، إلا أنه يضر بالمنطقة كلها على المستوى الاستراتيجي. فلا تتحمل المنطقة حربا جديدة، وكل هذه التعبئة الطائفية هي بمثابة الحروب الأهلية الباردة التي قد تقود لا سمح الله إلى حروب وصدامات مباشرة.

فلنتقد إعدام صدام، ولكن خطيئة كبرى بحق الجميع حينما تقرأ عملية الإعدام قراءة طائفية مصحوبة بالشحن والتعبئة الخطيرة. لأن هذا الشحن يزرع بذور الفتنة في كل المنطقة.

وجماع القول: إننا نتفهم بعض ردود الأفعال على إعدام صدام حسين في يوم العيد، ولكن ما لا نتفهمه هو القراءة الطائفية المقيتة، التي تؤسس بشكل مباشر وغير مباشر إلى فتنة طائفية في كل المنطقة، لا يعلم إلا الله مداها وآثارها. فلنتق الله سبحانه، ونجنب المنطقة مقدمات حرب جديدة. فالمنطقة تمر بظروف خطيرة وحساسة، والإمعان في التحريض الطائفي، يزيد الأوضاع خطورة وصعوبة وتعقيدا. ولا خيار أمامنا إذا أردنا الأمن والاستقرار، إلا الابتعاد عن كل أشكال التحريض الطائفي، والتأسيس العميق لكل موجبات الوحدة والائتلاف في داخل أوطاننا.

والانتماء المذهبي ليس بديلا عن الانتماء إلى الأوطان. وإننا

نشعر أن الحضور المتضخم للمذاهب في الحياة السياسية العربية والإسلامية اليوم، هو حضور مؤقت ومرتبط بعوامل تاريخية – وسياسية. ولكن هذه العوامل لن تصمد طويلا أمام حاجة الجميع إلى الأمن والاستقرار على قاعدة الانتماء الوطني والمواطنة، وليس على أساس الانتماء المذهبي أو العرقي أو القومي. والاستقرار السياسي في العراق، مرهون على قدرة كل الفرقاء من الخروج من سجن الطوائف والمذهبيات إلى رحاب الوطن والمواطنة.

فالعراق لا يستقر ولا تستقيم حياته السياسية إلا بمشاركة جميع الأطراف في حكمه وإدارة شؤونه المختلفة.

العنف الطائفي في العراق

من حقنا كشعوب خليجية مجاورة للعراق، أن نقلق وتزداد مخاوفنا من جراء تصاعد العنف والاقتتال الطائفي في العراق.. لأن استمرار هذا الاقتتال سيحول المنطقة بأسرها إلى منطقة توتر دائم على أكثر من صعيد من جراء وتأثيرات طبيعة الاقتتال الطائفي واصطفافاته في المنطقة..ولكن هذا القلق من الحريق العراقي الذي يحصد يوميا العشرات من القتلى والمئات من الجرحى، لا يزول حينما نمارس عملية التهويل والتصعيد الطائفي والتخندق المذهبي. بحيث يتحول كل طرف في منطقة الخليج كمبرر ومفسر لعمليات القتل والتصفية الطائفية التي يمارسها كل الأفرقاء في العراق.

فحينما نتخندق طائفيا ونبرر الفعل الطائفي، لا يزول القلق المشروع الذي نعيشه جميعا، وإنما نحن بهذا العمل كمن يصب الزيت على النار، مما يؤدي إلى اتساع دائرة الحريق في العراق..

إن القلق المشروع الذي تعيشه شعوب المنطقة من جراء العنف المذهبي في العراق، لا يزول ويرتفع إلا بمبادرة خليجية رسمية وأهلية، تستهدف محاصرة هذا الحريق والضغط على كل الأفرقاء لإيقاف هذا الاقتتال العبثي والذي لا ينفع أحدا بل يضر حاضر العراق ومستقبله، كما يضر المنطقة على كل المستويات.. فالعنف الطائفي في العراق، هو بمثابة فتح بوابة جهنم على كل المنطقة. لهذا فإننا ينبغي أن نقف ضد العنف المذهبي في العراق. وندين كل عمليات القتل والتصفية على الهوية سواء صدرت عمليات القتل من أطراف وقوى شيعية أو سنية..فالاقتتال الطائفي في العراق جريمة ولابد أن تدان وتعرى هذه الجريمة بصرف النظر عن مرتكبيها.. فلنبتعد جميعا عن لغة (ولكن)

التبريرية والتسويغية لعمليات الاقتتال التي تجري في أرض الرافدين.. فالمسافة يجب أن تكون واحدة في إدانة العنف المذهبي في العراق. فكما ندين فرق الموت الشيعية التي تمارس القتل ضد أهل السنة في العراق، كذلك وبنفس الدرجة ينبغي أن ندين عمليات القتل اليومي التي تجري لأبناء الشيعة في العراق.. ولا يجوز لنا في هذا السياق أن نكيل بمكيالين فندين ما يناسبنا ونبرر ما لا يناسبنا..فالاقتتال الطائفي مدان ومستهجن ولا بد أن نقف منه موقفا موحدا، بصرف النظر عن الجهة المرتكبة لهذا الفعل الإجرامي..

وفي سياق بيان رؤيتنا من إدانة جريمة الاقتتال الطائفي في العراق، نود أن نؤكد على النقاط التالية:

في زمن الفتنة وفي وقت الاقتتال والنزاع المذهبي المسلح، تكون المسافة جد قصيرة بين الفتوى والقتل وبين التكفير وممارسة مقتضياته ومتطلباته.. لهذا فإننا أيضا بحاجة أن ندين ونستنكر كل فتاوى التحريض والتي تجيز القتل سواء صدرت هذه الفتاوى والآراء الشرعية من جهات ومرجعيات شيعية أو صدرت من جهات ومرجعيات سنية..

ففي زمن الاقتتال تتحول عمليات التحريض إلى مشاركة مباشرة في الاقتتال الطائفي. من هنا فإننا ندعو جميع المرجعيات والشخصيات الدينية السنية والشيعية إلى إدانة حالة الاقتتال الطائفي، والوقوف بحزم ضد كل عمليات التكفير والتحريض، التي تزيد من اشتعال الفتنة الطائفية، وتساهم بشكل أو بآخر في إدامة الاقتتال الطائفي في العراق.. فلا يجوز لنا أن ندين الاقتتال الطائفي في العراق في الصباح، وفي المساء نساهم في فتاوى التحريض والتكفير والتي تقود بدورها إلى ممارسة القتل ضد الآخر المذهبي.فوقف الاقتتال الطائفي في العراق، يتطلب من جميع المرجعيات والمؤسسات الدينية

والشخصيات الإسلامية، رفع الغطاء الشرعي عن كل عمليات القتل الطائفي. ونحن هنا ندعو جميع الشخصيات الإسلامية السنية والشيعية، إلى إدانة كل عمليات الاقتتال و القتل الطائفي، ورفع الغطاء الديني عن كل الجهات والقوى التي تمارس القتل المذهبي وتحرض عليه. فكما أن القتل الطائفي مدان ومستنكر، كذلك التحريض عليه أو الدعوة إليه مدانة ومستنكرة..

2- إن طبيعة الاقتتال الطائفي في العراق، ومتوالياته المختلفة، تحملنا جميعا مسؤولية العمل على تطوير العلاقات الداخلية بين المسلمين.. فاستنكار الاقتتال المذهبي في العراق مع أهميته وضرورته، إلا أنه بوحده، لا يبعد المنطقة عن التأثيرات السلبية لأحداث العراق. إننا أحوج ما نكون اليوم إلى مبادرات وخطوات تستهدف تعزيز العلاقة السنية - الشيعية في كل منطقة الخليج..فالمنطقة اليوم تحتاج إلى تحصين جبهتها الداخلية وسد كل الثغرات التي قد ينفذ إليها المتطرفون من كل الجهات. ولا خيار أمامنا لكل ذلك إلا بعقد العزم والعمل المتواصل من أجل بناء علاقات إيجابية متطورة بين السنة والشيعة في منطقة الخليج. إننا نرى أن منطقة الخليج مستهدفة في أمنها و استقرارها، ولا سبيل لإفشال هذا الاستهداف، إلا ببناء مبادرات وطنية وإقليمية تنشد تطوير العلاقات المذهبية وزيادة فرص اللقاء والتفاهم بين مختلف المكونات المذهبية في المنطقة.ونظرا لما تتمتع به مجتمعاتنا الخليجية من حقائق التنوع ووقائع التعدد المذهبي والفكري، فإن المطلوب وبالذات في ظل الظروف والتحديات الراهنة بناء علاقة صحية بين مختلف مكونات المجتمع الخليجي المذهبية والثقافية، وذلك من أجل صيانة الوحدة الوطنية، وإزالة كل العوامل والأسباب التي قد تضر بحاضر أوطاننا ومستقبلها. فالحريق العراقي المدان والمستنكر، يحملنا مسؤولية العمل باتجاه:

أ- خلق بيئة ثقافية واجتماعية للقاء والتعارف والتفاهم بين مختلف الجماعات المذهبية في منطقة الخليج.

ب- صياغة نظام العلاقة بين مختلف المكونات على قاعدة الاحترام المتبادل وصيانة حقوق الإنسان.

ج- تطوير العلاقة بين هذه التعدديات بما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة..

3- إن مقاومة الاحتلال الأجنبي، حق مشروع لكل الأمم والشعوب التي تتعرض لاحتلال أجنبي. والشعب العراقي لا يخرج عن هذا النطاق. فمن حقه المشروع أن يقاوم الاحتلال وأن يطالب بجلاء القوات الأجنبية عن أرضه.. فكل الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، كفلت للشعب الذي يتعرض للاحتلال حق مقاومته ومجابهته.فما يمارسه الشعب العراقي في مقاومته للاحتلال الأجنبي، من الحقوق الأصيلة التي يمتلكها هذا الشعب.

ولكننا من حقنا أن نتساءل: هل من مقاومة المحتل، قتل الأبرياء والمدنيين من أبناء الشعب العراقي. إننا في الوقت الذي نرى أن من حق قوى الشعب العراقي المختلفة أن تقاوم الاحتلال الأجنبي، في ذات الوقت لا نرى من حقها قتل المدنيين من الشعب العراقي أو تدمير منشآته وبنيته التحتية. ولعلنا لا نجانب الصواب حين القول: أن الكثير من الالتباسات التي حدثت في مشروع المقاومة العراقية في مواجهة الاحتلال، هو حالة القتل اليومي التي كانت تمارس بحق المدنيين باسم المقاومة. إننا نشعر بأهمية أن تتبرأ المقاومة العراقية الحقيقية، من كل العمليات التي تستهدف قتل الأبرياء أو تدمير دور العبادة أو الأسواق في العراق. إننا مع مقاومة الاحتلال، ونعتبره من الحقوق الأصيلة لكافة قوى الشعب العراقي، ومن حقها أن تختار

الوسيلة المناسبة لها في مشروع مقاومة ومجابهة الاحتلال. ولكن ليس من حق أحد قتل الأبرياء في العراق باسم المقاومة.لأن هذا القتل هو جريمة بحق كل العراقيين.

من هنا فإننا ندين كل الأعمال التي تمارس باسم المقاومة وهي تستهدف المدنيين من العراقيين. وندين كل عمليات التخريب أو التدمير التي تتعرض لها المساجد ودور العبادة في العراق. فالمسجد له حرمته، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تدمير بيوت الله سبحانه وتعالى، سواء كان هذا المسجد لأهل السنة أو لأهل الشيعة. فالمقاومة لا تشرع قتل الأبرياء أو تدمير دور العبادة.

من هنا ومن أجل وقف الاقتتال الطائفي في العراق، ندعو إلى احترام دماء كل العراقيين والوقوف بحزم ضد كل من يحاول أو يقوم بسفك الدم العراقي أو ترويع الآمنين أو انتهاك بيوت الله في العراق. فكل هذه الأعمال هي أعمال إرهابية، ولا يصح بأي حال من الأحوال أن نسميها مقاومة. فالمقاومة هي التي توجه جهدها كله لمقاومة المحتل، أما قتل الأبرياء وتدمير دور العبادة وتخريب البنية التحتية فهو جوهر الإرهاب.وبون شاسع بين المقاومة والإرهاب.

تردد جميع الجهات والفئات العراقية، في أنها لم تعرف من قبل حالة الاصطفافات الطائفية الحادة التي تصل إلى حد الاقتتال والتطهير المذهبي. فقد عاش الجميع في علاقات ودية واحترام متبادل، وتم التداخل الاجتماعي بين مختلف مكونات الشعب العراقي. إلا أن الشعب العراقي في هذه الفترة يعيش محنة طائفية صعبة. ومن الضروري بالنسبة لنا وحتى تتضح العوامل والأسباب التي أفضت إلى ذلك، وألغت تاريخ طويل من الوئام المذهبي والاجتماعي.

إننا نعتقد أن التشكيلات الإرهابية التي وفدت إلى العراق من

بلدان عربية وإسلامية عديدة، والتي تتبنى نهجا تكفيريا وعنفيا، هي أحد المسئولين الأساسيين عن بروز حالة الاحتقان المذهبي والاقتتال الطائفي. لأن هذه التشكيلات الإرهابية والمحاربة في كل الدول العربية والإسلامية تقريبا، تبنت خطابا طائفيا وبلورت لنفسها هدفا خطيرا ألا وهو إشعال الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة في العراق.

ونحن هنا إذ ندين كل عمليات الاقتتال الطائفي في العراق، ندرك أهمية أيضا كشف كل الجهات والجماعات التي ساهمت في تأجيج الفتنة الطائفية في العراق..ولعل على رأس هذه الجماعات هي الجماعات الإرهابية التي بدأت تمارس القتل والإرهاب في كل مكان في العراق. وحولت الكثير من التجمعات الشعبية إلى هدف لمفخخاتها وقنابلها الحاقدة. ونحن نعتقد أن هذه الجماعات الإرهابية، وعبر عمليات القتل والتفجير والتي حصدت الآلاف من الأبرياء، استطاعت أن تجر قوى المجتمع العراقي إلى مربع الاقتتال الطائفي.. وخلاصة القول: أن الفتنة الطائفية التي يعيشها الشعب العراقي اليوم، هي وليدة عوامل وأسباب عديدة، داخلية وخارجية، سياسية وأيدلوجية. وإدانة هذه الفتنة تتطلب تعرية وكشف كل العوامل والجهات والجماعات التي ساهمت في تأجيج الفتنة الطائفية في العراق. وواهم من يعتقد أن زيادة وتيرة العنف والإرهاب، ستعيد عقارب الساعة إلى الوراء في العراق. فالعراق تخلص من نظامه الفاشستي، ومهما كانت التضحيات التي يقدمها الشعب العراقي. فإن هذا الشعب بكل مكوناته وتعبيراته، سيخرج من هذه المحنة وهو أقوى، وسيتمكن عبر نخبه الحية من الانتصار على كل عوامل القتل وأسباب الاحتراب الطائفي..فالعراق لن يعود إلى الديكتاتورية، ولن يحكم بالحديد والنار، وسيتمكن من بناء ديمقراطيته بمشاركة عادلة ومتوازنة من جميع فئات ومكونات الشعب العراقي.

وإذا أردنا المحافظة على وحدة العراق، فعلينا الوقوف بحزم ضد كل النـــزعات الطائفية التي تفتت شعب العراق وتمزقه ليل نهار. فرفض الاقتتال الطائفي في العراق، هو البوابة الواسعة للحفاظ على وحدة العراق. ولا يكفي هنا أن نعرف الهدف، وإنما من الضروري الالتزام بالطريق الموصل إليه.

الفصل الثالث

الوطن أولا

الأولويات الوطنية

ثمة حقيقة أساسية ينبغي أن ننطلق منها، وهي أن قوة أي مجتمع لا تقاس بمدى ما يمتلك من قدرات مادية أو سلع استهلاكية، وإنما بمستوى استقراره النفسي والاجتماعي ونظام العلاقات الداخلية الذي يربط بين مختلف مكونات المجتمع.

فحينما يكون نظام العلاقات الداخلي يشرع للقطيعة والجفاء والتباعد، فإن قوة المجتمع تتراجع لغياب الترابط العميق بين أبنائه ومكوناته، أما إذا كانت العلاقات الداخلية قائمة على الاحترام المتبادل والفهم والتفاهم وحسن الظن، فإن هذا المجتمع يتمكن من حماية نفسه ومكتسباته من كل الأخطار والتحديات. والذكر الحكيم يحذر من جملة عناصر أن تسود في المجتمع، وذلك لأن هذه العناصر تنخر قوته وتشتت مكوناته وتباعد بين أبنائه. إذ يقول تبارك وتعالى ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ (الحجرات 12).

فالانطباعات التي نحملها عن بعضنا البعض، ينبغي أن تكون منسجمة وتوجيهات قيم الإسلام العليا، التي تدعونا إلى اجتناب الظن. وإن انطباعاتنا ومواقفنا تجاه الآخرين ينبغي أن تكون مستندة ومنطلقة من أدلة وبراهين دامغة. والآية الكريمة تحذرنا جميعا من تشكيل قناعاتنا ومواقفنا من الآخرين من خلال الشائعات أو الحدس أو سوء الظن والتخرصات والمواقف المسبقة.

فالمطلوب دائما وفي كل الأحوال: إزالة كل الرواسب والعناصر

التي لا تؤدي إلا إلى تضعضع البناء الاجتماعي. لذلك نجد أن التوجيهات الإسلامية تحثنا على حسن الظن والاحترام العميق للآخر شخصاً وفكراً ووجداناً.. حيث جاء في التوجيه الإسلامي (ضع أمر أخيك على أحسنه، حتى يجيء ما يغلبك منه ولا تظنن بكلمة خرجت من فم أخيك المسلم سوءا وأنت تجد لها في الخير محملا).

فالقوة الحقيقية في المجتمعات، تقاس بمستوى العلاقات والروابط بين فئات ومكونات المجتمع الواحد.. فإذا كانت العلاقة سيئة، سلبية، قائمة على سوء الظن والاتهام والكراهية والحقد، فإن هذا المجتمع حتى لو امتلك العديد من الإمكانات والثروات، فإنه لن يتمكن من بناء قوته على أسس صلبة وعميقة. أما إذا كانت العلاقة بين مكونات المجتمع الواحد، قائمة على الاحترام والتفاهم والمحبة وحسن الظن فإن هذا المجتمع سيتمكن من بناء قوته على أسس صلبة وعميقة. ولن تتمكن تحديات الواقع ومخاطره من النيل من أمن واستقرار هذا المجتمع..

ومجتمع المملكة العربية السعودية، كبقية المجتمعات الإنسانية، يحتضن العديد من المدارس والمذاهب الفقهية الإسلامية، كما يزخر بالكثير من التوجهات الفكرية والمعرفية والسياسية. ونحن أمام هذه التعددية الفقهية والفكرية والسياسية، بحاجة إلى نظام علاقة إيجابي بين هذه المكونات والتعبيرات قوامها احترام التنوع في ظل الوحدة الاجتماعية والوطنية. وذلك من أجل وأد التوترات ومحاولات التمزيق ومخططات الفتن والتشظي، وذلك حتى تتحول هذه التعددية المذهبية والفكرية إلى رافد أساسي في تقوية المجتمع وإثرائه على الصعد الفكرية والثقافية والسياسية.

من هنا فإننا ينبغي باستمرار أن نولي أهمية فائقة وقصوى إلى طبيعة العلاقة بين مكونات المجتمع الواحد، ونعمل باستمرار على فحص هذه العلاقة، والسعي المتواصل لتنقيتها من كل الرواسب

والشوائب التي تلازم العلاقة وتدخلها في نفق غياب الوئام والتفاهم المتبادل.

لذلك فإن الأولوية الكبرى اليوم على الصعيد الوطني، هي تصليب وحدتنا الاجتماعية والوطنية، وذلك حتى نتمكن من مواجهة التحديات وتجاوز المخاطر التي تواجهنا في هذه اللحظة التاريخية العصيبة.. وهذا لا يتأتى إلا بنظام علاقات داخلية بين مكونات المجتمع والوطن على أسس أخلاقية ودينية ووطنية، نتمكن من خلالها من إزالة كل العناصر المسيئة للعلاقة الإيجابية بين مكونات المجتمع والوطن الواحد. وهذا يلزمنا جميعا بإطلاق مشروع حوار دائم ومتواصل بين مختلف الشرائح والمكونات، حتى نتمكن جميعا من تطوير مستوى التفاهم بين مكونات المجتمع. وإن الخلاف في القناعات والآراء والمواقف ينبغي ألا يدفعنا إلى أن نغلق أبواب الحوار. بل على العكس من ذلك، حيث أن وجود الخلاف بمختلف مستوياته، ينبغي أن يدفعنا إلى الحوار المستديم والتواصل الإنساني الذي يساهم في تعريف بعضنا البعض بأفكارنا وقناعاتنا.

فالخلاف وتباين وجهات النظر بين أبناء المجتمع والوطن الواحد، لا يشرع للجفاء والقطيعة، وإنما يحفزنا للمبادرة للانخراط في مشروع الحوار والتواصل، حتى نحافظ على أمننا واستقرارنا السياسي والاجتماعي. فقوتنا مرهونة بوحدتنا، ووحدتنا بحاجة إلى تنظيف بيئتنا ومناخنا وفضائنا الاجتماعي والثقافي والسياسي من كل الشوائب والأوساخ المعنوية، التي تفرق بين أبناء المجتمع الواحد، وتبني حواجز نفسية وعملية تحول دون التفاهم والتلاقي.. إننا اليوم لا نتمكن من إزالة رواسب الواقع السيئة، إلا بإزالة شوائب النفوس وأحقادها وأغلالها، لأنها هي التي تنتج باستمرار حقائق البغضاء والكره والتنافر. فليبدأ كل إنسان من نفسه، ويعرض قناعاتها

ومواقفها وأوضاعها على قيم الوحدة والألفة والمحبة، ويعمل بإرادة مستديمة على طرد كل العناصر السيئة التي قد تعشعش في نفسه وتحوله إلى كائن يمارس الحرب بكل صنوفها تجاه الآخرين.. فـ (أزل الشر من صدر غيرك بقلعه من صدرك).. فأمننا واستقرارنا ووحدتنا، بحاجة إلى ألفتنا ومحبتنا لبعضنا البعض وتجاوز حقيقي لكل إحن الماضي وسيئات الواقع.

وهذا بطبيعة الحال، لا يتأتى إلا بحوار داخلي عميق ومتواصل بين مكونات المجتمع المتعددة، حوار لا يتجه إلى المساجلة والمماحكة، وإنما إلى الفهم والتفاهم. حوار لا يشرع للقطيعة والتباعد، وإنما يؤسس للتلاقي وتنمية المشترك الديني والوطني والإنساني. حوار لا يجامل ولا يداهن، ولكنه يؤسس للاحترام والاعتراف بالآخر دون التعدي على حقوق الآخرين وقناعاتهم ورموزهم وشخصياتهم.

إننا أحوج ما نكون اليوم، للخروج من إحن الماضي، والانعتاق من أسر التخلف، والتحرر من الانطباعات المسبقة والمواقف الجاهزة التي تبرر لنا جميعا الفرقة والتشتت، وتؤسس للحقد والكره.

إن الأمن الاجتماعي والوطني اليوم، بحاجة إلى كل خطوة ومبادرة، تتجه صوب الآخر وتنسج علاقات إيجابية معه، على أسس الحق والعدالة والمساواة. إننا نفهم معنى الوحدة في المجتمع الوطني، من خلال فهم معنى التلاقي والاحترام والتفاهم بين شرائح المجتمع ومكونات الوطن. فالوحدة ليست مجرد شعار ويافطة، هي رسالة ينبغي أن تتجسد في واقعنا، ولا يمكنها أن تتجسد وتبنى إلا بالحوار والتلاقي والتواصل والتفاهم والاعتراف بالآخر المختلف والمغاير... إننا ينبغي أن نبني إنسانيتنا وأوضاعنا على أساس ألا نعيش الظلم والانحراف في أنفسنا وعلاقاتنا بالآخرين. لأن هذه هي بوابة الوحدة والأمن والاستقرار. وحينما نمارس العسف والظلم بحق المختلفين معنا

في الرأي والفكر، فإننا في حقيقة الأمر ندق إسفينا خطيرا في البناء الوطني والاجتماعي، فالاختلاف مهما كان شكله ونوعه، لا يبرر للإنسان ممارسة العسف والظلم تجاه المختلف معهم.

وعوامل الاختلاف وأسبابه، لا تنتهي وتندثر من ممارسة الظلم والعسف، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ أن هذه الممارسات تزيد الاختلافات اشتعالا، وتدخلها في دوائر جديدة تهدد أمن الجميع واستقرارهم. وقد آن الأوان بالنسبة لنا جميعا لفك الارتباط بين الاختلاف والشحناء والبغضاء.

فالاختلاف في الرأي والفكر والموقف، لا يبرر بأي شكل من الأشكال ممارسة الحقد وشحن النفوس بالبغضاء والكراهية. وقيم الدين والأخلاق الإنسانية، لا تقر هذه الممارسات والمواقف، التي تنطلق من رؤية ضيقة وموتورة للاختلافات والتنوعات المتوفرة في عالم الإنسان.. فالباري عز وجل يوجهنا إلى القول الحسن الذي ينطلق من نفس تحمل الحب والخير كله للآخر. إذ يقول تبارك وتعالى ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾.. (الإسراء 53). فلنقتلع الكره والبغض من عقولنا وقلوبنا ومشاعرنا، حتى نتمكن من تطهير واقعنا الاجتماعي من كل الأمراض والأوساخ، التي تضر حاضرنا وتهدد مستقبلنا.

وحتى ينجح الحوار الوطني، ويؤتي ثماره الوطنية المرجوة، بحاجة إلى توفير الشروط الثقافية والمجتمعية التالية:

1- الانخراط في مشروع الإصلاح الثقافي والفكري، لأنه لا يمكن أن ينجح الحوار والتواصل بين مكونات ثقافية تحمل في داخلها وتحتضن في مفرداتها بعض العناصر السلبية في العلاقة والموقف من الآخر.. وهنا أوجه دعوتي لكل الأطراف والمواقع لممارسة نقد ثقافي

صريح وشجاع لموروثاتنا الثقافية والاجتماعية وبالذات فيما يرتبط والعلاقة والموقف من ومع الآخر. حيث لا يمكن نجاح الحوار وتفعيل مفرداته في الواقع المجتمعي بدون عملية إصلاح ثقافي وفكري، تتجه إلى مراجعة جادة وجريئة لمواقفنا من الآخر. حيث إننا جميعا في بعض عناصر ثقافتنا وموروثاتنا الشعبية، نحتضن موقفا سلبيا من الآخر المختلف والمغاير.. وعملية الحوار الوطني، بحاجة إلى جرأة ونقد ثقافي ذاتي على هذا الصعيد، حتى نتمكن من طرد كل مكونات السلب في رؤيتنا وموقفنا من الآخر. ولا ريب أن النظرة الاصطفائية إلى ثقافاتنا وقناعاتنا المجتمعية، هو الذي يحول دون الانخراط الجاد في مشروع النقد والإصلاح.

وبدون عملية النقد والإصلاح الثقافي والفكري، تبقى دعوات الحوار والتواصل قشرية وبعيدة عن المسار المجتمعي الحقيقي.. إن الحوار والتواصل بين مكونات المجتمع والوطن الواحد، هو من الخيارات الاستراتيجية التي ينبغي أن نوفر كل الشروط المفضية إلى تجسيده في فضائنا الاجتماعي. وهذا بطبيعة الحال، بحاجة إلى مشروع إصلاح ثقافي، يتجه إلى إعادة صياغة ثقافتنا الوطنية والاجتماعية على أسس أكثر عدلا ومساواة واعترافا بالآخر واحتراما لكل أشكال وحقائق التنوع الموجودة في محيطنا الاجتماعي.

ففعالية الحوار الوطني، تتطلب عملية إصلاح ثقافي حقيقي، لطرد كل معوقات وكوابح الحوار من ثقافتنا وفضائنا الاجتماعي. فالإصلاح الثقافي الحقيقي، شرط جوهري ورئيس لنجاح مشروع الحوار الوطني.. إذ لا حوار فعال بدون نقد عميق لموروثاتنا الثقافية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في تكريس الجفاء والقطيعة بين مختلف مكونات المجتمع.

2- الموازنة بين نقد الذات ونقد الآخر، حيث أن العديد من الناس لا يحسن إلا نقد الآخرين وتحميلهم مسؤولية الفشل والإخفاق في العديد من الأمور والقضايا.. بينما حقيقة الأمر أننا جميعا وبدون استثناء نتحمل مسؤولية واقعنا وراهننا. وإذا أردنا التحرر من هذا الواقع، فعلينا أن نمارس نقداً لممارساتنا ومواقفنا وأفكارنا، كما نمارس النقد لأفكار الآخرين وممارساتهم ومواقفهم، وحيوية الحوار والتواصل دائما تنبع من عملية البحث الحقيقي الذي تبذله جميع الأطراف لمعرفة الحقيقة والوصول إلى صيغ عملية وممكنة وحضارية لإدارة الاختلاف والتنوع الموجود في الفضاء الاجتماعي .والخطر كل الخطر حينما نحمل الآخر كل شيء ونزكي ذواتنا ونخرجها من دائرة المسؤولية.. بينما المطلوب دائماً وأبدا محاسبة ذواتنا ومحاكمة قناعاتنا ومجاهدة أهوائنا، وذلك من أجل أن نتحمل مسؤولياتنا على أكمل وجه، لذلك يقول تبارك وتعالى ﴿...فَلاَ تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾.. (النجم 32).

والحوار الوطني اليوم يتطلب وبإلحاح شديد، من جميع الأطراف والأطياف أن يفحصوا قناعاتهم ويراجعوا أفكارهم ويمارسوا بصدق عملية نقد ذاتي، وذلك من أجل أن نتخلص جميعا من زوائدنا ومن رواسب التاريخ وأعبائه، وننطلق في بناء غدنا ومستقبلنا بعيداً عن الإحن والأحقاد والمواقف الجاهزة والمعلبة. ووجودنا الحقيقي سواء على المستوى الخاص أو العام، مرهون على قدرتنا على مساءلة واقعنا ومحاسبة أفكارنا وفحص قناعاتنا باستمرار. ونحن هنا لا ندعو إلى جلد الذات وتحميلها مسؤولية كل شيء، وإنما ندعو إلى الخروج من حالة النرجسية في النظر إلى ذواتنا وقناعاتنا العامة وبالخصوص فيما يرتبط بطبيعة العلاقة والموقف من الآخر.

فلنغسل قلوبنا ونطهر نفوسنا من نوازعها الشريرة والخبيثة، وندخل في رحاب الحوار برؤية وثقافة ونفسية جديدة.

نقد الفهم الآحادي

إن الدين الإسلامي بقيمه ومبادئه وتاريخه، حافل بالغنى والاتساع والتعدد. إذ إنه شكّل علامة فارقة ومنعطفاً ضخماً في التاريخ الإنساني قاطبة، ولا ريب أن العمل على حصر هذه القيم والمبادئ بفهم بشري واحد، من الخطايا والأخطار الكبرى التي تواجهنا اليوم. وقد كلفنا توجه بعضنا إلى فرض رؤيتهم وتفسيرهم الخاص للدين على المجتمع الكثير من المآزق والمخاطر.

وذلك لأن هذا الفهم الآحادي للدين يفقر قيم الدين، ولا يجعل المسلمين اليوم على تواصل رحب مع كل قيم وآفاق الدين الواسعة، لذلك فلا يمكن أن تختزل الإسلام بقيمه ومبادئه وثرائه المعرفي والإنساني والحضاري بفهم واحد ورؤية واحدة، لا تمتلك القدرة المنهجية والمعرفية على إدراك واستيعاب كل قيم الدين.

من هنا فإن من أهم خطوات الإصلاح الديني في مجالنا الوطني هو: القبول والاعتراف الصريح والتام بوجود قراءات متعددة للدين. وأن هناك تفسيرات ثرية لقيم الدين، نحن بحاجة إلى احترامها وفسح المجال لنتاجها ومنهجها للعمل في الاجتماع الوطني في مختلف الدوائر والمستويات.

وإن الوعي الديني السائد في كثير من صوره وأشكاله، هو أحد المسئولين المباشرين عن الاحتقانات الاجتماعية والسياسية والمآزق الوطنية. لذلك فإن عملية الإصلاح الوطني، بحاجة إلى ممارسة قطيعة فكرية وعملية مع مقولات الوعي الديني التي تغرس الفرقة والتشتت بدعاوى مذهبية أو طائفية، أو تمارس دور الوصاية والاحتكار لفهم قيم الدين. حيث إن كل فهم، لا ينسجم وتصوراتهم ينعت بالزيغ

والضلال والكفر. فلا يمكن بأية حال من الأحوال، اختزال فهم الإسلام في طريقة واحدة، وإصرار البعض على ذلك، وممارسة القهر والفرض والإكراه في سبيل ذلك، ساهم بشكل مباشر في تفاقم التوترات وازدياد المشكلات في الحياة الإسلامية ذات الطابع المذهبي والطائفي. ولقد كلف هذا النهج والمنحى الأمة والوطن الكثير من الإخفاقات والخسائر على المستويين الداخلي والخارجي. فبفعل هذه العقلية وممارساتها الخاطئة والعنيفة ورهاناتها البائسة، تحول الإسلام إلى عدو رئيس للكثير من الدول والأمم والشعوب، وبدأت من جراء ذلك تمارس مضايقات حقيقية على الوجود الإسلامي هناك.

وعلى المستوى الداخلي تحول هذا النهج إلى صانع للتوترات والأزمات والعنف. وبنظرة واحدة إلى مناطق التوتر والعنف والعنف المضاد في العالم الإسلامي، نجد أن لهذا النهج الإقصائي والعنفي دوراً في بروز هذه الأزمات والمآزق.

وعلى كل حال، إننا لا نستطيع أن نطور فهمنا ومعرفتنا لقيم الدين الإسلامي ودورها في الحياة العامة، دون ممارسة نقد حقيقي ونوعي تجاه الفهم الآحادي للدين، والذي يستخدم القهر والإكراه للخضوع والالتزام بقيم الدين.

إن الإصلاح الديني المنشود، يتطلع للوقوف بحزم ضد كل محاولات حصر الدين الإسلامي بفهم بشري واحد، وممارسة الإكراه في سبيل تثبيت هذا الفهم في الحياة العامة للمسلمين. وذلك لأن الفهم الآحادي للدين بكل توابعه وتأثيراته، هو صانع للفرقة والانشقاق والفتنة في الأمة، ولا يمكن الخروج من هذه المحن لا بنقد وممارسة القطيعة المعرفية مع كل المنهجيات والمحاولات التي تختزل الإسلام في فهم معين.

صحيح أن الدين الإسلامي يحتضن جملة من الثوابت لا يمكن

تجاوزها، ولكن فهم هذه الثوابت متعدد ومتنوع، ولا يمكن بأية حال من الأحوال إقصاء هذه الأفهام والرؤى من الدائرة الإسلامية. والذي يخالف هذا الفهم أو يقف منه موقف المناقض، لا يتهم بالضلال والزيغ والخروج على مقتضيات الصراط المستقيم. وذلك لأن هذا الفهم البشري لا يُلزم إلا أصحابه، وأية محاولة لإضفاء صفة الخلود على هذا الفهم، هو إدخال للمجتمع والأمة في أتون الصراعات الدينية والمذهبية.

من هنا ومن منطلق نقد الفهم الآحادي للإسلام، نحن بحاجة إلى إعادة بناء تصوراتنا الثقافية والاجتماعية عن الاجتهاد والتعدد الفكري والمذهبي والاختلاف والتنوع على أسس جديدة، يحتضنها المشترك الديني والوطني.

فالاختلاف ليس حالة مرذولة ومذمومة، وإنما المرذول والمذموم هو الفرقة والانقسام. والتعدد والتنوع المذهبي والفكري ليس زيغاً وضلالاً، وإنما هو من طبائع الأمور والحياة ومقتضيات مبدأ الاجتهاد الذي أقره الدين الإسلامي. وإن أية محاولة لقهرِ التعدد أو إقصاء التنوع، لا تفضي إلا إلى مزيد من التوترات والتشظي وغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وحرصنا على الوحدة ينبغي ألّا يدفعنا إلى ممارسة العسف والإكراه تجاه الآراء والقناعات المغايرة والمختلفة.

لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع الإصلاح الديني وتجديد الخطاب الإسلامي، هو رفض الرؤية الآحادية للإسلام، والتي تبرر لنفسها ممارسة العسف والإكراه وإطلاق أحكام القيمة تجاه غيرها من الرؤى والقناعات.

إن الفهم الآحادي للقيم والمبادئ، هو أحد البذور الأساسية لانتهاك قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسانية. وذلك لأن هذا الفهم

الآحادي يقود صاحبه إلى الاعتقاد الجازم بأنه هو وحده الذي على الحق وغيره يعيش الزيغ والضلال والانحراف. وهذا الاعتقاد بمتوالياته النفسية والسلوكية، هو الذي يساهم في دفع هذا الإنسان إلى ممارسة العسف والإكراه تجاه الآخرين وجوداً ورأياً وأفكاراً.

إن الرؤية الاصطفائية إلى الذات وما تحتضنه من معارف وعقائد ومواقف، هي التي تقود إلى انتهاك الحقوق والانتقاص من كرامة الآخر المختلف.

إننا هنا لا ندعو إلى جلد الذات أو تحقيرها، وإنما إلى مساواة الآخر بالذات، وإن الفهم الآحادي للدين والاعتقاد من قبل مجموعة بشرية أنها وحدها القابضة على الحقيقة والعارفة بقيم الدين وأهدافه، إن هذا المنحى يقود إلى تلغيم صيغ التعايش السلمي ومجالات التواصل الإنساني. لأن هذا الفهم يعيد ترتيب العلاقات والحقوق على قاعدة المنسجم مع هذا الفهم والمناقض والمخالف له.

وخلاصة الأمر: أن القضية الأساس التي ينبغي أن تتجه إليها جهود المصلحين والمفكرين، هي نقد الفهم الآحادي وتفكيك النظام المعرفي الذي يبرر ويسوغ لصاحبه ممارسة العسف والقهر ضد الآخر المختلف والمغاير.

وإن هذا النقد هو محاولة فكرية ومعرفية لتجديد أنماط الرؤية وقواعد الفهم، وفحص متواصل لفضح ادِّعاء القبض على الحقيقة وتفكيك مبررات ومسوغات التمايز والإقصاء.

لذلك فإن نشدان التجديد والإصلاح، يقتضي العمل بكفاءة عالية لتفكيك أسس الفهم الآحادي والعمل على تحرير المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي من كل أشكال الاستئثار والاستفراد والديكتاتورية، والتي تتغذى بشكل دائم من فهم آحادي مقيت.

والإصلاح الثقافي والفكري الذي نرى ضرورته، ونشعر بأهمية

تجاوز الكثير من معوقات التقدم، لا يعني رفض قيم الدين أو الخروج عن ضوابطه ومتطلباته. وإنما يعني إعادة تأسيس فهمنا للدين بعيدا عن الآحادية في التفكير والقشرية في الفهم والتعامل مع الاجتهادات الإنسانية في فهم الدين بعيدا عن التقديس الأعمى أو مفهوم الحقائق المطلقة. بل هي أفهام مرتبطة بزمان ومكان محددين وعلينا فهم هذه الاجتهادات واحترامها، ولكن دون إلغاء عقولنا أو التعامل مع تلك الاجتهادات وكأنها نصوص خالدة لا تقبل المناقشة والجدل والحوار.

فبدون تحرير وعينا وفهمنا من عوائق الجمود والحرفية والتأخر، لن نتمكن من الولوج في مشروع التقدم والتطور الإنساني والحضاري.

لذلك فإن الإصلاح الثقافي وتجاوز الفهم الآحادي والمتعسف لقيم الدين، من الضرورات القصوى التي تؤهلنا لبناء واقع مجتمعي جديد. فالكثير من متطلبات التقدم وعوامل الرقي، لا يمكن القبض عليها اجتماعيا، بدون عملية الإصلاح الثقافي التي تحرر الفهم والرؤية من الجمود والقشرية، وتعيد صياغة الوعي على أسس القيم الحضارية التي نادى بها الدين، وعمل من أجلها أهله عبر المسيرة التاريخية الطويلة.

وتفكيك أسس ومرتكزات الفهم الآحادي والمغلق، لا يتم بالرغبة والتمني المجرد، بل بالعمل المتواصل على صعد المعرفة والسلوك لإزالة كل الأغطية التي يختفي وراءها هذا الفهم الآحادي، الذي لا يغذي إلا الجمود والتطرف والغلو.

عديدة هي المؤشرات والمعطيات السياسية والثقافية والميدانية، التي تدفعنا إلى الاعتقاد بأن العمليات الإرهابية التي وقعت في بعض البلدان العربية، تقف وراءها جهة فكرية وسياسية واحدة وهي ما يسمى تنظيم القاعدة.

وهذا على المستوى الفعلي لا يعني أن الخلايا الإرهابية التي قامت ببعض هذه الأعمال التخريبية، هي على تواصل تنظيمي وحزبي محكم ووفق قنوات منضبطة مع قيادات التنظيم القاعدي. وإنما يبدو أن الأمور اتجهت وبالذات بعد حرب أفغانستان إلى أن المجاميع والخلايا العنفية والمتواجدة في بعض البلاد العربية والإسلامية أو بلاد المهجر بدأت بالتحرك انطلاقا من إيمانها الفكري والسياسي بالخط والتوجه الذي يمثله تنظيم القاعدة.

لذلك فإن تنظيم القاعدة هو بمثابة العنوان العام والعريض لجملة من خلايا التيار العنفي والتكفيري في الأمة. بحيث كل مجموعة أو خلية تنوي أو تقوم بأعمال إرهابية نسبت إلى تنظيم القاعدة، دون أن يكون لهذه المجموعة صلة عضوية بالتنظيم..

وبالتالي فإن تنظيم القاعدة هو عبارة عن مجموعة صغيرة من القيادات والكوادر والمقاتلين التي تربطهم مع بعضهم صلات عضوية، ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحرب أفغانستان ومتوالياتهما الأمنية والعسكرية والميدانية، ساهمت على المستوى الواقعي في قطع الخطوط التنظيمية. مما دفع قيادة التنظيم على الاعتماد على عمليات التحريض والتعبئة. وفي تقديرنا أن الكثير من

الأفراد والخلايا المتعاطفة اليوم مع القاعدة أو التي قامت ببعض الأعمال العنفية، هي من الخلايا الملتزمة فكريا وسياسيا بالقاعدة وليس تنظيميا.

ويبدو أن قيادات القاعدة ورموزهم المعروفة، اعتمدوا لتطوير هذه الحالة وهي (تشجيع الخلايا والمجاميع المتأثرة فكريا وسياسيا بها) للمبادرة للانخراط في العمل العسكري سواء ضد الأجانب أو الداخل العربي والإسلامي على العناصر التالية:

التواصل العام عن طريق الخطب والمنشورات والمحاضرات التي يلقيها رموز هذا التنظيم، وتبث عبر وسائل الأعلام أو شبكة الانترنت أو التوزيع الميداني. وهي محاضرات مليئة بثقافة التحريض ودعوة الشباب في العالم الإسلامي للاشتراك في الأعمال التي يقوم بها تنظيم القاعدة.

إعادة العلاقة الفكرية والميدانية مع بعض كوادر الجهاد في أفغانستان، والعمل على تشجيعهم وتعبئتهم للانخراط في مشروع تنظيم القاعدة.. ويبدو أن هذه الآلية من الآليات الحيوية التي اعتمد عليها تنظيم القاعدة في عملية الكسب الجماهيري..

البيئة الثقافية ــ الاجتماعية الحاضنة على نحو مباشر وغير مباشر لتيار العنف والتكفير الذي يجسده تنظيم القاعدة. حيث إننا نعتقد أن الكثير من المجاميع والخلايا التي قامت ببعض الأعمال والأنشطة الإرهابية، ليست على صلة عضوية ــ تنظيمية كاملة بالقاعدة، وإنما هي على صلة ثقافية وفكرية وسياسية.. بمعنى انتماءهما إلى مدرسة فكرية وتوجه ثقافي واحد.

وفي تقديرنا أن الخطر الكبير الذي يواجه أمتنا ليس من تنظيم القاعدة، وإنما من الأفكار والثقافة والقناعات التي تقف وراءه

وتنسجم مع خياراته وأفعاله، وهي لا زالت تمارس دورها التحريضي والتعبوي والتكفيري بدون أي إجراءات رادعة أو مراقبة أو محاسبة..

من هنا فإننا نعتقد أن القاعدة اليوم، ليس تنظيما مغلقا، وإنما هو عبارة عن بجاميع وخلايا متناثرة لا رابط تنظيمي بينهما، وأفراد ملتزمون بالخط والتوجه الذي يمثله تنظيم القاعدة.

والأعمال الإرهابية التي حدثت في بعض المناطق، هي عبارة عن مبادرات من هؤلاء الأفراد أو الخلايا الملتزمة فكريا وسياسيا وليس تنظيميا بتيار القاعدة.

وعلى ضوء هذه الرؤية، فإن مقاومة الأعمال الإرهابية والعنفية يتطلب القيام بالأمور التالية:

فسح المجال القانوني لكل القوى والتعبيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، لكي تمارس دورها التوعوي والتنويري في الأمة. وذلك لأن الخطر الحقيقي الذي يواجهنا، ليس العمليات الإرهابية، وإنما الفكر والثقافة التي تقف وراءها.

تصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبر الالتزام الجاد بمشروع الإصلاح السياسي الذي يوقف التراجع ويساهم في إصلاح الأوضاع الاجتماعية وتطوير المستوى الاقتصادي في المجتمع.

وذلك لأن تيارات العنف والإرهاب والجرائم المنظمة، تتغذى بشريا وممارسة من استمرار الأوضاع السيئة والمأزومة.

وأنه لا يمكن مواجهو هذه المخاطر، إلا بتدشين مشروع وطني، يستهدف تطوير الأوضاع والأحوال في مختلف الحقول والميادين.

من هنا فإننا نستطيع القول: أن مواجهة هذه الحالة الإرهابية المتشعبة والمتداخلة أفقيا وعموديا، لا يمكن أن يكون فقط بالوسائل

الأمنية الرادعة. وإنما من الضروري أن يسند الخيار الأمني مشروعا ثقافيا واجتماعيا، يستهدف تفكيك الأسباب الثقافية والاجتماعية التي تساهم في ولادة وبروز خيار العنف والإرهاب في المجتمع.

وفي هذا السياق من الأهمية بمكان أن لا نتردد ثقافيا واجتماعيا في الالتزام بكل مقتضيات محاربة الإرهاب بكل صنوفه وأشكاله.

فظاهرة العنف والإرهاب في بلادنا العربية والإسلامية، والتي تتستر بستار الدين، وتعمل وتمارس عملها الإرهابي الوحشي من خلال رؤية دينية خاصة، لا يمكن مواجهتها إلا بمواجهة ثقافية - اجتماعية شاملة، تطرد من فضائنا الثقافي والاجتماعي كل أسباب وعوامل الإرهاب، وتفكك كل الحواضن والحوامل التي تساهم بشكل أو بآخر في ولادة هذه الظاهرة الخطيرة والتي تهدد الأمن والاستقرار في كل دول المنطقة.

فلا يكفي في مواجهة هذه الظاهرة المدمرة والمتوحشة، أن نوصف أصحابها بالضالين والمارقين عن الدين، وإنما نحن بحاجة إلى مشروع وطني متكامل، يستهدف إنهاء كل الأسباب والعوامل التي نعتقد أنها تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في بروز ظاهرة الإرهاب في مجتمعنا.

تعميق مفاهيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي. لأنه لا يمكن مواجهة هذه الظاهرة والآفة الخطيرة، إلا ببناء ثقافي — اجتماعي متواصل، قوامه احترام التنوع وتعدد وجهات النظر وقيم التسامح وحسن الظن والابتعاد عن كل نوازع الإلغاء والإقصاء والتهميش وصيانة كرامة وحقوق الإنسان.

إن تعميق هذه القيم في فضائنا الاجتماعي، سيساهم في طرد كل العوامل الثقافية والاجتماعية التي تشترك في ولادة ظاهرة ونزعة

الإرهاب والقتل على الهوية. وحدها المعركة الشاملة، هي التي تمكننا من الانتصار على ظاهرة العنف والإرهاب.

ويبدو من خلال تداعيات الأعمال الإرهابية وتأثيراتها المتعددة، نستطيع القول: أن هذه الآفة ستعطل الكثير من مشروعات البناء والتنمية، وستضر بالاستقرار السياسي والاجتماعي للعديد من المجتمعات. لذلك فإن مواجهة هذه الآفة المواجهة الشاملة والجادة، من الأولويات التي ينبغي أن نعطيها الصدارة، حتى نتمكن من التخلص من هذه الظاهرة الخطيرة.

لذلك ينبغي أن تتجه كل الدوائر والمؤسسات، للمساهمة الجادة في هذه المعركة، لكي تتمكن من صيانة أمننا الوطني وحماية مكاسبنا من الضياع والاندثار.

فلا يمكن القضاء على الإرهاب، إلا بالقضاء على فكره وثقافته، لذلك فنحن أحوج ما نكون اليوم، إلى مشروع وطني متكامل، يستهدف تفكيك الفكر الإرهابي، ورفع الغطاء الديني والاجتماعي عنه. وحدها مواجهة الفكر الإرهابي، هي التي تمكننا من القضاء على الإرهاب بكل صوره وأشكاله. ولا شك أن مواجهة الفكر الإرهابي، بحاجة إلى آليات عمل ثقافية وفكرية وتربوية وإعلامية، قادرة على نقد وتفكيك الجذور الفكرية التي تغذي نزعات الإرهاب والتطرف. وبدون هذه المواجهة، سيبقى خطر الإرهاب قائما، حتى لو تضاءلت العمليات الإرهابية. لأن الفكر الذي قاد الإرهابيون للقيام بعملياتهم الإرهابية السابقة، لا زال قائما أو لم تتوجه إليه جهود حقيقية لمحاربته ومواجهته. مع تقديرنا التام لكل الجهود الوطنية التي بذلت على هذا الصعيد.

إننا نشعر اليوم بأهمية أن تتكاتف كل الجهود والطاقات لبلورة

مشروع وطني متكامل يأخذ على عاتقه مجابهة الفكر الإرهابي. ولا نجانب الصواب حين القول: أنه بدون الدخول في معركة ثقافية مستديمة مع الفكر الإرهابي، سيبقى خطر الإرهاب قائما. لذلك وقبل أن يباغتنا الإرهابيون بأعمالهم الشنيعة والإرهابية، نحن بحاجة إلى أن نبادر بأنشطة متعددة تستهدف مجابهة الفكر الإرهابي. تبدأ هذه الأنشطة برفع الغطاء الديني والأخلاقي، وتدحض المبررات والمسوغات الفكرية والثقافية التي يستند عليها العمل الإرهابي. وخلق الحقائق الثقافية في الفضاء الاجتماعي، التي ترذل العنف وتقف بحزم ضد كل أشكال الإرهاب والتطرف. وسن القوانين والإجراءات الرادعة التي تحول دون تمادي الإرهابيين في أعمالهم الإرهابية. إنها معركة وطنية شاملة، وتتطلب من كل تعبيرات المجتمع المساهمة والمشاركة في مواجهة هذه الآفة الخطيرة التي تهدد الحاضر والمستقبل.

كفى تبريرا للإرهاب

لعلنا لا نحتاج إلى جهد كبير لإثبات حقيقة أننا في العالمين العربي والإسلامي، نعيش أزمة حقيقية، تتطلب من كل الجهات العمل على تخليص عالمنا من هذه الآفات والمشاكل. وجددت التفجيرات الإرهابية التي استهدفت ثلاثة فنادق في العاصمة الأردنية (عمان) الحديث حول خطورة الإرهاب وآفة التطرف، التي تنم عن مشكلة حقيقية يعانيها عالمنا العربي والإسلامي.. فهؤلاء الإرهابيون والقتلة، لم يأتوا من كوكب آخر، وإنما هم تعلموا في مجتمعاتنا وتربوا في أجوائنا.. وهذا يتطلب الوقوف بحزم ضد هذه الظاهرة الخطيرة والعمياء.. ولقد أبانت تفجيرات الأردن، إن الإرهاب أعمى وغدة سرطانية، ينبغي الوقوف أمامها بحزم ووعي في آن.. وكفانا إعلاما وسياسيين ومثقفين من تبرير الإرهاب.. فالخطوة الأولى في مشروع مواجهة الإرهاب، هي في عدم تبريره. لأن تبرير الإرهاب، وممارسة النقد تجاه هذه الظاهرة ثم إردافها بكلمة لكن.

إن هذه العقلية والسلوك التبريري، يساهم بشكل أو بآخر في استمرار ظاهرة الإرهاب واستشراؤها.. والإرهاب الذي يستهدف قتل المدنيين وتخريب المنشآت وتعويق الحياة الطبيعية للناس، هو واحد في جوهره ومضمونه سواء كان في المملكة أو المغرب أو العراق أو الأردن أو مدريد أو لندن.. وبدون الوقوف الحازم تجاه هذه الظاهرة ومحاربة جذورها ومنابتها الحقيقية التي تنتج الإرهاب وتمده بالبشر والإمكانات المختلفة. ستبقى هذه الظاهرة قائمة ومهددة للأمن ومكاسب المجتمعات الحضارية. فالمطلوب محاربة الإرهاب، وإنهاء

جذوره المختلفة وملاحقة كل العوامل والأسباب التي تفضي إليه.. لذلك نعلنها صرخة مدوية، كفانا تبريرا للإرهاب. ينبغي أن نقف بحزم، ضد كل المحاولات التي تستهدف وتمارس التبرير لظاهرة الإرهاب..

فقتل الأبرياء من أي دين كانوا، جريمة كبرى، ينبغي أن نبرأ أنفسنا وديننا منها. وترويع الآمنين وتخريب البنية التحتية لأي بلد وقطع أرزاق الناس فيها لا يوصل إلى غاية نبيلة، بل يساهم في زيادة الأزمات وتفاقم المشاكل التي تهدد الجميع في وجودهم وخياراتهم.

ومحاربة الإرهاب بشكل حقيقي تتطلب التأكيد على النقاط التالية:

من البديهي القول: إننا معا نقف ضد الإرهاب، ونستنكر أية ممارسة إرهابية وعنفية بصرف النظر عن موجباتها وغاياتها. فالعنف مرفوض مهما كانت دوافعه، والإرهاب آفة لا سبيل لتسويغها وينبغي محاربتها في جذورها وأشكالها..

ولكن هل الاستنكار بوحده كاف لإنهاء هذه الآفة ؟ إننا نعتقد أن الاستنكار بوحده لا ينهي الآفة، وإن المطلوب هو فهم هذه الظاهرة فهما دقيقا وعميقا وصولا لبلورة استراتيجية ومشروع وطني متكامل، يستهدف إنهاء هذه الظاهرة من جذورها ومنابتها الحقيقية.

وإن مشهد الإرهاب المعاصر في الفضاء العربي والإسلامي، تقوده جماعات وتنظيمات تنتسب إلى الإسلام، وترفعه شعارا ومشروعا لأجندتها وأهدافها.. وحين التأمل العميق في هذه الظاهرة، نكتشف أن القراءة الدينية أو الفهم الديني لهذه الجماعات، هو عامل من عوامل جنوح هؤلاء إلى الأخذ بأسلوب الإرهاب والعنف. وليس معنى هذا، ولا ينبغي أن يفهم منه على حد تعبير (عبد الإله بلقزيز) أن العنف يجد جذوره أو مرجعه في العقيدة الإسلامية بل معناه أن

نسق القيم المتشبع بالدين لدى المجتمعات العربية يجد نفسه أحيانا في صراع مع منظومات جديدة من القيم، ويجد عسرا في التكيف معها، فوجمها قسم من المجتمعات بالبدعة والانحراف عن محجة النظام الديني والأخلاقي، فيما يجنح بعض منهم إلى انتداب النفس لدور رسولي، فتراه يكفر المجتمع الجاهلي الجديد، وينصرف إلى إنفاذ الأمر الإلهي بوجوب إقامة الحد على الضلال، وتحديدا من عتبته القصية: الجهاد.

من هنا لا علاقة للدين بالأمر إلا من حيث هو نصوص ووقائع قابلة للتأويل، أما إذا كان ثمة خلل، فالبحث فيه ينبغي أن ينصرف إلى صاحب التأويل، وإلى ظروف هذا التأويل..

وعليه فإن المطلوب وبشكل ملح، هو رفع الغطاء الديني عن كل تلك الممارسات والعمليات الإرهابية.. فالذي يقتل الأبرياء ليس مسلما، والذي يدمر المنشآت الحيوية ليس مجاهدا، والذي يروع الآمنين ليس مصلحا..

فالمهمة الأولى في مشروع محاربة الإرهاب، هو رفع الغطاء الديني عنه، بصراحة تامة لا تقبل التأويل أو المداراة.. وذلك لأن سكوت وصمت العلماء والمؤسسات الدينية عن هذه الجرائم، يؤدي إلى استمرارها وتشجيعها. بينما قول كلمة الحق ورفض هذه العمليات الإرهابية بكل أشكالها، يرفع الغطاء الشرعي عن القائمين بها، ويساعد في تحشيد طاقات كل المجتمع نحو نبذ ومحاصرة ظاهرة الإرهاب.

2- يعيش الواقع العربي اليوم محنة جديدة، حيث التشويه المتواصل للدين الإسلامي بكل تشريعاته وقيمه ورموزه التاريخية من جراء العمليات الإرهابية والممارسات العنفية التي تجري اليوم في مناطق عديدة من العالم.

وتتغذى عمليات التشويه من رافدين أساسيين وهما:

الأحقاد الغربية التاريخية، حيث تسعى بعض الفئات والمؤسسات والشخصيات في الغرب إلى الإمعان في تشويه الدين الإسلامي، وربطه بصور وممارسات العنف والإرهاب التي تجتاح العالم اليوم. والجماعات الإرهابية في الداخل العربي والإسلامي، حيث أن الأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعات العنف والإرهاب في العالمين العربي والإسلامي، تساهم بشكل مباشر في تشويه سمعة الإسلام واختطاف حقائقه الحضارية والإنسانية.

لذلك تتأكد الحاجة اليوم - على الصعيدين الإسلامي والإنساني - إلى العمل على فك الارتباط بين جماعات العنف وأعمالها الإرهابية ومبادئها الفكرية والثقافية التي تسوغ لها ممارسة العنف والإرهاب، وبين حقائق الإسلام وتشريعاته الشاملة، التي تنبذ الإرهاب، ولا تشرع القيام بأعمال عنيفة ضد الإنسان ومكاسبه الحضارية.

3- إننا مع إيماننا المطلق بأهمية أن يأخذ الإرهابيون جزاءهم القانوني، ويحاكموا على الجرائم الفظيعة التي ارتكبوها بحق الوطن والإنسانية جمعاء. إلا أننا في نفس الوقت نعتقد وبشكل جازم إن هذا بوحده لا ينهي ظاهرة الإرهاب. لذلك من الضروري التفكير في مشروع وطني متكامل لمحاربة ظاهرة الإرهاب. بحيث تتم محاصرة ظاهرة الإرهاب من جميع الأبعاد.. فالملاحقات الأمنية بوحدها لا تقضي على الإرهاب، كما أن الإجراءات القانونية والتوعوية لا تنهي كل الأسباب.

إننا بحاجة إلى رؤية متكاملة، تشترك فيها كل الجهات والمؤسسات للقضاء على هذه الآفة الخطيرة.. فالمؤسسات الإعلامية والثقافية، لها دورها الحيوي في مشروع المواجهة، كما أن للمسجد والمؤسسات والمعاهد الدينية وظيفة أساسية في هذا السياق

ومؤسسات المجتمع المدني بإمكانها القيام بدور مركزي على هذا الصعيد أيضا. فالدولة بكل مؤسساتها معنية بمشروع محاربة ظاهرة الإرهاب، كما أن المجتمع بكل فئاته وشرائحه ومؤسساته له وظيفة في هذا الإطار.. وبهذا تتكامل المعالجة الأمنية مع الثقافية والسياسية والاقتصادية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

فلا يمكننا إنهاء هذه الآفة الخطيرة من فضائنا العربي والإسلامي إلا بتكاتف كل الجهود لتفكيك كل الأوعية والحوامل التي تحتضن هذه الظاهرة وتنتج عناصرها البشرية..

فالإرهاب كظاهرة وممارسات، لم يستثن أحدا ومجابهته ومحاربته، تحتاج إلى جهود ونشاط الجميع.. وإن نشاطنا وخططنا في محاربة الإرهاب ينبغي أن لا تكون موسمية ومرحلية، إننا مطالبون لإنهاء هذه الظاهرة من جذورها. وهذا بطبيعة الحال لا يتم بين عشية وضحاها، وإنما هي بحاجة إلى مدى زمني وعمل متواصل ومتعدد الأبعاد لإنهاء هذه الآفة من مجتمعنا..

وجماع القول: إننا وأمام ظاهرة الإرهاب، التي تشوه سمعتنا، وتقتل أبناءنا، وتدمر مكاسبنا، وتدخلنا في صراعات ومواجهات إقليمية ودولية، وتسيء إلى علاقاتنا الدولية، بحاجة إلى الوقوف بحزم ضد هذه الآفة، ورفض كل محاولات التبرير والتسويغ المباشرة وغير المباشرة.

وآن الأوان بالنسبة لنا جميعا لرفع شعار ومشروع لا لتبرير الإرهاب، نعم لمقاومته ومحاربته على جميع الصعد والمستويات. وإن اللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم، هي لحظة تعبئة الطاقات وحشد الامكانات لإنهاء هذه الظاهرة من ثقافتنا وبيئتنا ومجتمعنا. فلا خيار أمامنا، إلا خيار محاربة الإرهاب، لأنه كلفنا الكثير، وأي تراجع عن محاربته وإنهاء جذوره، سيكلفنا الكثير أيضا..

لهذا كله فإن محاربة الإرهاب ووفق رؤيتنا وأجندتنا ومصالحنا، هي من أولوياتنا الوطنية العاجلة..

الوطن أولا

ثمة قضايا وإشكاليات عديدة، تثيرها طبيعة الأحداث والتطورات المتسارعة، التي تجري في المنطقة. حيث برزت على السطح كل العناوين التاريخية، وأضحت شعوبنا العربية والإسلامية، مقسمة بعناوين مذهبية سنة وشيعة، أو عناوين قومية عرب وأكراد. ولم تقف التشظيات عند هذا المستوى، وإنما استمرت بالانحدار وبدأنا نسمع عناوين ويافطات أدنى من العناوين المذهبية والقومية.

ومن الضروري وأمام هذا التشظي المتسارع، والذي يقسم أبناء الوطن الواحد، إلى عناوين فرعية غير جامعة، أن نعمل على تحصين وضعنا الداخلي وتمتين أواصر الوحدة الوطنية. فالأوطان لا تبنى بعمليات التشظي والتصنيف، كما أن الاستقرار السياسي والاجتماعي، لا يتأتى من صم الآذان عن معالجة بعض القضايا العالقة بين مكونات المجتمع والوطن الواحد.

صحيح أن العناوين المذهبية ذات بعد تاريخي، لا يمكن تجاوزها بسهولة. ولكن هذه العناوين ليست بديلا عن الأوطان. فالانتماء المذهبي حاجة ماسة في حياة الإنسان، ولا يمكن إخراج الإنسان من مقتضيات هذا الانتماء بسهولة، ولكن هذا الانتماء ليس بديلا عن الانتماء إلى الوطن. فكيف نجعل نحن اليوم انتماءاتنا المذهبية منسجمة مع انتماءنا الوطني. يبدو أن التحدي الذي يواجهنا باستمرار هو هذا السؤال الذي يبحث عن إجابات أو مشروع إجابات لا يناقض حاجات الإنسان إلى الأمن والاستقرار. ونرتكب خطيئة كبرى بحق إنساننا ووطننا، حينما نجعل الانتماء الوطني بمقاس مذهبية واحدة أو قومية واحدة، وإنما من الضروري أن يكون الوعاء الوطني مستوعبا

لجميع العناوين التي ينضوي تحتها كل المواطنين. ففي المجتمعات ذات الأكثرية الشيعية مثلا، من الخطأ المميت أن يكون الانتماء الوطني مساوقا للانتماء المذهبي، وكل من هو خارج من دائرة الانتماء المذهبي هو بعيد عن حقوقه وحاجاته القادمة إليه من الانتماء الوطني. كما إننا في المجتمعات ذات الأكثرية السنية، من الخطأ المميت أن نجعل هذا الانتماء المذهبي هو مقياس ومعيار للانتماء الوطني. لأن هذه العملية سواء كانت بعنوان سني أو شيعي، هي عملية تضر باستقرار الوطن وتعبث بأمنه وانسجامه الداخلي.

إننا اليوم وأمام بروز هذه الحالة التصنيفية، والتي نعدها خطرا حقيقيا على كل أوطاننا، من الضروري أن نعيد صياغة العلاقة بين الانتماءات المذهبية المتعددة للمواطنين، وبين انتماءهم الوطني الجامع. وذلك لأن تسعير التوترات وإشعال بؤر العنف بكل أصنافه وأشكاله، واستيقاظ كل النوعات والخصوصيات بنفس صدامي — صارخ، كل هذا يدخل منطقتنا في أتون الصراعات المذهبية التي تدمر كل المكتسبات ولا يخرج منها رابحا إلا أعداء الأمة وأوطاننا الحقيقيين.

فالنزعات المذهبية الضيقة والمغلقة سواء كانت شيعية أو سنية، لا تفضي إلى استقرار مستديم، بل تؤسس لاحتقانات وانفجارات ونزاعات محورها التداعي والتآكل الوحدوي.

إننا اليوم بحاجة إلى تحول نوعي وتطور استراتيجي في فكرنا السياسي والإداري، حتى نتمكن من إدارة هذه الأوضاع المشتعلة أو المتأزمة على نحو لا يخرجنا من مقتضيات الوئام والوحدة.

ولعلنا لا نجانب الصواب حين القول: أن درجة التميز بين العناوين المذهبية وحدته وعمقه الاجتماعي والسياسي وأهدافه وتطلعاته القريبة والبعيدة، مرهون كل هذا إلى حد بعيد إلى طبيعة

التعامل الذي نرسي دعائمه جميعا تجاه هذه العناوين والانتماءات. فإذا كان التعامل جافا وبعيدا عن مقتضيات العدالة والمساواة، فإن الشعور بالتصنيف والتميز سيؤدي إلى المزيد من التشبث بالخصوصية، وسيدفعه هذا الشعور العميق بالتميز بتبني خيارات واتجاهات تزيد انفصاله الشعوري والعملي عن المحيط العام. أما إذا كان التعامل مرنا وسياسيا وبعيدا عن عقلية الاقسام والتوجس، فإن درجة الشعور بالتميز تتضاءل وإمكانية الاندماج الطوعي تتعمق وتتواصل.

ويشير إلى هذه المسألة الدكتور سعد الدين إبراهيم في كتابه (تأملات في مسألة الأقليات) بقوله: ملاحظة التميز في هذه الصيغة أو الصفات المشتركة في أفراد جماعة معينة، وتباينها عن جماعات بشرية أخرى، ينطوي على عنصر ذاتي وعلى عنصر موضوعي. العنصر الموضوعي هو وجود الاختلاف أو التباين بالفعل في أي من المتغيرات المذكورة أعلاه (اللغة أو الدين أو الثقافة أو الأصل القومي والمكاني أو السمات الفيزيقية). أما العنصر الذاتي فهو إدراك أفراد الجماعة وإدراك الجماعات الأخرى القريبة منها لهذا التباين والاختلاف. وهو يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى. انتهى كلام الدكتور إبراهيم.

فدرجة الشعور بالتميز، يرتبط بشكل أساسي بطريقة التعامل السياسي والاجتماعي والقانوني مع الجماعات المذهبية أو القومية. فإذا كان التعامل نابذا ومستخدما لكل أنواع القوة لفرض الاندماج وتغييب التميز الطبيعي، فإن هذا التعامل سيزيد من فرص المشاكل والأزمات. أما إذا كان التعامل السياسي والقانوني والاجتماعي، يلبي متطلبات العناوين المذهبية الثقافية والاجتماعية كما يلبي متطلبات الوحدة والاستقرار، فإن الأوضاع ستكون مستقرة، وستشعر على نحو حقيقي كل هذه الفئات بدورها المتميز في صيانة

الأمن والاستقرار.

وعليه نستطيع القول: أن النظام السياسي والاجتماعي المرن والمتسامح، يتمكن من توظيف الشعور بالتميز لدى المجموعات البشرية في بناء الوطن وإزالة كل عناصر التوتر. أي أن التسامح وتوفير متطلبات الانتماء الثقافي والاجتماعي، سيجعل دور التميز دورا وحدويا، اندماجيا، بعيدا عن كل أشكال التقوقع والدوائر المغلقة.

ولا بد من القول ومن خلال التجارب العديدة للشعوب والأمم، التي تحتضن أقليات عديدة في مجتمعها، أنه كلما قلت وتضاءلت مستويات الاندماج، كلما برزت في المجتمع مسألة الأقليات وتداعياتها السياسية والاجتماعية والثقافية. بمعنى أن وجود العناوين المذهبية أو القومية في أي فضاء اجتماعي، يتحول إلى مشكلة، حينما يفشل هذا الفضاء في تكريس قيم التسامح واحترام الآخر وصيانة حقوق الإنسان والمزيد من الاندماج الوطني. حينذاك تبدأ المشكلة، وتبرز الخصوصيات الذاتية، وتنمو الأطر التقليدية لكي تستوعب جماعتها البشرية بعيدا عن تأثيرات المحيط.

إن الأقليات المذهبية والعرقية والقومية كمفهوم وواقع مجتمعي، لا يكون في قبال ومواجهة القوميات والوطنيات، ويسيء إلى جميع هذه المفاهيم من يجعل من مفهوم الأقليات مواجها لمفهومي القومية والوطنية، لأنه من المكونات الأساسية لكل قومية ووطنية هويات متعددة، إما دينية أو مذهبية أو أثنية أو لغوية.

ويبدو إننا من دون فهم واقع الأقليات والأثنيات في منطقتنا، وبلورة المعالجة الحضارية لهذا الواقع. من دون هذا سيبقى الواقع الداخلي والمجتمعي للعرب والمسلمين، يعاني الكثير من الأزمات والنكبات، لأن العديد من الصراعات، تجد جذورها وسببها

الواقعية في هذا الواقع الذي يتم التعامل مع الكثير من عناوينه وقضاياه بعيدا عن مقتضيات الوحدة والوئام والمساواة.

فالوحدة القائمة على احترام التنوع ومشاركة كل الفئات في صياتها، هي التي توفر المناخ الطبيعي لتجاوز كل الحساسيات واستيعاب كل الأطياف والقوى في مشروع الوطن الجامع.

وعلى ضوء كل ما ذكر أعلاه، فإننا نرى أن الأحداث التي تجري في العراق اليوم، لا تبني وطنا، ولا تطرد احتلالا، وإنما هي تفتت الوطن إلى كانتونات طائفية، وتزيد من عمر الاحتلال للعراق. ومهمتنا اليوم ليس تكريس الاصطفافات الطائفية في المنطقة بدعوى أحداث العراق، وإنما على العكس من ذلك، حيث إننا مطالبون وعلى ضوء أحداث وتجربة العراق من صيانة وحدتنا والقيام بالمبادرات النوعية التي تزيد من فرص الاندماج الوطني.

فالاقتتال الطائفي في العراق مدان ومستنكر، سواء صدر من طرف شيعي أو سني. وينبغي أن لا تقودنا أحداث العراق المؤسفة إلى تكريس الاصطفافات الطائفية لأن هذا الاصطفاف لعب بالنار، ويؤسس لخيارات خطيرة على مستوى المنطقة بأسرها.

فالانتماءات المذهبية ليست بديلا عن الأوطان، ولا يجوز تخريب الأوطان بدعاوى الاختلافات المذهبية. صحيح إننا بحاجة أن ندير هذه الاختلافات على نحو حضاري وسلمي، ولكن نرتكب جميعا جريمة بحق أوطاننا وأمنها واستقرارها، حينما نتعامل مع الانتماء المذهبي كبديل عن الأوطان.

فالإنسان بطبعه يعتز بانتماءاته التاريخية، ولكن من الضروري أن لا يقوده هذا الاعتزاز إلى تجاوز مقتضيات الاستقرار الوطني.

لهذا فإننا ندعو الجميع ومن واقع حرصنا على الأمن والوحدة، إلى تبني شعار ومشروع الوطن أولا. وهو المشروع الذي يعني رفض

الاصطفافات الطائفية، وتبني الأجندة والمصالح الوطنية، وإعطاء الأولوية المطلقة لمصالح واستقرار الوطن.

فالذي يحدث في العراق يدمي القلب والعين، وينبغي لنا جميعا أن لا نوفر له الغطاء الديني والمذهبي. لأنها أعمال شيطانية بصرف النظر عن القائم بها وانتمائه المذهبي. وينبغي أن يكون دورنا على هذا الصعيد هو التمسك بوحدة العراق ورفض كل أشكال الاقتتال الداخلي في العراق.

وجماع القول: أن المنطقة بأسرها تمر بظروف خطيرة وحساسة، ولا يمكن مواجهة هذه الظروف إلا برؤية جديدة وإرادة وطنية جامعة، تجعل من التعدد المذهبي رافدا من روافد تعزيز البناء الوطني وليس موضوعا للتشظي والمزيد من الانقسام. وإن الجواب الوطني الجامع على ما يجري في العراق من أحداث مؤسفة، هو في المزيد من تحصين الجبهة الداخلية ورفع مستوى ووتيرة الاندماج الوطني.

العلم أولا ودائما

من الطبيعي القول: أن الأمم والشعوب، لا تتقدم إنسانيا وحضاريا وتقنيا، حينما تسود فيها ثقافة التكرار والاجترار، وتتحكم في مساراتها عقليات الجمود ومناهج ليس بالإمكان أفضل مما كان. إن هذه الثقافة الاجترارية لا تخدم التقدم، بل على العكس إنها تزيد من عناصر التخلف والتأخر في الفضاء الاجتماعي. وإذ تأملنا كثيرا في التجارب الإنسانية على هذا الصعيد، نكتشف أن ثقافة النهوض والإبداع والحرية، هي جسر العبور إلى التقدم والتطور بكل مستوياته ودوائره.

ولم تتقدم أمة من الأمم من خلال نهج الاجترار والتكرار أو ثقافة الجمود وإبقاء ما كان على ما كان. وإنما دائما ملحمة التقدم تبدأ حينما يتحرر المجتمع من ثقافة الجمود ويتجه إلى الإبداع بكل متطلباته بلون خوف ووجل. فمسايرة السائد على هذا الصعيد، لا تصنع تقدما، وإنما تزيد من تأخر المجتمعات، وتعمق حالة الفوات التاريخي بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتأخرة والمتخلفة.

ووجود مدارس وجامعات ومعاهد علمية عديدة، ليس مؤشرا كافيا لخلق حالة التقدم في المجتمعات. وإنما من الضروري فحص المناهج التربوية والتعليمية التي تدرس في هذه المعاهد والمدارس والجامعات.

فالمناهج هي المؤشر الحقيقي للتعرف على إمكانية أن تساهم هذه المعاهد في مضمار التقدم، أو على العكس من ذلك، حيث تساهم في استمرار الجمود وتغييب ثقافة الإبداع ومتطلباته.

فنحن هنا بحاجة إلى معايير كيفية – نوعية، وليس معايير كمية، لا تؤسس بالضرورة لمناخات التقدم وحاجات التطور والتنمية. وتقدم الأمم لا يأتي بالتفاخر في بناء المنازل أو دور العبادة، مع أهمية هذه الدور في الفضاء الاجتماعي، ولكن بوحدها لا تصنع تقدما، وليس مؤشرا كافيا لسير المجتمعات نحو التقدم.

إننا اليوم بحاجة إلى بناء معاهد علمية حقيقية، تدرس العلوم الحديثة، وتعلم أجيالنا الجديدة سبل التعامل الخلاق مع كل مكاسب الحضارة الحديثة. وخصوصيتنا الوطنية أو الدينية، لا تعني بأي حال من الأحوال، أن ننفصل عن علوم العصر، أو لا نتعامل من موقع الفهم والاستيعاب مع منجزات الحضارة الحديثة.

إننا اليوم بحاجة أن نبذل الكثير من الإمكانيات والقدرات في هذا السياق.. إننا اليوم أحوج ما نكون إلى بناء أجيال علمية متدربة، تفقه التعامل مع التكنولوجيا والتقنية الحديثة. ويحدثنا مؤلف كتاب (المعجزة في الاقتصاد) آلان بيرفت عن دور الثقافة والعلم في صناعة التقدم في المجتمعات الإنسانية. إذ يقول: هناك أفكار تركت تأثيرها الكبير. أفكار يوكيشي فوكوزاو (1835 – 1901) مؤلف كتاب (تحفيز على التعلم) صدر في العام (1872م) بـ (220,000) نسخة بطبعته الأولى، ثم تجاوز الستة ملايين. كتاب يمجد العلوم الاجتماعية والعلوم الفيزيائية. ويضيف المؤلف أن الكاتب الياباني كان يشدد على الثقافة الجامعية كمضمون يعطي الاستقلال معناه، وعلى ضرورة الاهتمام بالشيء الغربي ".

وقد لاحظ المؤرخ الإنكليزي (لورنس ستون) أن الثورات الحديثة الثلاث الكبرى: إنكلترا السابع عشر، وفرنسا الثامن عشر، وروسيا التاسع عشر، تتوافق في هذه البلدان الثلاث مع الفترة التي

وصل فيها محو الأمية إلى نصف السكان..

فالتنافس اليوم بين الأمم والشعوب، لا يحسم بمستوى استهلاك سلع الحضارة، وإنما بمدى مشاركة هذه الأمم في المنجزات العلمية والحضارية.. وكل هذا بطبيعة الحال بحاجة إلى ثقافة تحترم المنجز العلمي، وتحترم أهل التخصصات العلمية، وتفسح لهم المجال للبروز والتأثير في الفضاء الاجتماعي..

ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن هناك تزامن حقيقي بين الثقافة والتقدم في هذا السياق. بمعنى أن سيادة ثقافة الجمود والتكرار، يعني تحول مؤسساتنا التعليمية والتربوية، إلى مؤسسات تساهم في تكريس هذا الجمود والتكرار. أما إذا كانت الثقافة السائدة في المجتمع، هي ثقافة الإبداع والحرية واحترام العلم بكل تخصصاته فإن هذه المعاهد والمؤسسات، تتحول إلى مصدر إشعاع وإلهام لمشروعات التقدم والتطور.

ويسجل الدكتور (جورج المقدسي) هذه المفارقة في كتابه [نشأة الكليات: معاهد العلم عند المسلمين وفي الغرب]. إذ يقول: مع ظهور المدرسة بدأت المعاهد التي تدرس العلوم الدخيلة في الاندثار تدريجيا إلى أن انقرضت بحلول القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، وهو القرن الذي عمدت فيه دار الحديث في دمشق، وهي مؤسسة تعليمية وثيقة الصلة بالمدرسة، إلى رفع مرتبة مدرسة الحديث إلى مرتبة مدرسة الفقه، مع اتخاذها لاسم الدار في الوقت نفسه، كما لو كانت تقصد بذلك توكيد انتصار أهل الحديث على بقايا معاهد العلم التي كانت تدرس العلوم الدخيلة، وهي دار العلم وما شابهها من مؤسسات تعليمية. ومن المعلوم أن المعاهد التي كانت تدرس بها العلوم الدخيلة (أي الفلسفة، وعلوم الطب والكيمياء

والرياضيات والمنطق...الخ) ، هي المعاهد المختلفة التي كانت تلحق بأسمائها مثل هذه الألفاظ: دار، بيت، خزانة، وهي مكتبات أساسا، وكذلك المستشفيات والمارستانات، المشتقة من لفظة بيمارستان الفارسية.

فحينما تنقرض معاهد العلم، ويتم التعامل مع العلم بوصفه من العلوم الدخيلة، فإن المجتمع أي مجتمع مهما أوتي من الامكانات والقدرات، فإنه لن يتمكن من التقدم. صحيح أنه يستطيع أن يقتني كل سلع ومنتجات الحضارة، إلا أنه لن يتمكن من استيعاب أسرارها أو القبض الحقيقي على أسباب وموجبات التقدم الحضاري. فالمجتمعات لا تتقدم بالخطب الإنشائية، ولا تقبض على أسباب التطور حينما تتعامل مع المنجز العلمي الحديث بوصفه علما دخيلا ينبغي أن نحذر منه.

إننا اليوم مطالبون لإعادة الاعتبار إلى العلم، وتوفير كل عوامل الاحترام والتقدير إلى كل العلماء والمبدعين. فالاحترام ينبغي أن لا يكون منحصرا في علماء الدين، والوجاهة الاجتماعية ينبغي أن لا تكون خاصة برجال الدين. وإنما من الضروري أن نوفر الاحترام والتقدير إلى كل العلماء والمبدعين سواء كانوا علماء دين أو اجتماع أو فلسفة أو فيزياء أو رياضيات أو ما أشبه ذلك.

فالتقدم لا يمكن أن يتحقق إلا بفسح المجال لكل العلماء للبحث العلمي والإبداع. ومن الضروري أن لا نخاف من العلم ومنجزاته، فالإسلام لم يأت من أجل تقييد العقول، وإنما جاء من أجل إثارة العقول. وقيم الدين لا تقتل الإبداع وإنما تحفز على إعمال العقل والتفكير. لهذا فإن تحرير المجال الاجتماعي من الخوف من العلم والإبداع، من الشروط الأساسية التي تساهم في تقدم الأمم

والمجتمعات. فلنفسح المجال للعلماء للبحث والإبداع، ولنوفر لهم كل مستلزماتهما. وبدون ذلك لن نتمكن من القبض على أسباب التقدم أو استيعاب أسرار المنجز العلمي الحديث. ونمارس خديعة جوهرية لأنفسنا ولمجتمعنا، حينما نتعامل مع المنجز العلمي الحديث بلغة الاستغناء وعدم الحاجة لأن هذه الرؤية النرجسية الخادعة للذات، فوتت علينا الكثير من الفرص والآفاق.

فنحن كمجتمعات اليوم أحوج ما نكون إلى المنجز العلمي الحديث، ولا سبيل أمامنا للاستفادة منه، إلا بتوفير بيئة قانونية واجتماعية وعلمية حاضنة لهذا المنجز وقادرة على تعريف أجيالنا بأسراره ودقائقه العلمية والفنية. ولا مبرر للحذر من المنجز العلمي أو الخوف من الإبداع الإنساني. فالقيم الإسلامية سباقة في تشجيعها على العلم وحثها للتفكير في آفاق الكون واكتشاف أسرار الباري عز وجل فيه. فلا نمنع عن أنفسنا خيرات العلم وبركاته بتبريرات واهية أو دعاوى الحفاظ على الهوية والخصوصية. فكل هذه الدعاوى لا تصمد أمام التوجيهات الإسلامية الصريحة في طلب العلم وتوقير العلماء واحترام مطالب الإنسان العلمية. إننا نعتقد أن المجتمعات الإسلامية التي تقدمت، وحققت منجزات نوعية في مسيرتها كماليزيا، لم تستطع إنجاز كل هذا إلا حينما شجعت أبناءها على العلم والتعلم، وفسحت المجال للتواصل الحقيقي مع كل معاهد العلم ومؤسسات المعرفة الحديثة. فالمجتمعات لا تتقدم إلا بالعلم، ولا طريق أمامنا إذا أردنا التقدم والتطور إلا بناء مؤسسات ومعاهد علمية وطنية، تأخذ على عاتقها توطين العلم الحديث في مجتمعاتنا، وتشجيع الباحثين والعلماء على العطاء والإبداع.

لهذا كله فإننا نؤكد في هذا السياق على النقطتين التاليين:

الانفتاح والتواصل مع المنجز العلمي الحديث، وهذا يتطلب تشجيع حركة الترجمة. حتى يتمكن أبناء المجتمع من التعرف بشكل مباشر بالمنجز العلمي الحديث. فالغرب لم يتقدم في مرحلته الأولى، إلا بتشجيع حركة الترجمة، حتى يتمكن الإنسان الغربي آنذاك من التواصل العلمي والمعرفي مع المنجز الحديث.

ويشير إلى هذه المسألة الدكتور وجيه كوثراني بقوله: رافقت تأسيس الجامعات والكليات في أوروبا حركة ترجمة واسعة، معظمها تم من العربية إلى اللاتينية. كان الغرب قد عرف بعض كتب ابن سينا منذ القرن الثاني عشر، أما في الثالث عشر، فإن حركة الترجمة ستصبح منتظمة تتناول شتى حقول المعرفة. وأهم الترجمات كانت لكتب ابن الهيثم في البصريات، كما ترجمت بعض كتب الكندي والفارابي والغزالي. كانت طليطلة وجنوب إيطاليا وصقلية أهم مراكز الترجمة. أما الترجمات التي ستلعب الدور الأهم فهي ترجمة شروحات ابن رشد لكتب أرسطو وخصوصا لكتب ثلاثة رئيسية لم يكن الغرب يعرفها وهي كتاب النفس، وكتاب الطبيعة، وكتاب ما بعد الطبيعة.

فالتواصل اليوم مع العلم الحديث، يتطلب تأسيس حركة ترجمة نشيطة، تأخذ على عاتقها ترجمة العلوم الحديثة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. ونحن هنا في هذا السياق ندعو إلى تأسيس مؤسسة وطنية كبرى للترجمة، تأخذ على عاتقها ترجمة العلوم والمعارف الحديثة إلى اللغة العربية، حتى يتمكن أبناء الوطن من الاستفادة منها.

وبلغة الأرقام فإن الوطن العربي وتعداده (250) مليون نسمة يصدر في السنة ما يقارب (6759) مطبوعة بين تأليف وترجمة منها 548 فقط في العلوم. بينما أسبانيا تعدادها (39) مليونا فإنها

تصدر حوالي (41816) مطبوعة منها (2512) في العلوم.

وإن إجمالي الكتب المترجمة في كامل الوطن العربي، منذ ما بعد عهد الخليفة المأمون وحتى تسعينيات القرن العشرين، لا يصل إلى (15) ألف عنوان، أي ما يساوي ما ترجمته إسرائيل في أقل من (25) سنة، أو ما ترجمته البرازيل في أربع سنوات. أما اليابان فهي تقوم بترجمة ما يزيد على ثلاثين مليون صفحة سنويا.

من الضروري تظهير القيم والمبادئ الإسلامية والإنسانية، التي تحث على التفكير وإعمال العقل والإبداع، وتشجع على العلم والتعلم. لأن هذا التظهير هو الذي يطرد من فضائنا الاجتماعي كل الموانع والكوابح التي تحول دون التقدم وامتلاك ناصية العلم. وأكرر هنا ما ذكر أعلاه أن الدين الإسلامي، لا يشرع قيودا على العلم والإبداع، وإنما يحفز عليهما، ولا يحول دون استخدام العقل، بل يعده أحد مصادر التشريع. لذلك فلننهي من حياتنا الاجتماعي والثقافية، تلك القناعات التي تصور أن الإسلام يجعل قيودا على العلم والمعرفة. لأن هذه القناعات هي وليدة عصور الانحطاط والتخلف، وليست تجليا حقيقيا لمضامين النصوص والتوجيهات الإسلامية الصريحة.

فالعلم هو جذر الحضارة، فلا حضارة بلا علم. وهو جسر العبور نحو التقدم، حيث لا تقدم بدون علم ومعرفة. لهذا كله آن الأوان بالنسبة لنا جميعا إلى إعادة الاعتبار إلى العلم، والمساهمة في توفير كل الظروف والشروط المؤدية إلى سيادة العلم ومركزيته في الفضاء الاجتماعي والثقافي.

التعددية المذهبية

والاجتماع الوطني الحديث

في بداية الأمر لعلنا لا نضيف شيئا إلى علم القارئ والمتتبع حين القول:أن المجتمعات الإنسانية كلها اليوم، تعيش تعدديات وتنوعات متفاوتة. بحيث لا يخلو مجتمعا إنسانيا من وجود حالة تعدد وتنوع..فهناك مجتمعات تتعدد دينيا، حيث يوجد فيها أتباع ديانات مختلفة.وهنالك مجتمعات تشترك في الانتماء الديني إلا أنها تتنوع على الصعيد المذهبي. وهناك مجتمعات تتفق في المذهب إلا أنها تختلف وتتنوع على الصعيد العرقي والقومي. ولو بحثنا اليوم في واقع كل المجتمعات الإنسانية، سنجد أن التعدد بكل مستوياته هو السمة الملازمة لهذه المجتمعات..ولكن الاختلاف الحقيقي على هذا الصعيد بين هذه المجتمعات، يكمن في طبيعة وآلية إدارة هذه التعددية القائمة في المجتمعات.

فهناك مجتمعات تعاملت مع حقيقة تعددها بعقلية حضارية، لذلك صاغت لنفسها أنظمة وقوانين استوعبت هذه الحقيقة، وضمنت لها المشاركة في بناء مجتمعها ووطنها..وهناك مجتمعات أخرى ضاقت ذرعا بالتعدد الموجود في فضائها، وسعت عبر وسائل مختلفة لدحر هذه الحقيقة بوسائل قسرية – قهرية..فأضحت التعددية بكل مستوياتها في المجتمعات الأولى، أي المجتمعات التي تعاملت بعقلية حضارية معها، إلى مصدر للقوة والثراء المعرفي والمجتمعي.أما المجتمعات التي ضاق صدر بعضها لحقيقة التعددية الموجودة فيها، فإن

هذه التعددية تكون عنوانا للخلاف والاختلاف ورافدا من روافد التشظي والاهتراء الداخلي. ومجتمع المملكة ليس بدعا من المجتمعات، وإنما هو كغيره من المجتمعات،الذي يضم تعدديات مذهبية وتنوعات ثقافية واجتماعية،إلا أن الجامع الديني والوطني هو الذي يحتضن الجميع ويرفدهم بأسباب التلاقي والتفاهم والوحدة.

من هنا فإننا نشعر بأهمية العمل على تعزيز وحداتنا الاجتماعية والوطنية على قاعدة احترام واقع التعددية الموجود في كل مجتمعاتنا وأوطاننا..لأن هذا الاحترام بكل مضامينه ومداليله، هو القادر على إفشال كل المخططات التي تستهدف تمزيق الأوطان وإدخالها في نفق الحروب والصراعات والنـزاعات على أساس مذهبي - طائفي..فهذه الطريقة والوسيلة هي القادرة على إفشال هذه المخططات والمؤامرات التي تستهدف أمن واستقرار أوطاننا ومجتمعاتنا.

ومن الضروري أن ندرك أن تقسيم أبناء الوطن على أسس مذهبية، لا يضر حاضر الوطن فقط، بل يهدد مستقبله. لذلك فإننا جميعا ومن مختلف مواقعنا، ينبغي أن نقف ضد كل مظاهر التقسيم الطائفي والمذهبي، وذلك لأن هذا التقسيم لا يضر فقط الطرف الموجهة ضده، بل يضر وحدة الوطن والمواطنين، ويزيد من فرص الاحتراب الداخلي.

فنقد الطائفية وفضح ورفض كل مظاهرها ووقائعها، هو الخطوة الأولى في مشروع بناء الوحدة الوطنية الصلبة وتطوير مستوى الانسجام والاندماج الاجتماعي.والاجتماع الوطني الصلب، لا يبنى على قاعدة محاربة حقيقة التعدد بكل مستوياتها الموجودة في المجتمع. فكل المجتمعات تحتضن تعدديات، وبنيت الأوطان دائما على احترام

هذه التعدديات..

والأوطان التي عملت سلطتها السياسية على دحر حقيقة التعدد ومحاربة وقائع التنوع، فإنها أوطان هشة لا تستطيع أن تصمد أمام رياح التغيير والتحديات المختلفة..والاتحاد السوفيتي كتجربة مجتمعية، ليس بعيدا عنا، بل هو أحد النماذج الصارخة على أن الأوطان لا تبنى بمحاربة وقائع التعدد بل باحترامها وتقديرها وتوفير كل مستلزمات فعاليتها الإيجابية..

وتجربة العراق الحديث ليست خافية علينا، فمهما كانت سطوة الحكم وقسوته، إلا أن حالة التعدد في المجتمع العراقي قائمة وراسخة.والمطلوب ليس محاربتها وإنما إدارتها على نحو سليم وحضاري، حتى يتسنى لجميع الأطياف المشاركة الفعالة..فقوة الأوطان في قدرتها على صياغة نظام متسامح وقادر على استيعاب كل التعدديات وفسح المجال لها بل تشجيعها للمزيد من الاندماج الوطني..

والمواطنة لا تقتضي بأي حال من الأحوال أن تندثر خصوصيات الأفراد، بل إنها تقتضي صياغة منظومة قانونية وسياسية لجميع المواطنين على قاعدة الاعتراف بتلك الخصوصيات، والتعامل الإيجابي والحضاري مع متطلبات التعدد بمختلف أشكاله ومستوياته.

فالتعدد المذهبي ليس حالة مضادة للمواطنة، بل هو الجذر الثقافي والاجتماعي لبناء مواطنة حقيقية بعيدا عن الشعارات الشوفينية واليافطات الشعبوية والعدمية.فاحترام التعدد المذهبي وحمايته القانونية والسياسية، هو الذي يوجد الشروط المجتمعية الحقيقية لبناء مواطنة مندمجة مع بعضها البعض في مجتمع متعدد مذهبيا أو قوميا أو سياسيا.. فالتعدد المذهبي في الاجتماع الوطني الحديث، لا يؤسس للانزواء والانكفاء، بل يؤسس للتواصل المستديم بكل صوره على

قاعدة المواطنة الجامعة..ولا سبيل لخلق مجتمع وطني متراص ومتماسك ونسيجه الداخلي صلب إلا بحماية هذا التعدد ودفعه صوب المشاركة الإيجابية والاندماج الوطني. الذي لا يعني الإلغاء والنبذ والخصومة، وإنما المشاركة والمسؤولية والبعد عن النزاعات الشوفينية والنرجسية سواء إلى الذات أو إلى الآخر.

والحوار الدائم والمتواصل بين مختلف المكونات والتعبيرات، هو الذي يسمح للجميع من التجاوز الدائم للمشاكل والأزمات. لهذا كله فإن نقد العصبية والوقوف بحزم ضد كل أشكالها ومستوياتها، هو الذي يؤسس لثراء معرفي ومجتمعي من جراء حقيقة التعدد في الاجتماع الوطني.. فالتعددية ليست هي الحالة المضادة للمواطنة، وإنما الحالة المضادة للمواطنة هي التعصب وبناء التكتلات الاجتماعية على قاعدة عصبانية طاردة ونابذة للغير والآخر.. فالتعصب الأعمى للذات بكل عناوينها، هو الذي يخلق حالة العداء بين المختلفين.

والنسيج الاجتماعي لأي مجتمع، يصاب بالضعف والاهتراء، حينما تستحكم فيه نزعات العصبية والتعصب.لذلك فإن العدو الحقيقي لاستقرار المجتمعات والأوطان، هو التعصب.لأنه هو الذي يقضم المساحات المشتركة بين المواطنين، وهو الذي يثير النعرات والغرائز.وليست هناك علاقة عميقة وطردية بين التعددية والتعصب.فبإمكان المجتمع المتعدد أن يخلق ثقافة التسامح والحوار والتواصل.كما بإمكانه أن يخلق ثقافة القطيعة والنبذ والإقصاء.وجذر التحول في هذا يعتمد على طريقة التعامل مع واقع التعددية في الاجتماع الوطني..فإذا كان التعامل راقيا وحضاريا وبعيدا عن لغة الإلغاء والنبذ.فإن هذا التعامل يؤسس لثقافة التسامح والأخوة والاندماج. أما إذا كان التعامل فوقيا وإقصائيا وطاردا، فإنه ينم عن عصبية تخلق بدورها عصبية معكوسة. فتكون النتيجة العملية لكل

ذلك سيادة العصبية ونزعات التعصب في الفضاء الاجتماعي والثقافي، فتضمحل المساحات المشتركة، وتغيب الحكمة، وتتصاعد نزعات الانقسام والانقسام المضاد..فعدو الوحدة والاندماج، ليس التعدد والتنوع، وإنما هو التعصب الذي لا يرى وقائع الحياة والمجتمعات، وإذا رأى لا يرى إلا بعين واحدة.وهي عين مهما كان اتساعها فإنها قاصرة ولا تستطيع الإلمام بكل الحقائق والوقائع.

ولعل من العناوين المعبرة عن هذه الحقيقة، هو عنوان الكتاب الأخير للدكتور (وجيه كوثراني) وهو (هويات قاتلة..مواطنة منقوصة).وكذلك عنوان كتاب الأديب أمين معلوف (الهويات القاتلة). فحينما يتعصب الإنسان لجماعته المذهبية أو العرقية أو القومية أو ما أشبه ذلك، تعصبا أعمى، فإن هذه الهوية القائمة على العصبية، إما أن تنتقص من مضامين المواطنة وحقوقها، أو تتحول إلى منطلق إلى النبذ والإقصاء والذي قد يصل إلى ذروته القصوى وهو القتل والإعدام.

فالهويات الوطنية لا تتشكل على نحو إيجابي وبعيد عن نزعات الشوفينية والتعصب الأعمى، إلا إذا انفتحت هذه الهويات على حقائق مجتمعها، وتواصلت مع مكونات وطنها الدينية والمذهبية والقومية والأثنية.. بحيث تكون الهوية أو الهويات الوطنية، تعبير دقيق عن حياة المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بكل تنوعها وتعددها. وفي المحصلة النهائية فإن الثقافات الإنسانية في أي بيئة اجتماعية كانت، هي ثقافات متداخلة، ومتشابكة، بحيث أن الأفكار الرئيسية موجودة في كل الثقافات.ونزعات الاصطفاء الثقافي، لا توجد إلا في عقول أصحابها. حيث أن جميع الثقافات والهويات متداخلة مع بعضها، ومن الصعوبة بمكان أن تعبر ثقافة أو هوية عن نفسها بعيدا عن روافدها المتعددة القادمة إليها من ثقافات

وهويات مجاورة.

وتشير الباحثة (سعيدة لطفيان) إلى أن 95 بالمئة من دول العالم هي دول متعددة القوميات، أي تتألف من أمم متعددة. فإذا أحصيت الأثنيات والأقوام أي الجماعات المتمايزة لغويا أو دينيا أو مذهبيا أو عرقيا في العالم لاستنتجنا أن دول العالم تمارس السيادة على خمسة آلاف أمة وشعب.

لهذا فإن نزعات الاصطفاء، هي نزعات ذهنية أكثر منها اجتماعية واقعية. حيث أن الهويات متداخلة والثقافات متشابكة. ولا يمكن بناء الاجتماع الوطني الحديث بلغة الاصطفاء والهويات الخالصة. لأن هذه اللغة لا تبني مجتمعا وطنيا بل تبني كيانا اجتماعيا خاصا ومنعزلا وغير قادر على استيعاب كل التعبيرات والمكونات. والأوطان دائما تتسع لكل القوى والتعبيرات، وأية محاولة لحصر الوطن بفئة أو شريحة، فإن هذه المحاولة تضر بالوطن مفهوما وكيانا أولا، وتضر بالنسيج الاجتماعي ثانيا.

فالاجتماع الوطني المستقر والحيوي في آن، لا يبنى على دحر التعدديات أو محاربتها، وإنما ببناء نظام اجتماعي - ثقافي - سياسي، قادر على استيعاب كل حقائق التعددية، ويبلور للجميع خيار المشاركة الذي يزيد من فرص التفاعل والاندماج الوطني. وإننا هنا لا ندعو إلى إيقاظ العصبيات المذهبية أو القومية أو الأثنية، وإنما ندعو إلى التعامل مع الوجودات المذهبية والقومية والأثنية، بعقلية الاستيعاب وبمنهج الجوامع المشتركة، التي تضبط بطبيعة الحال إذا أحسنا التعامل معها، كل النزعات التي تضر بمفهوم الوحدة وحقائق الشراكة الوطنية.

المرأة.. سؤال التحدي القادم

ثمة عوامل وأسباب عديدة، ساهمت بشكل أو بآخر في التباس الرؤية تجاه واقع المرأة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. فالنصوص الإسلامية الثابتة واضحة في رؤيتها تجاه المرأة، وأن مكانتها هي مكانة مساوية للرجل. إذ يقول تبارك وتعالى ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء، الآية 1). فهذه الآية لا تفرق بين الرجل والمرأة، وتنص على أن الأصل الإنساني واحد. وبالتالي لا ميزة تكوينية للرجل على المرأة. فكلاهما خلق بطريقة واحدة. والخطيئة الإنسانية الأولى لم تكن من صنيعة المرأة بوحدها، وإنما الذي ارتكبها الرجل والمرأة معا. إذ يقول تبارك وتعالى ﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ (البقرة، الآية 35 – 36). فلا تتحمل المرأة بوحدها مسؤولية تلك الخطيئة، بل يتحملها الإنسان رجلا وامرأة.

لهذا فإن الخطوة الأولى في مشروع إعادة بناء الرؤية الاجتماعية والثقافية تجاه المرأة، تتجسد بفك الارتباط بين الرؤية الإسلامية الأصيلة للمرأة، والتي هي رؤية التكريم والمسؤولية المتبادلة في كل شيء مع شريكها الآخر في الحياة وهو الرجل. وبين الإسرائيليات والأساطير والتي تسربت إلى بنيتنا الثقافية والاجتماعية، وساهمت

بتشويه رؤيتنا وموقفنا من المرأة. فالمرأة ليست أقل من الرجل في إنسانيتها، كما أنها ليست المسئولة بوحدها عن خطيئة الإنسان الأولى. والغواية كمسلك يمارسه الرجل والمرأة، وهي لا تخضع لاعتبارات طبيعية خاصة بالمرأة بوحدها.

لهذا فإن واقع المرأة السيئ في العديد من الدول العربية والإسلامية، يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأنساق والخيارات الثقافية التي حكمت رؤية هذه المجتمعات للمرأة. وانعكست طبيعة هذه الخيارات في المهام والأدوار والوظائف التي تمارسها على صعد الحياة المختلفة.

فالإشكاليات العميقة التي تعاني منها المرأة اليوم في المجتمعات المعاصرة، ليست وليدة النصوص الإسلامية العامة، بل وليدة الخيارات الثقافية والاجتماعية التي ليست بالضرورة منسجمة والروح العامة للنصوص والتوجيهات الإسلامية.

وهذا بطبيعة الحال لا يعني رفع النقد عن الكثير من التوجهات والخطابات الإسلامية الخاصة بالمرأة، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في طبيعة الإشكاليات التي تعانيها المرأة اليوم في مجتمعاتنا العربية والإسلامية. إذ أن بعض الأفهام الدينية عملت على عزل المرأة ودفعها نحو الانكفاء، وفق رؤية دينية نحن أحوج ما نكون اليوم إلى مراجعتها وتجاوز نقاط الضعف الجوهرية فيها.

فالخطاب الديني الموجه إلى المرأة في بعض جوانبه، يدفع المرأة إلى تبني خيارين لا ثالث لهما فإما العزلة والانكفاء أو التمرد على الثوابت والضوابط الشرعية. بينما لو تأملنا في التوجيهات الإسلامية العامة، لرأينا أن بإمكان المرأة أن تقوم بكل الأدوار والوظائف الإنسانية مع حفاظها على عفتها وسترها. ومن الخطأ التعامل مع

هذه المسألة على سبيل المقايضة فإما الالتزام الذي يساوي العزلة والانكفاء أو التحرر من كل الثوابت. بينما التوجيهات الإسلامية مع التزام المرأة، ذلك الالتزام الذي لا يخرجها عن نطاق المسؤولية الدينية والإنسانية. لذلك يقول تبارك وتعالى ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات، الآية 13).

فالخطاب المجتزأ حول المرأة، ساهم في تغييب الرؤية الحقيقية والشاملة حول دور المرأة في المجتمع. فالمرأة شقيقة الرجل وصنوه في الإنسانية والمسؤولية الربانية المناطة بالإنسان. وهذه العناصر بمقتضياتها ومتطلباتها، هي القاعدة الفكرية العريضة التي توضح الرؤية الإسلامية للمرأة. فالثقافة التحقيرية للمرأة، ليس لها صلة حقيقية بالإسلام ومبادئه الأساسية. وتصوير أن الثقافة التحقيرية للمرأة، هي جزء من التصور الإسلامي لموقع المرأة في الحياة، فيه تجنٍ وظلم للإسلام والمرأة معا. فالإسلام كدين جاء من أجل تحرير الإنسان رجلا وامرأة من كل الإكراهات والضغوطات، التي تكبل الإنسان وتحرمه من ممارسة الحياة على أكمل وجه. وهو ظلم وإجحاف بحق المرأة، حينما نلغي حقيقتها وجوهرها الإنساني، ونتعامل معها بوصفها موضوعا للفتنة والإغراء وما أشبه ذلك.

على كل حال فإننا نعتقد أن المرأة المسلمة اليوم تعيش وتعاني من إشكاليات عديدة، لا يمكن تطوير واقعها وإحداث تحولات نوعية في مسيرتها، بدون معالجة هذه الإشكاليات وتفكيك هذه العقد النظرية والاجتماعية والثقافية، التي تمنع أن تقوم المرأة بدورها الحضاري والإنساني.

وفي هذا الإطار لعلنا لا نجانب الصواب حين القول: إن المشاكل الكبرى التي تواجه المرأة المسلمة اليوم، وتمنعها من القيام بأدوارها

ووظائفها الإنسانية والتنموية، هي وليدة الأفهام الضيقة والأعراف والتقاليد التي لبست بشكل أو بآخر لبوس الدين والقيم الإسلامية الثابتة. فقيم الدين الإسلامي لا تشرع حبس المرأة عن دورها الاجتماعي والحياتي الطبيعي، ومن يعمل على إقصاء المرأة من أدوار ووظائف الحياة المختلفة، فإنه يشوه قيم الدين، ويعطل طاقة إنسانية خلاقة بإمكانها أن تقوم بالكثير من دروب التطور والتقدم الإنساني.

وفي المقابل أيضا فإن قيم الدين الإسلامي، لا تشرع إلى الميوعة والتفلت من الضوابط الشرعية والأخلاقية. وعليه فإن القيم الإسلامية تفسح المجال للمرأة لكي تقوم بأدوارها التنموية ووظائفها الاجتماعية مع التزامها بضوابط الشرع ومحاسن العادات والأعراف. ولا يصح لنا منع المرأة من القيام بذلك بدعوى وجود نماذج نسوية متفلتة أو بعيدة عن الالتزام بضوابط الشرع، فهذا حق من حقوق المرأة الأصيلة، وعلينا تهيئة كل الظروف والشروط لكي تمارس المرأة هذا الحق بعيدا عن المسبقات الاجتماعية الجاهزة التي لا ترى البعد والجوهر الإنساني في تعاملها مع المرأة في كل عناوينها وقضاياها المختلفة.

وفي هذا السياق نود التأكيد على النقاط التالية:

ضرورة فك الارتباط بين القيم والمبادئ الإسلامية الثابتة والأعراف والتقاليد الاجتماعية والتي تشكلت من خلال البيئة والحياة الاجتماعية للناس. وهنا ندعو الباحثين والباحثات إلى عرض كل الأمثلة الشعبية المتداولة والمرتبطة بالمرأة إلى النصوص الإسلامية فما وافق هذه النصوص أخذنا به، وما خالف هذه النصوص تجاوزناه على الصعيدين النظري والعملي.

وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تثار حول الرؤية الإسلامية تجاه المرأة وموقعها في مشروعات التنمية والحياة العامة، هي من جراء

عدم التمييز بين القيم والمبادئ التي تشكل حجر الزاوية في مشروع الرؤية والموقف، والأعراف والتقاليد التي هي وليدة بيئة وظروف محددة. وإن رؤيتنا تجاه المرأة وقضاياها المختلفة ينبغي أن تكون مستمدة من القيم والمبادئ، وليس تكيفا مع الأعراف والتقاليد. وهذا لا يعني بطبيعة الحال اتخاذ موقف سلبي من كل الأعراف والتقاليد. ولكننا نقول إننا ضد كل الأعراف التي تحول دون اكتشافنا لرؤية الإسلام الحقيقية لمسألة المرأة في الواقع المعاصر.

فالمطلوب أن تكون المبادئ والقيم الثابتة للإسلام، هي التي تصيغ رؤيتنا وموقفنا من المرأة وقضاياها المختلفة. وهذا لا يتأتى إلا بنقد وتفكيك الأعراف والتقاليد التي لا تنسجم وثوابت الدين وخياراته العليا في الحياة.

إن تطوير واقع المرأة المسلمة اليوم، ليس من المهام الخاصة بالمرأة فحسب. بل هي مسؤولية كل الفئات والشرائح في المجتمع. ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن أحد المعايير الأساسية، التي نتمكن من خلالها أن نقيس مدى تقدم أي مجتمع هو معيار واقع المرأة في هذا المجتمع. فإذا كانت المرأة مغيبة عن الحياة ووظائف التنمية الشاملة، فإن هذا المجتمع يعيش التأخر، حتى ولو ادعى التقدم. أما المجتمع الذي تمارس فيه المرأة أدوارها الطبيعية والإنسانية، فإن هذا المجتمع يعيش التقدم والتطور، حتى ولو كان يعاني مآزق ومشكلات عديدة في راهنه.

وذلك لأن طريق التقدم، به مشاكل وأزمات، كما أن طريق التخلف به مشاكل وأزمات، ولكن الفارق الجوهري هو في خط السير وطبيعة المشاكل التي تعترض المجتمعات.

لهذا كله فإنه لا يمكن لنا كمجتمع أن نتقدم، إلا بتقدم المرأة في مجتمعنا. ولا يمكن أن تتقدم المرأة في مجتمعنا، إلا بصياغة رؤية

وخطاب جديد، يتجه إلى المرأة والمجتمع معا. خطاب لا يدفع نحو الانكفاء والانعزال، كما أنه لا يحرض على الانفلات الأخلاقي والاجتماعي. خطاب لا ينظر إلى المرأة بوصفها أنثى فحسب، بل هي أولا وقبل كل هذا هي إنسان لها كامل الحقوق وعليها كامل الواجبات. والاستثناءات في هذا السياق، لا تشرع إلى نبذ المرأة أو التعامل الدوني معها.

إن إزالة المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون ممارسة المرأة لدورها ووظائفها الإنسانية والحضارية، يتطلب العمل على خلق نهضة ثقافية – اجتماعية تطرد من فضائنا الاجتماعي والثقافي كل عوامل الجمود وأسباب الانحطاط والتأخر، وتؤسس لوضع اجتماعي – ثقافي جديد، يحترم حقوق الإنسان رجلا وامرأة، ويتفاعل على نحو إيجابي مع مكاسب العصر والحضارة الحديثة.

وجماع القول: إننا بحاجة إلى رؤية جديدة في التعاطي مع شؤون المرأة وقضاياها في مجتمعنا، حتى نتمكن من الخروج من كل تلك الإشكاليات والمآزق لخلق واقع جديد للمرأة، يحترم خصوصياتها، ولكنه لا يمنعها من القيام بالأدوار والوظائف الإنسانية والحضارية المتعددة.

الخليج والعمل الثقافي المشترك

افتتحت قبل أيام قليلة، الدورة الرياضية الخليجية الثامنة عشر لكرة القدم في مدينة أبو ظبي، واحتشد عشرات أو مئات الرياضيين، ليتنافسوا مع بعضهم البعض في أكثر الألعاب شعبية في العالم وهي كرة القدم. وجميع مواطني دول الخليج العربي يحملوا ذكريات عديدة على هذه البطولة ويحفظوا الكثير من الأسماء التي كانت لها بصمات واضحة في دورات الخليج السابقة. فهي من الدورات التي دخلت بيوت كل مواطني هذه المنطقة، وكل المنتخبات الخليجية تتطلع إلى نيل كأس وبطولة هذه الدورة. فهي بحق رمز الحركة الرياضية الخليجية، وهي بوابة كل المنتخبات الخليجية إلى البطولات العربية والقارية والدولية.

ودورة الخليج موسم من مواسم رياضية شتى، حيث تتواصل الحركة الرياضية المحلية والإقليمية والقارية والدولية. وبإمكاننا القول: أن الرياضة في منطقة الخليج، تمتلك أنشطة رياضية مشتركة طوال السنة وبهذا تمتزج الخبرات الرياضية، ويتم الاحتكاك والتنافس الرياضي عبر مسابقات ومباريات وبطولات رياضية عديدة.

وإننا في هذا المجال نغبط الرياضيين في المملكة ودول الخليج الأخرى، حيث توفرت لهم الفرص الدائمة للاحتكاك مع الرياضيين في مختلف الدول. وهذا بطبيعة الحال، يؤدي إلى تصاعد وتطور هندسي في مستوى الرياضة في أي بلد.

والهيئات الرياضية والشبابية في كل بلد خليجي، تبذل الكثير من الجهود لتطوير الحركة الرياضية في منطقة الخليج. فالبنية التحتية

الرياضية اكتملت أو في طريقها إلى الاكتمال، والتدريب المتواصل والاحتكاك الدائم عبر المباريات والبطولات الودية والرسمية وجلب الخبرات الدولية للاستفادة منها وجلب الطواقم التحكيمية الدولية لتسيير شؤون البطولات، وتشجيع القطاع الخاص للدعم والاستثمار، والحضور الجماهيري المتميز الذي يعشق الرياضة ويدعم الأنشطة الرياضية على مختلف المستويات. كلها عناوين وروافد، تساهم في تطوير الحركة الرياضية في المنطقة.

وبهذه المناسبة، التي احتشد فيها المئات للمشاركة فيها سواء من لاعبين أو إداريين أو فنيين أو إعلاميين أو رجال أمن وتنظيم، إضافة إلى الملايين، الذين يتابعون مجريات الدورة الخليجية عبر شاشات التلفزيون أو بالحضور المباشر إلى الملاعب التي تقام فيها هذه البطولة.

تساءلت مع نفسي.. لماذا لم يصل مستوى الاهتمام بالثقافة في منطقة الخليج، إلى مستوى الاهتمام بالرياضة.

فالرياضة لها مواسمها ومسابقاتها ومهرجاناتها المتواصلة، وبريقها الإعلامي، ومردودها المادي الضخم. وكل شعب يشارك بإمكاناته الرياضية، في إثراء الحركة الرياضية الخليجية بمواهب جديدة. لذلك نجد أن في كل بطولة خليجية هناك أسماء ومواهب رياضية جديدة تبرز على السطح وتبدأ مسيرة النجومية الرياضية. أما الثقافة فهي منغلقة عن بعضها البعض، متحاجزة، لا تتحاور مع الثقافات الإنسانية الأخرى، ولا تتوفر لها المواسم والمسابقات والمنتديات للقاء مع بعضها البعض، عبر رموز كل ثقافة وأقطابها للحوار والتنافس في إيجاد المعالجات الثقافية لأهم المشكلات التي تواجه الإنسان في هذه المنطقة. وليس لها البريق الإعلامي، والمردود المادي، الذي يغري لاحتراف الثقافة والمعرفة.

لهذا نجد أن الرياضة في منطقة الخليج ولعوامل ذاتية وموضوعية، استطاعت أن تتجاوز الحدود الجغرافية للمنطقة وتبدأ بالبروز والتميز على الصعيدين العربي والقاري. فالبنية التحتية الرياضية حينما تكتمل، وتتوفر جميع الامكانات والفرص لكي يتمكن الشاب من ممارسة هواياته الرياضية. فإن النتيجة الفعلية لكل ذلك هو بروز حركة رياضية فاعلة وناشطة في المنطقة. بينما العمل الثقافي بإمكاناته الضئيلة والاهتمام المحدود لم يتمكن من كسر حواجز العزلة والانكفاء. لهذا فإن العمل الثقافي الخليجي لا زال في مراحله الأولى. وفي مثل هذه المناسبات الرياضية تتجدد لدينا آمال تغيير الرؤية والنظرة تجاه العمل الثقافي في منطقة الخليج. فالثقافة بمختلف آليات عملها ومناشطها، بإمكانها أن تحقق الشيء الكثير لمجتمعات الخليج وكذلك على المستويات الإقليمية والدولية.

وإن الرياضة على مستوى المنطقة، لم تتقدم وتتطور، ويحطم الرياضيون الخليجيون الكثير من الأرقام الدولية في بعض المسابقات الفردية، إلا بفضل هذه المواسم والمنافسات التي توفر لهم الاحتكاك والتنافس وامتصاص الخبرة والتجربة من لدى الآخر. وكما يبدو أنه قد آن الأوان لاستفادة أهل الثقافة من الرياضيين والحركة الرياضية في هذا الصدد.

إذ أن الثقافة أيضا بحاجة إلى منتديات الحوار، حتى تستفيد كل ثقافة وطنية، من الثقافات الوطنية الأخرى.

والحوار بين الثقافات الوطنية في هذا العصر، ليس ترفا فكريا أو دعوة لا طائل من ورائها. وإنما هو من الأهمية بمكان حيث أن الحوار بين الثقافات يؤدي إلى المزيد من تلاقح الأفكار والنظريات مع بعضها البعض، ويؤدي إلى التعرف المباشر على كل ثقافة ومنجز معرفي. وكما أن الرياضة في المنطقة استفادت من الخبرات العالمية

واحتكت معها بشكل مباشر، فكذلك هي الثقافة في منطقة الخليج. حيث أنها بحاجة اليوم إلى الانفتاح والتواصل والاحتكاك الثقافي المباشر مع كل الثقافات الإنسانية، وذلك من أجل تطوير واقع الثقافة في منطقة الخليج العربي. ومن هنا تنبع ضرورة الإجابة على السؤال التالي: لماذا الحوار بين الثقافات الوطنية ؟

إن الطريقة المثلى للتعرف على ثقافات الآخرين ومنجزاتهم المعرفية، هو الحوار معهم والاستماع المباشر إليهم. وحتى لا يكون الحوار بعيدا عن الفعالية، من الأهمية بمكان العناية بالجانب المؤسسي في عملية الحوار. إذ أن وجود المنتديات وأطر الحوار الدائمة بين مدارس وتيارات الثقافات الوطنية في منطقة الخليج، يؤدي إلى تطور نوعي في مستوى الثقافة، كما يخرج الجميع من متاهات الجهل بالثقافات الأخرى.

فالحوار بين الثقافات بشكل مستمر ومؤسسي، هو أفضل نمط للتعاطي بين الثقافات الوطنية قاطبة. فكما إننا لا يمكننا القول: أن الحركة الرياضية الأوربية مثلا تمثل وحدها الحركة الرياضية الدولية، وإنما تشترك معها في تمثيل الحركة الرياضية الدولية مختلف القارات والدول. كذلك الثقافة الإنسانية، فإن الشعوب والأمم تساهم بشكل أو بآخر في رفدها بعناصر إثراء معرفية وفنية وثقافية مختلفة.

إن العالم الإنساني بحضاراته وأممه وشعوبه، أقرب ما يكون إلى منتدى عالمي لحضارات متميزة وثقافات متنوعة. وتشترك جميع الأمم والشعوب في هذا المنتدى العالمي. وكل أمة تتميز بشخصيتها القومية والحضارية المختلفة، كما أنها تتضمن ما هو مشترك وحضاري عام.

لهذا ومن أجل بقاء التمايز الحضاري إيجابيا وفي حدوده الطبيعية، ومن أجل تفعيل الخصوصيات لتمارس دورها في معركة الإبداع والتطور. نرى أهمية الحوار بين هذه الحضارات والثقافات.

لأن بهذا الحوار تحترم التمايزات الحضارية، ويفسح المجال في آن للخصوصيات العقدية والحضارية والقومية لممارسة دورها الإيجابي في شحن شعوبها بالكهرباء المشروع، والطاقات المحركة لإثراء مصادر العطاء الإنساني. ونحن في منطقة الخليج بإمكاننا أن نشكل مجالا ثقافيا مشتركا قادرا على تنشيط العمل الثقافي الخليجي. وفي ذات الوقت نتمكن من المساهمة في إبراز خصوصياتنا الثقافية إلى العالم كله. فالعمل الثقافي حينما يتطور في أي مجتمع من المجتمعات، فإنه (أي هذا العمل) يخدم الداخل بالمزيد من الفعالية واكتشاف القدرات الثقافية والإبداعية وتوفير فرص المشاركة لها على الصعيدين الوطني والخليجي. وكذلك هو يخدم عمليات التواصل الثقافي مع بقية شعوب وأمم الأرض.

توليد الأفكار والمشروعات الثقافية الجديدة:

إذ أن عملية الحوار تهيئ الأرضية الاجتماعية والمعرفية لانبثاق مجموعة من الأفكار والمشاريع التي تهتم بتطوير ثقافة الإنسان ومعارفه المتعددة.

وكلما تعمقت تقاليد الحوار بين تيارات ومدارس الثقافات الوطنية في منطقة الخليج، نتجت أفكارا جديدة ومشروعات متطورة، تهتم ببعد تطوير الإنسان فردا ومجتمعا.

فحوار الثقافات الوطنية، ليس من أجل تحديد نسبة الصح أو الخطأ في كل ثقافة، وإنما لتحفيز العقول والمعارف لتوليد الأفكار الجديدة، وخلق المشروعات الثقافية، التي تأخذ على عاتقها رعاية وتطوير حقول الثقافة والمعرفة في منطقة الخليج العربي.

كما أن الحوار بين الثقافات، يتم من أجل استيعاب الصفات الجمالية في كل ثقافة. وبهذا يتبادل الناس خبراتهم، وتزداد معارفهم، وتعم مشاركة كل ثقافة في تطوير الثقافات الأخرى.

ولهذا لا نجانب الصواب، إذا قلنا أنه لا يمكن أن تكون كل ثقافة إنسانية، نشأت بمعزل عن غيرها من الثقافات الأخرى، أو أنها لم تتفاعل معها.

ونظرتنا الأساسية تقوم على أن الثقافات تأخذ وتعطي. تأخذ ما يتفق مع طبيعة البنيان العقلي والفكري للأمة والمجتمع، وتعطي ما يجود به نوعيتها ونشاطها الفعال.

4- ضرورة التفكير في بناء رؤية خليجية مشتركة، لتطوير عمليات التبادل الثقافي والمعرفي بين شعوب المنطقة. لأن هذا التبادل هو الذي يوطد أواصر العلاقة الثقافية بين بلدان المنطقة، كما أنه أحد روافد تطوير العمل الثقافي الخليجي.

وخلاصة الأمر: أن الحوار والتواصل بين أهل الثقافة في منطقة الخليج ضرورة من ضرورات العصر، وناموس من نواميس حركة العلم والمعرفة في التاريخ الإنساني. لذلك وبعد كل هذا ألا يحق لنا أن نحلم بعمل ثقافي خليجي مشترك ودائم.

الفصل الرابع

العرب وآفاق التغيير

قراءة التراث

سعت مختلف المدارس الفكرية والسياسية في المجال العربي إلى الاستفادة من التراث في تدعيم أيدلوجياتها وتسويغ خياراتها وأنها الامتداد الفكري والثقافي لتلك المدرسة أو الفئة في التاريخ والتراث.. فتحول من جراء ذلك التراث إلى فضاء للتوظيف بكل ما للكلمة من معنى.. فالتيارات العقلانية والمادية، عملت على إبراز هذه الجوانب من التراث، وكتبت في سبيل ذلك الكثير من الأبحاث والدراسات، التي توضح النزعات المادية والعقلانية في التراث.. كما أن التيارات النقلية والنصية عملت على إبراز هذا الجانب من التراث العربي والإسلامي.. فعمل كل طرف على إبراز رموزه من التراث، وانتصر للبعض على حساب البعض الآخر.. وكل طرف يدعي أن هذه الشخصية أو تلك الفئة هي الجانب الناصع الذي ينبغي إبرازه من تراثنا..

فعمل الجميع ومن مواقعهم الأيدلوجية والسياسية المختلفة على إعادة صوغ الماضي والتراث بما يتناسب ورؤى ومواقف هذه المجموعات من الراهن. فأصبح الموقف من التراث، هو انعكاس طبيعي لمستوى التباين الأيدلوجي والسياسي الحالي.. فيتم الصراع بأدوات وموضوعات وشخصيات تراثية. ولعل من أهم الأسباب التي ساهمت بشكل أو بآخر في تشويه التراث أو عدم فهمه ومعرفته حق المعرفة، هو حالة التوظيف والتعسف الأيدلوجي في التعامل مع التراث. فكل الأطراف تعاملت مع التراث، تعاملا انتقائيا وسياسيا.. فالذي يتبنى المقولات العقلانية فضل المعتزلة على غيرهم، واعتبرهم هم رموز الإسلام والتراث وتغافل أو تجاهل عن ما ارتكبوه من قمع

فكري وعمليات إقصاء وتهميش حقيقيين لكل مخالفيهم في أيام المحنة. والذي تبنى المنهج الفلسفي رفع من شأن ابن رشد وذم غيره، واعتبر أن متطلبات النهوض المعاصر، بحاجة إلى إحياء تراث ابن رشد. ومن موقع آخر ولاعتبارات فلسفية وعرفانية، هناك من أبرز مساهمات ابن سينا وعده هو فيلسوف الإسلام الأول.. وهكذا تم التعامل مع التراث بكل مقولاته ورموزه بانتقائية فجة وتوظيف متعسف، لا يعتني بحقائق التراث ومعارفه، بل يعمل على تكريس خياراته ومتبنياته الراهنة. وهكذا تصر النخبة على حد تعبير (الفضل شلق) لدينا على التواصل مع التراث وعلى الانقطاع عن التاريخ كما مع العالم الخارجي الراهن، للتأكيد على أن إنجازاتها يجب أن لا تقاس بعظمة إنجازات الماضي ولا بالمقاييس العالمية الراهنة، بل على أساس معايير تصاغ داخليا، على أساس معايير تضع هي شروطها ومواصفاتها. فهي تشيد لنفسها، عن طريق مقولة التراث، مكانا تختبئ فيه، فلا تظهر عيوبها.. فالممارسة الفكرية والنظرية التي تقرأ التراث بعيون أيدلوجية معاصرة، هي ممارسة انتقائية، وتستهدف بالدرجة الأولى تعزيز المواقع الأيدلوجية وتوظيف التراث بكل دلالاته وشحناته المعنوية لخدمة بعض الأغراض السياسية والأيدلوجية المعاصرة.. لذلك فإننا نعتقد أن كل القراءات الأيدلوجية للتراث، هي قراءات انتقائية وليست أمينة للتراث، إذ تجاهلت جوانب عديدة منه، وتغافلت عن بعض أحداثه وشخصياته. من هنا نحن بحاجة اليوم إلى إعادة قراءة التراث قراءة جديدة نتجاوز من خلالها كل التحيزات الأيدلوجية التي مورست بحق التراث.. وفي تقديرنا أن من أهم مواصفات القراءة الموضوعية للتراث هي النقاط التالية:

أن تكون القراءة تحليلية، وتبتعد عن كل القراءات التبجيلية للتراث. نحن بحاجة أن نتعرف على هذا التراث بوصفه تجربة إنسانية

– تاريخية، تحتضن الغث والسمين، وفيها المواقف الشجاعة كما فيها المواقف الانهزامية، وفيها الشخصيات العملاقة في علمها وعملها والتزامها، كما فيها الشخصيات الوصولية والانتهازية التي كان همها الأساسي هي مصالحها الآنية والضيقة.. لذلك فإننا بحاجة إلى قراءة تحليلية للتراث ترصد المتغيرات وتبحث عن أسبابها، وتتعامل مع التراث بوصفه تجربة إنسانية عميقة، تحتضن العناصر الخيرة والشريرة معا.. ومهمتنا هي قراءة التراث بموضوعية وبعيدا عن التحيزات الأيدلوجية أو المواقف المسبقة..

إن التراث كتجربة إنسانية لا قدسية لها، لذلك من المهم أن نقرأ هذه التجربة بروح علمية رصينة وبعيدا عن الانتماءات الضيقة.. فالمطلوب هو التحرر من الرؤى الضيقة التي تعمل بشكل أو بآخر لتوظيف التراث لمصالح فئوية ضيقة.

فالقراءة المطلوبة للتراث، هي التي تتحلى بالعلمية حين التعاطي والتعامل مع مختلف أحداثه وشخصياته. وهنا من الضروري التفريق بين التراث والنص الديني. إذ أن التراث هو جملة المنجزات التاريخية الإنسانية في قطاعات الحياة المختلفة. وبالتالي فإن المقصود بالتراث هو مجموع اجتهادات وكسب الإنسان المسلم عبر التاريخ. بينما النص هو الوحي الإلهي الذي لا يأتيه الباطل ولا يعتوره التغيير.

التراث في أي أمة، يتحول إلى مؤثر حقيقي وفاعل، حينما تتحرك الأمة باتجاه صناعة راهنها وفق نسقها الحضاري. أما السكون والجمود وتضخم عقلية ليس بالإمكان أبدع مما كان، فإنه يحول التراث إلى عبء يزيد من عوامل الإحباط في جسم الأمة. فالأمة المتحركة والفاعلة والحية هي وحدها التي تستفيد من تراثها الخاص وتراث الإنسانية أيضا..

والتراث في زمن الجمود والتقهقر الحضاري، يتحول إلى بديل

عن الراهن. بمعنى أن المجتمع الجامد والمنهزم لا يستطيع أن يواجه واقعه بشجاعة، ويلجأ إلى تراثه، للعيش على أمجاده، ولكي يجبر نقصه الحالي.. لذلك فإن الاهتمام والاستغراق في التراث في زمن الهزائم، قد يكون هروبا من الحاضر واستقالة عن مسؤوليات المرحلة. فالتراث بعناوين متعددة حاضر بيننا، ولكن ينبغي أن لا نعتقد أنه بديلا عنا، أو يقف موقفا مضادا من كسبنا في مختلف مجالات الحياة الإنسانية.. لذلك كله لا يمكن أن نقرأ التراث قراءة حضارية ونحن نعيش السكون والجمود.. فالواقع الجامد لا يخلق إلا قراءة تبريرية وجامدة للتراث.. من هنا فإن من الشروط الأساسية لقراءة التراث قراءة صحيحة وسليمة هو فعالية المجتمع وحيويته وديناميته. فالجمود يحول التراث إلى وسيلة للهروب من تحديات وآفاق الراهن. كما أن السكون يحول التراث بكل مضامينه ورموزه إلى عبء حقيقي على الحاضر. فالحضور والحيوية والفعالية الاجتماعية، هي وحدها التي تفضي إلى قراءة حضارية للتراث. وبكلمة فإن النهضة الاجتماعية والثقافية، هي التي تجعل بتأثيراتها ومتوالياتها المجتمع من القيام بقراءة جديدة لتراثه، تحوله لمحفز ومحرض للمزيد من العمل والبناء.. لذلك فإن مهمة قراءة التراث، تتعدى مسألة طباعة الكتب التراثية والانكفاء على قضاياه أو همومه، وإحياء كل أشكال الفلكلور الشعبي، وتصل إلى مستوى التجاوز بالمعنى الفلسفي والمعرفي. بمعنى أن مهمة قراءة التراث، تتطلب الفعل الراهن والشهود الحضاري والحيوية الاجتماعية، حتى يتواصل الفعل الإنساني المبدع عبر التاريخ. والحفاظ الحقيقي على التراث، يتطلب العمل على البناء والإبداع.. فلا معنى لحفظ التراث ونحن نعيش الجمود والتراجع، إن الوسيلة الحقيقية لحفظ التراث، هي حيويتنا وأعمالنا النوعية التي تتجه صوب الفرادة والإنجاز..

فالقراءة الحية للتراث، تتطلب قاعدة اجتماعية نهضوية تستوعب حقائق التراث دون التباس عندها، وتنطلق بوعي عميق نحو التطوير وخلق حقائق التقدم في الفضاء الاجتماعي.. فالجمود لا يفضي إلا إلى قراءة متخشبة وتبريرية للتراث، ولا يمكن الاستفادة من دروس التاريخ وعبر الماضي وحقائق التراث إلا بوعي ثقافي واجتماعي جديد، يزيل عن عقولنا كل أشكال الزيف ويطرد من فضائنا كل أشكال الترهل، ويعمل على التحرر من كل الأعباء والاحباطات التاريخية والاجتماعية.

وإن هويتنا الاجتماعية والثقافية، هي في صيرورة مستمرة، لا بمعنى أنها سيالة ورخوة، وإنما بمعنى أنها متجددة ولا يمكن أن تكون ثابتة حتى الجمود. وإن كل نقد للتراث وقراءة جديدة له، هي مساهمة في صيرورة الهوية وتجددها.

وإن المرحلة الراهنة بكل تحدياتها وصعوباتها وآفاقها وفرصها، تتطلب منا قراءة نهضوية وحضارية لتراثنا حتى نستمد منه عنفوانا وشهودا وحيوية، ونضيف إليه من جهدنا ومعينا الحثيث نحو صناعة المنجز وتحقيق التطلعات والطموحات العامة..

التعددية المذهبية والوحدة الإسلامية

لعل من المنجزات الهامة للمؤتمر الإسلامي الاستثنائي الذي انعقد في مكة المكرمة، هو بيانه وتصريحه الواضح، حول الوحدة الإسلامية. وإن المذاهب الإسلامية الموجودة في كل البلدان والدول الإسلامية، هي محل احترام القادة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تكفير أهل هذه المذاهب أو التعدي على حقوقهم المختلفة.

وأهمية هذا البيان وهذه الحقيقة، هي أن الأمة الإسلامية وعبر فترات تاريخية عديدة، تعرضت للكثير من الفتن والنزاعات المذهبية، التي أضعفت المسلمين ودمرت مكاسبهم وشوهت سمعتهم وصورتهم في العالم كله.

فالتعدد المذهبي بدل أن يكون ثروة علمية وفقهية وثقافية واجتماعية، تحوّل على يد المتعصبين والحاقدين إلى وسيلة لتفريق المسلمين وتمزيق شملهم وإدخالهم في أتون الحروب والنزاعات التي لم تجن منها الأمة إلا المزيد من الضعف والتشظي والاندثار.

ولعلنا لا نأتي بجديد حين القول: إنه حين التأمل في الحقائق العقدية والفقهية والثقافية للمذاهب الإسلامية، نجد أنها جميعا تشترك في خصائصها الأساسية ومفاهيمها الرئيسية. وإن الاختلافات لا تتعدى في جذورها وأساسياتها الاختلافات الفرعية والاجتهادية.. ولكن وبفعل التعصب الأعمى ومرحلة الانحطاط والتخلف التي أصابت الأمة في مختلف ميادين الحياة، تحول هذا الاختلاف في بعض المواقع والمجتمعات من اختلاف تنوع إلى اختلاف تضاد..

والذي زاد الطين بلة انبراء نفر من المسلمين ولاعتبارات مختلفة

إلى المساهمة في إذكاء نار الفتنة والتوتر بين أهل المذاهب الإسلامية.. ولقد دفع المسلمون جميعا بفعل ذلك، الكثير من الدماء والتضحيات، التي أضعفت الجميع، وتحول الانتماء المذهبي إلى سبب وموضوع للنبذ والإقصاء والتهميش.

لهذا فإن بيان المؤتمر والذي أكد على ضرورة احترام المذاهب الإسلامية كلها، هو الخطوة الأولى في مشروع إعادة صياغة العلاقة بين أهل المذاهب الإسلامية مع بعضهم البعض على أسس جديدة تضمن للجميع الاحترام والفهم المتبادل.

ونود في هذا المقال، أن نؤكد على جملة من الحقائق، التي تؤسس لتعامل إيجابي وحضاري مع ظاهرة التعدد المذهبي في الاجتماع الإسلامي المعاصر.

وهذه الحقائق هي كالتالي:

يحتضن وطننا ومجتمعنا العديد من المدارس الفقهية والمذهبية الإسلامية، وإن العمل على بناء الوحدة الوطنية وتعزيز هذا الخيار، يتطلب بشكل مباشر إعادة صوغ العلاقة بين مختلف المدارس الفقهية – المذهبية في الوطن.

بحيث لا تكون العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية في الدائرة الوطنية، قائمة على التهميش والمماحكات الطائفية، وذلك لأن الواقع الوطني الذي نعيشه اليوم، يشهد العديد من الظواهر المرضية في طبيعة العلاقة بين واقع التعدد المذهبي. حيث تبرز في فضائنا ثقافة لا تعترف بالتعدد المذهبي، وتتعامل معه بعقلية الإقصاء والإبعاد وتصفه بأقذع وأبشع الصفات.

كما أن المؤسسات التعليمية والتربوية والدينية، لا تتعامل بعدالة مع هذا التعدد والتنوع المذهبي ومقتضياته الثقافية والمنهجية. إذ

تحتوي العديد من المناهج الدراسية على نصوص ومفردات تطعن في بعض المذاهب الإسلامية، وتدعو بشكل مباشر وغير مباشر أبناء الوطن إلى مقاطعتهم أو التعامل معهم بوصفهم من الضالين أو المبتدعين، وتصفهم هذه المناهج بأوصاف أقل ما يقال عنها أنها تشوه مواقف وعقائد هذه المذاهب وتشحن نفوس الطلبة ضد أهل وأتباع هذه المذاهب.

لذلك فإن فريضة الوحدة الاجتماعية والوطنية، بحاجة ماسة وملحة اليوم، إلى الوقوف بحزم ضد كل أشكال بث الكراهية بين أبناء المجتمع والوطن الواحد. لذلك فإننا جميعا ومن مختلف مواقعنا، ينبغي أن نقف ضد كل مظاهر الشحن الطائفي والمذهبي، وذلك لأن هذه الممارسات لا تضر فقط الطرف الموجهة ضده، بل تضر وحدة الوطن والمواطنين. لهذا فإننا ندعو وعلى الصعيد الوطني للعمل على صياغة العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية على أسس العدالة والاحترام المتبادل وتنمية الجوامع والقواسم المشتركة.

إن تعزيز العلاقة الإيجابية بين أهل المذاهب الإسلامية، يتطلب العمل على بناء ثقافة وطنية، قوامها الوحدة واحترام التعدد والتنوع بكل مستوياته وصيانة حقوق الإنسان. إذ أنه لا يمكن بناء وتعزيز العلاقة الإيجابية بين المذاهب الإسلامية في فضائنا ومحيطنا، دون إرساء ثقافة اجتماعية ووطنية جديدة، تعيد المكانة إلى الوحدة على أساس احترام التنوع، وتتعامل مع تعدد الاجتهادات الفقهية والفكرية على أساس أنها من الحقائق التي تثري المجتمع والوطن.

فنقد الطائفية بكل مستوياتها، يقتضي العمل على تطوير ثقافة الوحدة والحوار والتعدد في الفضاء الاجتماعي. فلا يمكننا أن ننهي الجفاء أو سوء الفهم والتفاهم بالشعارات المجردة والمقولات الجاهزة، بل بالبناء الثقافي الجديد، الذي يرفض العقلية الآحادية والثقافة

الإقصائية والمناهج الإلغائية. وذلك لأن حالة الجفاء والتباعد، تستمد فعاليتها، من تلك العقلية الإقصائية والمناهج التي لا ترى إلا ذاتها وتلغي ما عداها. لذلك فإن احترام هذا التعدد المذهبي يعني فيما يعني حمايته. لأنه نتاج الحوار والبحث المضني والمتواصل عن الحقيقة. وحينما نطالب بحماية التعدد المذهبي في الدائرة الاجتماعية والوطنية، فإننا نقصد حماية تلك القيم والمبادئ التي أنتجت ثراءا فقهيا وفكريا وعلميا في التجربة التاريخية الإسلامية.

فلا يمكن أن نفصل ظاهرة تعدد المدارس الاجتهادية والفقهية في تجربتنا التاريخية عن قيم الحوار والاعتراف بالآخر وجودا ورأيا، ووجود المناخ الاجتماعي والتربوي المؤاتي للاجتهاد بعيدا عن الضغوطات والمسبقات. وإن دعوتنا الراهنة إلى حماية هذا المنجز التاريخي، يستدعي إحياء هذه القيم والمبادئ وإطلاقها على مستوى حياتنا كلها، حتى نتمكن من إنجاز فرادتنا التاريخية والحضارية. وهذا بطبيعة الحال، يقتضي انفتاح المذاهب الإسلامية على بعضها في مختلف المستويات، وإزالة كل الحواجز والعوامل التي تحول دون التواصل الفعال بين مختلف المدارس الفقهية والمذهبية.

والتعدد المذهبي في الدائرة الوطنية، ليس حالة مضادة للمواطنة، بل هو الجذر الثقافي والاجتماعي لبناء مواطنة حقيقية بعيدا عن الشعارات الشوفينية واليافطات الشعبوية والعدمية. فاحترام التعدد المذهبي وحمايته القانونية والسياسية، هو الذي يوجد الشروط المجتمعية الحقيقية لبناء مواطنة متساوية في مجتمع متعدد مذهبيا وفكريا واجتماعيا.

لا شك أن ظاهرة التنوع الاجتماعي والتعدد المذهبي والفكري والسياسي، تثير العديد من الأسئلة والتحديات، ولا بد من بلورة إجابات حقيقية وواقعية لهذه الأسئلة والتحديات. فليس

صحيحا أن نهرب من أسئلة التنوع وتحديات التعدد برفضها والركون إلى الفكر الآحادي.

وإقامة الجدار العازل بيننا وبين حقيقة التعدد المذهبي والفكري والسياسي، يمنعنا من الاستفادة من بركات هذه الحقيقة الإنسانية، ويحول دون بلورة إجابات دقيقة وعميقة لجملة التحديات التي تطلقها هذه الحقيقة. كما أن ادعاءنا بأننا نمتلك كل الإجابات على كل التحديات التي تطلقها حقيقة التعدد في فضائنا الاجتماعي والوطني، مجانب للصواب ولا ينسجم وحقيقة الصيرورة التاريخية.

لذلك كله فإننا بحاجة إلى مبادرات فكرية وخطوات سياسية وجهد ثقافي متواصل، لتأصيل هذه الحقيقة في فكرنا وواقعنا الاجتماعي أولا، ومن ثم العمل على بلورة حلول عملية وممكنة لكل التحديات التي تبرز في واقعنا من جراء التزامنا بخيار الاعتراف والاحترام لظاهرة التعدد المذهبي في فضائنا ومجتمعنا.

فردم الفجوات بين مكونات المجتمع، يقتضي العمل على خلق مبادرات وطنية جادة، تتجه صوب إضاءة وتطوير مستوى العلاقة والتفاهم والتلاقي والتداخل والتواصل بين تعبيرات الوطن والمجتمع. فالتعدد المذهبي ليس نقيضا للوحدة الإسلامية، بل إن احترام هذا التعدد، والتعرف بعمق عن حقيقته وجوهره، هو الذي يقود إلى بناء مفهوم ومشروع الوحدة الإسلامية.

بلاغ مكة وآفاق المستقبل

افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يوم الأربعاء بتاريخ 7 / 12 / 2005 مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية في مدينة مكة المكرمة.. وقد تطرق خادم الحرمين الشريفين في خطابه الافتتاحي للعديد من القضايا والهموم والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية اليوم.

ولعل القاسم المشترك بين كل هذه القضايا، هي أنها ذات طابع داخلي يرتبط بطبيعة علاقة المسلمين مع أنفسهم. بمعنى أن الغلو والتطرف وغياب التسامح في الفضاء الإسلامي المعاصر، كلها قضايا وهموم تمس المجتمعات الإسلامية بشكل مباشر. بل إن وجود حالة الغلو والتطرف والإرهاب في العالم الإسلامي، هو الذي يساهم بشكل أو بآخر في بروز تحديات ومخاطر خارجية على الأمة الإسلامية. لذلك فإن إصلاح أوضاعنا الداخلية في العالم الإسلامي، هو المدخل الطبيعي والسليم، لخلق البيئة والإمكانية الفعلية لمواجهة المشاكل والتحديات الوافدة على الأمة من الخارج. فنبذ الغلو والتطرف ومحاربة الإرهاب بكل أشكاله في العالم الإسلامي، يساهم في تحسين صورة الإسلام والمسلمين في العالم. واستمرار التطرف والإرهاب في فضائنا الإسلامي، يعني وجود ظواهر سيئة في مجتمعاتنا تجعل خصوم الأمة تستفيد من هذه المظاهر، للإيغال والاستمرار في تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

لذلك فإن القمة الإسلامية الاستثنائية، معنية بشكل مباشر بالكثير من الملفات الإسلامية الداخلية، التي عملت على مناقشتها

وبلورة الرؤية الإسلامية تجاهها. وهذه هي الخطوة الأولى في مشروع تصحيح أوضاع المسلمين المعاصرة..

ولا شك أن الآمال والطموحات التي ننتظرها من القمة الإسلامية الاستثنائية المنعقدة في مدينة مكة المكرمة كثيرة وعديدة. وذلك لأن انعقاد القمة بذاته وبالمقدمات التي سبقته حيث اجتماع ثلة من علماء ومفكري الأمة، الذين خرجوا بجدول أعمال لاجتماع القادة، يعد إنجازا ينبغي التنويه والإشادة به.

ومن الطبيعي القول: أن العمل الإسلامي بكل مستوياته وأشكاله، سيشهد زخما هائلا في اتجاهين أساسيين:

بلورة الخطط الاستراتيجية والآليات العملية، التي ستوجه مسار العمل الإسلامي خلال الفترة الزمنية القادمة. حيث أن هذا الاجتماع الاستثنائي، سيساهم بشكل أساسي في صياغة مشروع رؤية ونهوض للعمل الإسلامي بكل مستوياته ودوائره. وكل الأطراف والمؤسسات المعنية بالعمل الإسلامي، ستستفيد من هذا المنجز الرؤيوي الهام. وفي تقديرنا أن بلاغ مكة والخطة العشرية التي رسمها قادة الأمة وأجمعوا عليها وعلى ضرورة تنفيذها، بحاجة إلى برامج عمل وخطط واضحة وآليات مستديمة، لتحويل ما تتضمنه إلى واقع حي وملموس في الحياة الإسلامية المعاصرة.

إزالة الالتباسات الداخلية والخارجية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في تشويه سمعة العمل الإسلامي، وحالت دون تطوره الكمي والنوعي.

فمؤتمر مكة الاستثنائي، سيضع النقاط على الحروف في هذه المسألة، وسيوفر الرؤية المتكاملة والمشتركة، التي تدحض بشكل لا لبس فيه خطاب الإرهاب والتطرف، وتوضح رؤية الإسلام الوسطية

والمعتدلة للكثير من الظواهر والأحداث. فالتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العالم الإسلامي اليوم، عديدة ومعقدة ومتشابكة. والمؤتمر الإسلامي بزخمه ورؤيته واندفاعاته المدروسة والموضوعية، سيزيل الكثير من الالتباسات، وينهي العديد من الهواجس التي تشكل بمجملها تحديات تعوق مسيرة العالم الإسلامي نحو التقدم والعمران الحضاري. وستكون هذه القمة نقطة تحول في مسيرة العمل الإسلامي من خلال الحقائق التالية:

بلورة خطاب إسلامي موحد، تجاه العديد من القضايا والتحديات التي تضغط على الواقع الإسلامي الراهن.

فالأمة اليوم تواجه تحدي التشظي والتفتيت، وبحاجة إلى جهد حقيقي ومبادرات نوعية، من أجل تعزيز وحدتها وتصليب تضامنها الداخلي، وإزالة كل عناصر التوتر التي تحول دون تطوير مستوى التوافق الداخلي بين مختلف مكونات وتعبيرات الأمة. لذلك اهتمت الوثائق الرسمية للقمة الإسلامية بهذه المسألة، ودونت كلاما صريحا وواضحا حول مسألة الوحدة الإسلامية. إذ جاء في الرؤية العشرية لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين ما نصه:

إن كل من يتبـــع أحد المذاهب الأربعة من أهل السنة والجماعة (الحنفي، والمالكي، والشافعـــي، والحنبلي)، والمذهبيـــن الشيعيين (الجعفري والزيدي)، والمذهب الأباضي، والمذهب الظاهري، فهو مسلم، ولا يجوز تكفيره، ويحرم دمه وعرضه وماله، وأيضا لا يجوز تكفير أصحاب العقيدة الأشعرية، ومن يمارس التصوف الحقيقي، وكذلك لا يجوز تكفير أصحاب الفكر السلفي الصحيح. كما لا يجوز تكفير أي فئة أخرى من المسلمين تؤمن بالله سبحانه وتعالى وبرسوله صلى الله عليه وسلم وأركان الإيمان، وتحترم أركان

الإسلام، ولا تنكر معلوما من الدين بالضرورة.

بهذه الرؤية يكون التعدد المذهبي والفكري في الأمة، عامل إثراء للثقافة والاجتماع الإسلامي المعاصر. وتنهي هذه الرؤية الكثير من عمليات التشنج والتوتر بين مكونات الأمة المذهبية والفكرية.

ولقد أكدت القمة الإسلامية في بيانها الختامي على ضرورة الوحدة الإسلامية واحترام كل المدارس والمذاهب الإسلامية الموجودة في العالم الإسلامي. وكلنا نتطلع أن تتحول هذه الرؤية إلى واقع ملموس في مختلف البلدان والمجتمعات الإسلامية..

إنضاج الإرادة السياسية للعالم الإسلامي، باتجاه تفعيل دوره في معالجة القضايا الكبرى التي تواجه المسلمين في العديد من الدول والبلدان.

فلا يمكننا أن نعالج مشاكلنا، ونواجه تحدياتنا بدون وجود إرادة سياسية فاعلة ومتجهة بإصرار نحو معالجة ظاهرة الغلو والتطرف والإرهاب وتشويه صورة الإسلام من قبل دوائر ومؤسسات دولية مختلفة. كما أن تنمية قيم الحوار والتسامح والتعايش السلمي في الاجتماع الإسلامي المعاصر، بحاجة إلى إرادة سياسية تعمل على تنقية الفضاء الثقافي والاجتماعي من كل المفردات المضادة لقيم الحوار والتسامح والتعايش السلمي.

فالإرادة السياسية هي حجر الزاوية للكثير من الخطط والرؤى والتطلعات التي بلورها قادة الأمة في مؤتمرهم الاستثنائي في مكة المكرمة.

صياغة وثيقة ورؤية متكاملة، لكل المؤسسات المدنية والأهلية الإسلامية، لكي تكون كل الجهود والطاقات متكاملة وتتجه صوب الأهداف والتطلعات المرسومة..

فالنهوض الإسلامي في مختلف مجالات الحياة، بحاجة إلى تظافر جهود كل الأطراف والمؤسسات. ولا ريب أن مؤسسات المجتمع المدني والأهلي الموجودة في العالم الإسلامي، تتحمل مسؤولية أساسية في هذا الإطار.

فالدول بوحدها لا يمكنها أن تحقق عملية النهوض والتقدم. لذلك ينبغي أن تسند جهود الدولة بجهود مؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتم التكامل بين فعل وجهد الدولة مع فعل وجهد المجتمع بمؤسساته المختلفة.

لهذا فإن تنفيذ بنود الخطة العشرية، بحاجة إلى الدولة بمؤسساتها وهياكلها المتعددة، كما هي بحاجة إلى المجتمع بتعبيراته ومكوناته المتنوعة. بحيث تتم عملية نهوض متكامل في جسم الأمة الإسلامية.

وجماع القول: إن مؤتمر مكة المكرمة، أبان وبوضوح عن حاجة أمتنا بكل دولها ومؤساتها وشخصياتها إلى المزيد من الحوار والتشاور والتفاهم والتلاقي والتواصل، وذلك من أجل بلورة الخطط المشتركة، والعمل معا لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الأمة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ونتطلع أن يكون هذا المؤتمر، هو بداية حقيقية لإطلاق مبادرات وتأسيس الأطر والمؤسسات التي تلبي بشكل دائم حاجة الأمة بنخبها ومؤساتها إلى الحوار والتواصل وعقد العزم المشترك صوب تحقيق أهداف الأمة العليا..

نحو حوار جديد

بين الغرب والعالم الإسلامي

ثمة اليوم ضرورات عديدة، للتفاهم والتواصل الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي ..وذلك لأن وجود فجوات معرفية وسياسية واقتصادية بين الطرفين، لا يهددهما بوحدهما، وإنما يهدد العالم بأسره..

لذلك هناك ضرورة شاخصة لانطلاق حوار حقيقي بين الغرب والعالم الإسلامي، يستهدف الفهم المتبادل وخلق المساحة المشتركة القادرة على إنجاز مفهوم التفاهم والتواصل الحضاري بين الطرفين.. ووجود أزمات خانقة في العالم الإسلامي، اشترك الغرب في صنعها بشكل أو بآخر، لا يبرر استمرار حالة الجفاء وغياب أطر الحوار والتفاهم بين الغرب والعالم الإسلامي. ووجود مآخذ حضارية عند كل طرف على الآخر، لا يسوغ أيضاً غياب مؤسسات الحوار والتفاهم بين الطرفين..

والحوار بين الثقافات لا يشترط في كل مراحله وأطواره، وجود انطباق تام في وجهات النظر. بل على العكس من ذلك تماماً، حيث حينما تتعدد المرجعيات المعرفية، وتتباين التصورات الثقافية، وتختلف المواقف السياسية والعملية، تتأكد الحاجة إلى الحوار الذي لا يستهدف بالدرجة الأولى إقناع كل طرف بقناعات الآخر، وإنما هو يستهدف الفهم والتفاهم، وخلق مساحة مشتركة للتعاون والتواصل.

وعليه فإن الشرط الأول لنجاح أي حوار وتفاهم بين الغرب والعالم الإسلامي، هو خروج الجميع من القراءات النمطية والمبسطة في النظرة إلى الآخر. فلا يمكن اختزال العالم الإسلامي في جملة من

المفردات والممارسات التي تعارض في العالم الإسلامي أكثر مما تعارض في الغرب. وفي المقابل أيضاً لا يمكن اختزال الغرب في بعض السياسات التي لا تنسجم وحقوقنا ومصالحنا في العالم الإسلامي. فالغرب أوسع ذلك. وعلينا أن نتواصل ونتحاور مع كل مؤسساته، حتى نتمكن من التأثير عليه في قضايانا الاستراتيجية.

فالخروج من الرؤية النمطية التي تختزل الإسلام والغرب في قوالب محددة وجاهزة ورتيبة سواء من قبل بعض المنابر والأقلام في العالم الإسلامي أو الغرب، هو الشرط الضروري لخلق روافد للحوار بين العالمين الغربي والإسلامي، على أسس من الاحترام المتبادل.

فالنظرة الآحادية والاختزالية، تثير من الهواجس والمشاكل، أكثر مما تعالج وتجيب على نقاط الاختلاف والافتراق. والقراءة النمطية تعيد إنتاج مآزق التاريخ، أكثر مما تحاول الاستفادة من دروس التاريخ وعبره وعليه فإننا نعتقد أن شروط الحوار والتفاهم بين العالمين الغربي والإسلامي هي الآتية:

1- الخروج من الرؤى والقراءات النمطية والاختزالية والآحادية، والتفكير برؤية شاملة موضوعية في النظر إلى كل القضايا والأمور. سواء المتعلقة بالغرب تاريخاً أو حاضراً. وكذلك بالنسبة إلى الأمور المتعلقة بتاريخ العالم الإسلامي أو راهنه. فإن الحوار الحضاري المطلوب، هو الذي يتجاوز الرؤية النمطية، ويتحرر من النزعة الاختزالية، ويتعامل مع وقائع الحياة في كلا الجانبين بمنتهى درجات العلمية والموضوعية. وهنا ينبغي أن نعترف أن الغرب لا يمكن أن ينخرط في حوار جدي مع العالم الإسلامي بدون التحرر من الرؤية النمطية والاختزالية السائدة لدى شعوب الغرب عن الإسلام والعالم الإسلامي.. كما أن الشعوب الإسلامية لا يمكنها التفاعل الحضاري مع منجزات الغرب، والانخراط في مشروع الحوار والتواصل

الحضاري معه، بدون الانعتاق من كل أشكال الرؤية النمطية والاختزالية التي يحملها تجاه الغرب..

فلا يمكن أن يتحقق الحوار الصحيح والسليم بين الغرب والعالم الإسلامي، بدون التحرر من كل الرؤى والأنماط التي تختزل الحياة والأمم في صور جامدة ومشوهة.

من هنا فإن الحاجة ماسة اليوم، لكي يتحرر كل طرف من أوهامه التي يحملها عن الآخر. وبدون هذا التحرر والانعتاق، سيتحول كل حوار إلى حوار طرشان، وكل تواصل إلى مساجلات أيدلوجية وحضارية تزيد من اليباس والجمود، وتكرس الرؤى النمطية والاختزالية السائدة في مشهد العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي. ولا يمكن أن يتحقق فعل الخروج والتحرر من الرؤى النمطية والاختزالية، إلا بجهد معرفي - تفكيكي وحقيقي، يتجه إلى مساءلة ونقد السائد على هذا الصعيد، وإرادة سياسية حقيقية تستهدف نسج علاقة حقيقية بعيداً عن نزعات التسلط والهيمنة أو ضغوطات السياسة والتبعية.

2- الخروج من عبء التاريخ:

لعلنا لا نأتي بجديد، حين القول إن تاريخ العلاقة بين العالم الغربي والعالم الإسلامي مليء بالصراعات والحروب وأشكال اللاثقة. لذلك فإن تاريخ العلاقة بين الطرفين، يشكل وبعمق عبئاً حقيقياً على كلا الطرفين.. فالعالم الإسلامي اليوم في نظرته إلى الغرب يتأثر وتتحكم فيه العوامل التاريخية، أكثر مما تؤثر عليه متطلبات الراهن. كما أن الغرب بكل علمانيته ومؤسساته الدستورية وتقدمه العلمي والتكنولوجي، إلا أنه أيضاً لم يتحرر بشكل كامل من عبء التاريخ فيما يرتبط ونظرته إلى الإسلام وعلاقته السياسية والاقتصادية والأمنية بالعالم الإسلامي..

لذلك فإننا نعتقد أنه لا يمكن أن ينجز الحوار الحضاري بين الطرفين بدون التحرر من عبء التاريخ.. والتحرر هنا لا يعني النسيان أو التناسي، وإنما يعني وببساطة أن هناك مصالح قائمة اليوم، لا يمكن القبض عليها بدون فتح قنوات للحوار الجدي بين العالمين الغربي والإسلامي..

وفي تقديرنا أن فعالية كل حوار وتواصل على هذا الصعيد، مرهون إلى حد بعيد على قدرة الجميع من التحرر من عبء التاريخ.. فالانحباس في سجلات العلاقة التاريخية، لن يفضي إلا إلى المزيد من سوء الظن وسوء التفاهم. لذلك فبمقدار التحرر من عبء التاريخ يتمكن العالمان الغربي والإسلامي من صياغة علاقة جديدة بعيداً عن إحن التاريخ وضغوطات السياسة.

فالمطلوب صياغة العلاقة وفق مصالح استراتيجية راهنة، لا تنحبس في التاريخ الصراعي للطرفين.

3- إنهاء الفجوات المعرفية بين الطرفين.. حيث إن طبيعة العلاقة بين العالمين الغربي والإسلامي، تكتنفها بعض العناصر الغامضة من الطرفين.. والسبب في ذلك يعود في تقديرنا إلى وجود فجوة معرفية بين الطرفين.. فلا الغرب بعلمائه ومؤسساته البحثية ومعاهده العلمية، يمتلك رؤية معرفية متكاملة عن عالم الإسلام والمسلمين، مما يفضي إلى سوء الفهم لبعض الممارسات وشيوع حالة من الالتباس سواء على صعيد المعرفة أو التقويم.. وفي المقابل أيضاً هناك تقصير معرفي حقيقي من قبل المسلمين في نظرتهم ومعرفتهم بالغرب تاريخاً وحضارة. لذلك فإن تطوير مستوى الحوار الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي، يقتضي العمل على إنهاء وسد الفجوات المعرفية بين الطرفين.. وذلك عبر تأسيس مراكز البحث والدراسة المتخصصة

بشؤون الطرفين.. فلماذا لا تنشأ في بلاد المسلمين معاهد ومراكز أبحاث جادة ومتخصصة في شؤون الغرب. كما أن الدول الغربية مطالبة عبر معاهدها العلمية ومؤسساتها البحثية والدراسية إلى تطوير معرفتها بالإسلام والمسلمين.. وذلك لأن المعرفة العميقة المتبادلة، هي أحد الشروط الأساسية لنجاح أي مشروع حواري بين الغرب والعالم الإسلامي.

فالساحة الدولية اليوم، بحاجة إلى خطوة جريئة وشجاعة، لإطلاق مشروع حوار جاد وحقيقي، بين العالم الإسلامي والغرب، قوامه (نبذ القراءات النمطية والاختزالية المتبادلة والتحرر من عبء التاريخ وتطوير المعرفة العلمية والموضوعية المتبادلة). وذلك من أجل إنهاء جملة من التوترات التي تكتنف هذه العلاقة، وتؤثر بشكل مباشر على مشهد العلاقات الدولية بكل مستوياتها.

فاللحظة الراهنة بكل تحدياتها وآفاقها، تقتضي إطلاق مشروع حواري جاد وجديد بين الغرب والعالم الإسلامي، يساهم في بلورة أسس جديدة للعلاقة تتجاوز من خلالها ارث التاريخ وصعوبات الراهن وهواجسه.

حقوق الإنسان ومفارقات الواقع

لعل من المفارقات الصارخة في واقعنا الإسلامي المعاصر، هي تلك المفارقة المرتبطة بحقوق الإنسان في فضائنا الثقافي والسياسي والاجتماعي. حيث إننا نمتلك من جهة تراثاً ونصوصاً دينية هائلة، تحث على احترام الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته، والتعامل معه وفق رؤية أخلاقية نبيلة. وبين واقع لا يتوانى في انتهاك حقوق الإنسان وتدمير كرامته وهتك خصوصياته. فنحن في المجال الإسلامي نعيش هذه المفارقة بكل مستوياتها وتأثيراتها. فنصوصنا الدينية تحثنا على الالتزام بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وتلبية حاجاته. ولكن في المقابل هناك الحياة الواقعية المليئة على مختلف المستويات بأشكال تجاوز وانتهاك حقوق الإنسان. ولا يمكن ردم هذه الفجوة وتوحيد الواقع مع المثال على هذا الصعيد إلا بتطوير خطابنا الديني وإبراز مضمونه الإنساني والحضاري. وذلك لأن هذا الخطاب في أحد أطواره ومستوياته كان يمارس التبرير والتسويغ لتلك المفارقة الحضارية التي يعيشها واقعنا العربي والإسلامي. وإن تجاوز هذه المفارقة، يتطلب العمل على بلورة خطاب حقوقي إسلامي، يرفض كل أشكال التجاوز والانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة والعامة، ويبلور ثقافة اجتماعية عامة، تُعلي من شأن الإنسان وتحث الناس بكل فئاتهم وشرائحهم على احترام آدمية الإنسان وصيانة كرامته والحفاظ على مقدساته. وإن صيانة حقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي، بحاجة إلى نظام الحرية والديموقراطية. لأنه لا يمكن أن تصان حقوق الإنسان بعيداً عن الحريات السياسية والديموقراطية. وإن ضمان الحقوق الأساسية للإنسان، بحاجة إلى نظام، ينظم العلاقات،

ويضبطها بعيدا عن الإفراط والتفريط. فلا حقوق للفرد والمجتمع، بدون مرجعية عُليا ينتظم تحت لوائها ومظلتها الجميع. فلا يمكن أن تصان الحقوق، حينما تنتشر الفوضى، ويغيب النظام وذلك لأن كل متواليات هذا الغياب تنعكس سلباً على واقع حقوق الإنسان في المجتمع. لذلك نجد أن المجتمع الذي يعاني من حروب داخلية أو أهلية، لا يتمكن من صيانة حقوق الإنسان فيه. وذلك لأن مفاعيل غياب النظام تحول دون احترام الإنسان وصيانة حقوقه. ولعل في مقولة الإمام علي بن أبي طالب التالية إشارة إلى هذه المسألة: (لا بد للناس من أمير بَرّ أو فاجر يعمل في أمرته المؤمنون، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتؤمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بَرٌّ أو يستراح به من فاجر).

والدعوة إلى النظام لضمان الحقوق، لا تشرع بطبيعة الحال إلى الاستبداد والحكم المطلق. لأن هذا بدوره أيضاً يمتهن الكرامات ويدمر نظام الحقوق في المجتمع. من هنا نصل إلى حقيقة أساسية وهي: إن النظام الذي يكفل الحريات للمجتمع، هو النظام القادر على صيانة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن نصل إلى هذه الحقيقة، إلا بحيوية وفعالية اجتماعية تنتظم في أطر ومؤسسات وتعمل وتكافح لخلق الحقائق في واقعها، وتفرض ظرفاً جديداً، بحيث تكون صيانة حقوق الإنسان من الحقائق الثابتة في الفضاء الاجتماعي.

إننا دون تغيير واقعنا الاجتماعي، لن نتمكن من خلق نظام سياسي يصون الحريات والحقوق.

من هنا تنبع أهمية العمل الاجتماعي والثقافي المتواصل، باتجاه تنقية واقعنا الاجتماعي من كل رواسب التخلف والانحطاط، ومقاومة كل الكوابح التي تحول دون التنمية والبناء الحضاري. إن

حيويتنا الاجتماعية وفعلنا الثقافي المتميز والنوعي من الروافد الأساسية لبلورة قيم حقوق الإنسان في فضائنا الاجتماعي والثقافي. فلا يكفينا أن تكون النصوص الدينية حاضنة لحقوق الإنسان ومشرعة لها وإنما لا بد من العمل والكفاح لسن القوانين واتخاذ الإجراءات وخلق الوقائع المفضية جميعاً إلى صيانة حقوق الإنسان. وعليه فإننا نشعر بأهمية أن يتجه الخطاب الديني إلى مسألة حقوق الإنسان، ليس بوصفها مسألة تكتيكية أو مرحلية، وإنما بوصفها جزءاً أصيلاً من التوجيهات الإسلامية والمنظومة الدينية. لذلك ينبغي أن يتجه هذا الخطاب إلى الإعلاء من شأن هذه المسألة، وتنقية مفرداته ووقائعه من كل الشوائب التي لا تنسجم والحقوق الأساسية للإنسان.

فالإنسان بصرف النظر عن منبته الأيديولوجي أو انتمائه المذهبي أو القومي أو العرقي، يجب أن تحترم آدميته وتصان حقوقه. وأي فهم لأية قيمة من قيم الدين، لا تنسجم وهذه الرؤية، هو فهم مشوب وملتبس، ولا يتناغم والقيم العليا للدين.

فالإسلام بكل قيمه ومبادئه ونظمه وتشريعاته، هو حرب ضد كل العناوين والعناصر التي تنتقص من قيمة الإنسان أو تنتهك حقوقه.

فهي قيم من أجل الإنسان وفي سبيله، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن يشرع الإسلام لأي فعل أو سلوك يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان.

لذلك كله نستطيع القول: إن الانتهاكات المتوفرة في المجالين العربي والإسلامي لحقوق الإنسان، هي وليدة الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي تمارس كل أنواع الظلم والعسف والقهر لبقاء سلطانها الاستبدادي، والإسلام بريء من هذه الانتهاكات. وإن المحاولات التي يبذلها علماء السلطان لسبغ الشرعية على تجاوزات السلطة الاستبدادية، لا تنطلي على الواعين من أبناء الأمة، ولا تحسب بأي

شكل من الأشكال على الإسلام مبادئ وقيماً ومثلاً عليا.

والإصلاح الديني المنشود، هو الذي يتجه إلى العناصر التالية:

1- تحرير المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي من كل أشكال الهيمنة وانتهاك الحقوق وتجاوز ثوابت الدين القائمة على العدل والحرية والمساواة.

2- تنقية الثقافة الدينية السائدة، من كل رواسب التخلف السياسي والانحطاط الثقافي والأخلاقي. فلا يمكن أن تكون ثقافة دينية أصيلة، تلك الثقافة التي تبرر الظلم أو تسوغ التعذيب أو تشرع للعسف وانتهاك الحقوق والحريات العامة للإنسان.

3- بناء المجال السياسي والثقافي في الأمة، على أسس العدل والحرية والمساواة وصيانة حقوق الإنسان. فالمهم أولاً ودائماً أن يكون واقعنا بكل مستوياته منسجماً ومقتضيات الإسلام ومثله العليا.

4- تحرير العلاقات وأنماط التواصل بين مختلف المكونات والتعبيرات، من كل أشكال التميز والتهميش والإقصاء بدعاوى ومسوغات دينية أو فكرية أو سياسية. وبناء العلاقة بين هذه التعبيرات على أساس الجوامع المشتركة ومقتضيات الشراكة والمسؤولية المتبادلة.

وهذا يتطلب تطوير علاقتنا المنهجية والمعرفية بالنصوص الإسلامية، وتجسير الفجوة بين مؤسساتنا ومعاهدنا العلمية ومصادر المعرفة الإسلامية الأساسية. وذلك من أجل إنتاج ثقافة إسلامية أصيلة ومنفتحة ومتفاعلة مع مكاسب العصر والحضارة.

وهذا بطبيعة الحال، ليس سهل المنال، وإنما هو بحاجة إلى جهود فكرية ومؤسسية متواصلة، لتنقية المجال السياسي والثقافي والاجتماعي من كل مظاهر الأنانية والآحادية والاستبداد.

وإن مشروع النهضة الوطنية على الصعد كافة اليوم، بحاجة إلى وعي وثقافة دينية جديدة، تتصالح مع الحرية وحقوق الإنسان، وتنبذ العنف والظلم بكل مستوياته ودوائره، وتتفاعل على نحو إيجابي مع التنوع والتعددية، وتقطع نفسيا ومعرفيا مع الرؤية الآحادية التي لا ترى إلى قناعاتها وتتعامل معها بوصفها الحقائق المطلقة.

والفكر الديني المعاصر ينبغي أن لا يكون منعزلا أو بعيدا عن قضايا الحرية وحقوق الإنسان ونقد الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله.

فالإسلام لا يشرع للظلم والاستبداد، بل يدعو المسلمين إلى رفض الظلم ومقاومة الاستبداد ونشدان المساواة والعدل في كل الأحوال والظروف.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن التحدي الأكبر الذي يواجه البلدان العربية والإسلامية اليوم، هو في قدرة هذه الدول والبلدان على تجسير الفجوة بين الواقع والمثال فيما يرتبط بحقوق الإنسان. لأن الكثير من الأزمات والمآزق التي تواجه هذه البلدان، هي من جراء تراجع مستوى حقوق الإنسان في هذه الدول. ولا ريب أن هذا التراجع له تأثيرات سلبية عميقة على مختلف صعد ومستويات الحياة.. لهذا فإن صيانة الأمن الثقافي والاجتماعي والسياسي، لا يمكن تحقيقه بدون صيانة حقوق الإنسان. كما أن بوابة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في كل هذه الدول، هي احترام حقوق الإنسان وصيانتها ومنع أي تعدٍ عليها.

لهذا فإننا نستطيع القول، وبلغة لا لبس فيها، أن شكل وطبيعة المستقبل الذي ينتظر دولنا العربية والإسلامية، مرهون إلى حد بعيد على قدرة هذه الدول على تطوير أنظمتها وواقعها السياسي، باتجاه المزيد من احترام وصيانة حقوق الإنسان..

وإن المهمة الأساس الملقاة على عاتقنا جميعا، هي العمل على تجسير الفجوة وردم الهوة، بحيث تصبح كل حقائق ومتطلبات حقوق الإنسان شاخصة وبارزة في فضائنا الاجتماعي والثقافي.

فلا يمكن أن تتوفر في فضائنا الاجتماعي والوطني، عناصر القوة والقدرة والحيوية، بدون صيانة حقوق الإنسان. لهذا فإن جسر العبور إلى القوة بكل تجلياتها والحيوية بكل تمظهراتها، هو الإصرار على صيانة حقوق الإنسان وتجسير الفجوة على هذا الصعيد بين الواقع والمثال والمأمول.

رؤية في قضايا المرأة (1)

مفتتح:

هناك نسقان تحكما في مسيرة المرأة في العالم العربي والإسلامي في عصور التخلف والانحطاط التي سادت مجتمعاتنا وبلداننا قاطبة، وانعكست آثارهما على كل حقول وجوانب حياتنا.

النسق التقليدي الذي يعتبر أن المنزل والبيت هما عالم المرأة ومملكتها تولد وتحيا وتعمل وتموت فيها.. والزواج ما هو إلا عملية نقل هذه الخدمة من بيت الأب إلى منزل الزوج. فهي رهينة المنزل وأحد ثوابته التي لا تتزحزح منه، ولا تغادره إلا للضرورة القصوى. والحياة العامة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ومسؤوليات، فليس من شأنها، ولا يحق لها ممارسة أي شيء فيها..

ويقسم النسق التقليدي عالم المرأة إلى قسمين.

عالم المرأة المثالية والصالحة والعفيفة، وهي التي تكون محجوبة عن المجتمع، ولا تمارس أي دور لصالح المجتمع والوطن.

وامرأة فاسدة غانية، تمارس عمليات الغواية وتلبية نزوات وغرائز الذكور.. وبين هذين القسمين (في المنظور التقليدي) لا وجود للمرأة الإنسانة العاملة الأديبة المفكرة المديرة الموظفة التي يكون لها دور إيجابي وحسن في المجتمع.

ويشير إلى هذه المسألة الكاتب عبد القادر عرابي بقوله: إن النسق الثقافي يرى في المرأة تارة لغزاً وكائناً عجيباً، وأخرى رمزاً للغواية والإغراء.. إنها عورة والعورة شيء مقدس. ويؤكد هذه النظرة الكلاسيكية عن المرأة أيضا (زيدان عبد الباقي) بقوله: فالمرأة

ليست شيئاً سوى الصورة أي ليست إنساناً، وإنما هي مخلوقة حقيرة على استعداد لبيع نفسها لأول عابر سبيل إذا غفل الرجل لحظة واحدة عن حراستها.

فالمرأة بدون الرجل مال سايب. وعلى ضوء هذه النظرية الكلاسيكية والدونية للمرأة، يتحدد مركزها الاجتماعي الذي عادة لا يكون انطلاقاً مما تقوم به المرأة من عمل أو ما تمتلك من كفاءة وموهبة وإنما على العكس من ذلك تماماً فإن اقترانها بزوجها الذي ينتسب إلى عائلة أو قبيلة أو عشيرة هو الذي يحدد نوع المركز الاجتماعي للمرأة .وأمام هذا النسق التقليدي هناك نسق عمري (إذا جاز التعبير) يعتبر قيمة المرأة فيما تشتري من البضائع المستوردة، ويظهر قيمة المرأة فيما تقتني من أدوات الزينة وموديلات الحياة والمعيشة.

ويمكن القول إن كلا النسقين لا يعكسان الصورة الأمينة لواقع المرأة المطلوب..

لأن كلا النسقين يبطنان تمميثاً واقعياً للدور والمواقع والوظيفة الذي ينبغي أن تقوم به المرأة، فالمرأة ليست تحفة أثرية موقعها الأبدي هو البيت وشؤونه. كما أنها ليست سلعة متحركة أو وجوداً مادياً غريزياً فقط وأمام هذين النسقين، أضحى الإنسان فاقداً للتوازن والرؤية الوسطية والموضوعية.. فقد يستفزه ما يجره الطرح المادي التشييئي للمرأة من مفاسد وآلام نفسية واجتماعية، فيميل إلى التشدد في النظرة إلى المرأة، ويبدأ بالتضييق عليها سواء كانت أماً أو أختاً أو زوجة..

وقد تستفزه مظاهر تمميش المرأة وانتقاصها، فيميل إلى تساهل بميع قضية المرأة، ويحولها إلى استغلال جنسي يلغي دورها الاجتماعي ليحولها إلى سلعة وبضاعة.. إن النظرة التشييئية إلى المرأة تعتبر أن

جسدها هو رأسمالها الاجتماعي، فيختصر عالم اهتماماتها إلى حدود جغرافية جسدها فتوليه كل عناية واهتمام، حتى تضمن تسويق نفسها في مجتمعات الاستهلاك.

وعليه فإن كلا النسقين التقليدي والعصري ينتقصان من قيمة المرأة ويؤكدان حالة الاستلاب في مسيرتها الخاصة والعامة.. ولهذا نجد أن الثقافة السائدة داخل الأسرة والمجتمع ومؤسساته التعليمية ومنابره الإعلامية تكرس بأساليب مختلفة حقيقية أن الوجود الكياني للمرأة يختصر عند حدود جغرافية جسدها... وبطبيعة الحال إن اختزال الكيان النسوي على الشكل السابق، من شأنه أن يضخم الجانب الجسدي في اهتمامات المرأة.. وعندما يسجن الرجال النساء في قفص أنوثتهن فإنهم يسجنون أنفسهم بطبيعة الحال في قفص ذكورتهم وهكذا يغدو الجنس صنماً وتتحول العلاقات بين الرجال والنساء إلى علاقات بين أشياء وإن يكن لهذه الأشياء سلطان مختلف على حد تعبير كتاب (ما معنى أن تكن مستغلات).

المرأة والعمل:

من هنا فإن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو: ما هي مجالات عمل المرأة الذي تحقق من خلاله دورها ووظيفتها في المجتمع:

الحقل التعليمي:

مع التطور الكمي الموجود في المستوى التعليمي للمرأة.. إلا أن الملاحظة العامة على هذه المسيرة التعليمية في مجتمعنا، هي أن التطور الموجود سمح بإعادة إنتاج المواقع الهامشية للمرأة في صورة جديدة ترتبط بحالة التطور.. وإننا هنا لا ندعو إلى تبديل وتغيير الأنساق

القيمية والدينية المرتبطة بالمرأة أو إلى "تشكيل إمبراطوريات نسوية أو أن تتمرد المرأة على العادات والتقاليد الإيجابية، وإنما نريد أن نؤكد أن التطور الهائل الذي حدث في بلادنا يدعونا إلى البحث عن الموقع الطبيعي الذي ينبغي أن تتبوأه المرأة في مجتمعنا.. وإن الإطار السليم لطرح مسألة التعليم النسوي، هو أنه حق إنساني وفعالية إنتاجية ضد الجهل والتخلف. وأن التعليم بالنسبة إلى المرأة مسألة ضرورية، وليست حاجة ثانوية يمكن الاستغناء عنها لأي سبب وعلة. ولا بد أن يرتبط تعليم المرأة بالحياة الحضارية للمجتمع، حتى لا يضحى التعليم مسألة شكلية هدفها تلبية تطلعات الأسرة أو المجتمع في الحصول على زوج مناسب أو ما أشبه.

وبالتالي فإن تعليم المرأة وتنمية ثقافتها ومعارفها ليس حلاً موقتاً ريثما يتم زواجها مثلاً، وإنما من الضروري احترام علم المرأة وثقافتها واعتباره هدفاً اجتماعياً بذاته، وتوفير كل الأطر والمؤسسات التي تستطيع من خلالها المرأة، أن تباشر دورها في عملية الإصلاح والتقدم. ومواصلة المرأة التعليم ووصولها إلى مستويات عليا فيه، ليس بديلاً عن ضرورة مشاركتها وتحملها المسؤولية في الشأن العام الاجتماعي والسياسي. إذ للمرأة الحق والمؤهلات، التي يجعلها تتحمل مسؤوليات عامة، وتساهم من مواقع اجتماعية وسياسية عديدة في تطوير المجتمع وتنميته على جميع الصعد والمستويات.

المرأة والتنمية:

إن إشراك المرأة في العملية التنموية، ليس لحاجة السوق إلى عنصر بشري أو ضرورة لعصرنة المجتمع. وإنما وبالدرجة الأولى حق طبيعي وإنساني.. ويقول في هذا الصدد الفيلسوف ابن رشد "لا

تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في إمكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة وإرضاع الأولاد. وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال. ولذا فإننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية وتمر حياتهن كما تمر حياة النباتات وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم ومن هنا أتى البؤس الذي يلتهم مدننا".. فالمرأة بما تشكله من قوة عددية ونوعية ينبغي أن تشترك في مشروع التنمية الشاملة.. لأن مجتمعنا سليماً وعزيزاً لا يقوم أو يبني بدون مشاركة المرأة إيجابياً فيه..

والسؤال هو: كيف تستطيع المرأة في مجتمعنا أن تلبي تطلعاتها وطموحاتها، وتتحمل وظائفها ومسؤولياتها العامة، مع الالتزام بالقيم الدينية ومحاسن العادات والتقاليد في المجتمع. وفي البدء لا بد من القول: أن كل مجالات الحياة (على المستوى المبدئي) مفتوحة للمرأة، فهي كائن إنساني، يحق له كالرجل أن يتبوأ المواقع والمسؤوليات، ويتطلع إلى تلبية وإشباع تطلعاتها وطموحاتها وممارسة كل الأدوار والوظائف.

وكل هذه الأمور تماس في إطار الالتزام بالحجاب الشرعي والأخلاقيات العامة. لذلك من الخطأ التعاطي مع الشأن النسوي بصيغة ما هو المسموح لها، وذلك لأن هذه الصيغة، تستبطن الكثير من المحظورات والموانع التي لا تستطيع المرأة أن تتعداها. والتعامل السليم في تقديرنا مع المسألة النسوية يتم على قاعدة هذه القيم الرئيسية (الالتزام - المشاركة بكل مجالاتها وآفاقها - والمسؤولية بكل مقدماتها ومتطلباتها) وبالتالي فهي شقيقة الرجل في تحمل المسؤولية العامة وتطوير المجتمع وتنميته. وإن تراجع دور المرأة في مجتمعاتنا، أو وجود بعض المخاطر والتحديات، ينبغي أن لا يدفعنا إلى المزيد من

خلق القيود على حركة المرأة. ولابد أن ندرك أن الكثير من التحديات أو المظاهر السيئة لواقع المرأة في مجتمعنا، هو من جراء تلك القيود الاجتماعية والسياسية التي تعمق خيار إقصاء وتهميش المرأة. وإننا نتطلع إلى واقع اجتماعي جديد، قوامه فسح المجال القانوني والاجتماعي للمرأة، لكي تمارس دورها العام، وتتحمل المسؤوليات وتقوم بالواجبات الاجتماعية والوطنية. وهنا لا ندعو القول أن هذه الضوابط والقيم، لا تمنع المرأة من أن تقوم بدورها العام في مختلف المجالات، بوصفها كائناً إنسانياً، له ما للإنسان وعليه ما على الإنسان.

فممارسة المسؤولية في الحياة العامة، واجب ديني وإنساني، ولابد من تهيئة الظروف لكي تمارس المرأة واجبها في هذا الإطار.

رؤية في قضايا المرأة (2)

الحقل الثقافي:

إن الثقافة بتطلعاتها المشروعة وآفاقها العديدة، تبقى حبراً على ورق أو ذات تأثير فوقي في الكيان المجتمعي إذا لم يكن هناك اهتمام جدي بمسألة المرأة ومشاركتها الثقافية والاجتماعية.. كما أن إخراج المرأة من اهتماماتها الجزئية والنسوية المحضة إلى الهم الثقافي والمجتمعي العام، لا يتأتى إلا بدفع حركة الوعي عند المرأة حتى تنتقل من هذه الاهتمامات الجزئية والدونية إلى عالم المشاركة في صنع المعرفة وإنتاج الثقافة بما يفيد أبناء المجتمع عموماً..

وإننا نقول أن أنشطة المرأة الثقافية والأدبية والتوعوية، لا تختلف في مضامينها وأهدافها عن أنشطة الرجل. لذلك فإن مجالات أنشطة المرأة الثقافية هي ذاتها مجالات أنشطة الرجل..

وإن الإسلام لا يريد من المرأة أن تلتزم باللباس الإسلامي (الحجاب) وتنكفئ في بيتها لا تمارس أي دور اجتماعي أو ثقافي أو عام في حياتها.. وإنما نحن نقول أن إلزام المرأة بالحجاب، هو بداية المشوار وليست نهايته.. وإن اللباس الإسلامي ما هو إلا خطوة أولى في طريق انطلاق المرأة للقيام بواجباتها الثقافية والتوعوية..

إن مسؤولية المرأة تجاه مجتمعها وأمتها، تتطلب منها القيام بالأدوار الموكولة إلى الإنسان المسئول تجاه مجتمعه وأمته بصرف النظر عن جنسه سواء كان رجلاً أو امرأة..

وإن إصلاح وتطوير وضع المرأة في مجتمعنا، لا يمكن إلا من

خلال قيم الدين، من خلال تفعيلها في الواقع المجتمعي. بعيدا عن تفسيرات الجمود والانزواء التي سادت في حقبة من الزمن.

ونحن في هذا الإطار بحاجة إلى إعادة قراءة قيم الدين والتجربة الإسلامية التاريخية في التعامل مع المرأة. إذ إنها تجربة ثرية في مشاركة المرأة وتحملها للمسؤولية على مختلف المستويات ولقد أجاد المرحوم عبد الحليم أبو شقة في موسوعته(تحرير المرأة في عصر الرسالة) في بيان وتوضيح أدوار المرأة ومسؤولياتها الكبرى في العهد النبوي الشريف. إن عدالة الشريعة الإسلامية، تقتضي التعامل مع المرأة بعيداً عن المسبقات الفكرية والاجتماعية، التي تعزل المرأة وتهون من دورها ووظيفتها في المجتمع. كما إننا بحاجة إلى إصلاح منظومة القيم الاجتماعية، حتى تنطلق المرأة في رحاب الحياة بالتزامها الشرعي بعيداً عن الانعزال والانكفاء من جانب وعن الاستلاب والتغرب من جانب آخر. فالعادات الاجتماعية ترى " أن المرأة فيها مهددة الوجود بين قطبين أحلاهما مر، في أحدهما يتربص التعسف من قبل التقليديين في استخدام حقوقهم الشرعية وتقليص ما نصبت عليه الشريعة من حقوق للمرأة في الكرامة والسكن والأمن والعدل. وفي الجانب الآخر هناك القطب المتغرب الذي يتبنى الخروج عن مرجعية الدين فيطيح بما بقي للمرأة من حقوق شرعية نتيجة الإطاحة بالمنظومة الدينية نفسها. وفي كلتا الحالتين كان الإفراط والتفريط من قبل الرجال في الدين سبباً في أزمة المرأة في مؤسسة الأسرة التي تمثل الوطن الأول للمرأة في الكيان الاجتماعي."

. وفي إطار العمل على تطوير وضع المرأة في مجتمعنا، وإخراجها من دهاليز العزلة والتهميش، نرى من الضروري أن نؤكد على النقاط التالية:

1- إن نهوض المرأة في مجتمعنا، مرهون إلى حد بعيد بتحرير مبادئ الدين وقيمه من أسر الجمود والالتباس والقراءات التاريخية المنطلقة في عصور التخلف والانحطاط. وذلك لأننا نرى أن الدين الإسلامي بقيمه الخالدة ومبادئه العليا، قد أولى للمرأة عناية خاصة، وأنزلها منزلة عليا في السلم الاجتماعي، وحثها على ممارسة دورها وتحمل مسؤوليتها بدون تمييز وتهميش.. ولكن عقلية الجمود وثقافة عصور التخلف والانحطاط، هي التي تمنع المرأة باسم الدين من القيام بأدوارها الطبيعية والإنسانية.. لذلك لا يمكن أن يتطور وضع المرأة في مجتمعنا، إلا بتحريره من قيم الجمود والالتباس والقراءات الجامدة والحرفية للدين. فالدين بما يشكل من قيم ومبادئ، وبما ينسجه من منظومة قيمية على الصعيد المجتمعي، هو قاعدة تحرير المرأة من جمودها وهامشيتها على مختلف الصعد والمستويات.

2- لا شك أن شيوع ثقافة الاستبداد بكل مستوياتها، يساهم في إقصاء المرأة وتهميش دورها. وذلك لأن الثقافة الاستبدادية، لا تفرق بين رجل وامرأة.. ولذلك نستطيع القول: أن الاستبداد السياسي هو أحد المسئولين الأساسيين عن تهميش المرأة وإقصائها من الحياة العامة.. ولا يمكن أن تمارس المرأة حريتها ودورها الحقيقي، إلا بتفكيك ثقافة الاستبداد وأنماطه المغلقة، وإعادة كشف واستكناه معاني الحرية ومجالاتها وقيم حقوق الإنسان وسبل صون الكرامة الإنسانية.

فالحرية السياسية، ومقاومة كل أشكال الاستفراد بالرأي والقوة، هو أحد الأبواب الرئيسية، التي تمكن المرأة من الخروج من هامشيتها وعزلتها، وممارستها لدورها ومسؤولياتها في الحياة العامة.. ولا يمكن للمجتمع أو المرأة، مهما أوتيت من قوة أن تحصل على

حقوقها غير منقوصة، بعيداً عن قيم الحرية السياسية وحقوق الإنسان.. فهي قاعدة نيل الحقوق، وهي وسيلة المجتمع للإنعتاق من آسار التخلف والاستبداد. وتقول في هذا الإطار (نظيرة زين الدين) ففتحت كتاب الله وكتب الحديث الشريف، وكتب الفقه والتفسير وأطلقت للعقل حريته في تعقلها فكان لي من كتاب الله وسنن رسوله أنواع هدى في الحرية، وحرية المرأة وحقوقها تستحي منه الشمس إذا طلعت.

3- إن المرأة في مشروع إصلاح أوضاعها للخروج من العزلة والهامشية، تتحمل مسؤولية رئيسية في هذا الإطار.. إذ أن حجر الأساس في هذا المشروع هو أن تتحرك المرأة من مواقع مختلفة لنيل حقوقها ورفع الحيف عنها. فمشاركة المرأة الفاعلة في قضايا الإصلاح والتطوير، هو مربط الفرس في هذه العملية.. ولا يمكن أن تنال المرأة حقوقها؛ بدون كفاح نسوي مستديم يستهدف تعميق الوعي بالحقوق والوظيفة الاجتماعية والحضارية، وامتلاك إرادة صلبة لتجاوز كل عقبات الطريق، وتحمل كل الأذى وذلك لنيل الحقوق، وتحرير المرأة من كل قيود التخلف والانحطاط. فحقوق المرأة في المجتمع، لا تعطى، وإنما تؤخذ بالوعي والإرادة والعمل المتواصل في هذا السبيل.. وعلى المرأة أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية في هذا الإطار. فهي حجر الأساس في هذا المشروع، وبدونها يبقى الكلام حبراً على ورق، ووعداً بدون إرادة لإنجازه. والمرأة في كل المجتمعات، لم تحصل على حقوقها، إلا بكفاحها المستميت، وسعيها المتواصل لتجاوز كل ما يحول دون هذه الحقوق والمكتسبات. وإن هجر ميراث التخلف على هذا الصعيد، يتطلب دوراً نوعياً من المرأة تقوم به، لإثبات جدارتها وحقها الثابت في تحمل المسؤولية في

الشؤون العامة .وهذا بطبيعة الحال، يقتضي أن تهتم المرأة ببناء كفاءتها وتطوير قدراتها، وتجميع طاقاتها، حتى يتسنى لها من موقع القدرة والجدارة تحمل المسؤولية في الشؤون العامة ..وبالتالي فإن المرأة في مجتمعنا، مسئولة عن اجتراح مبادرات وأطر ومؤسسات وأجندة تستهدف بناء وتطوير الواقع النسوي في بلادنا.. ومفهوم القوامة في الإسلام {الرجال قوامون على النساء}، لا ينفي مسؤولية المرأة في هذه الحياة.. وإنما خطاب الآية موجه للرجال، بأنهم هم المسئولون عن توفير المستلزمات الضرورية للحياة وأسباب العيش الكريم لمن هم تحت مسئوليته ورعايته. وهذا بطبيعة الحال، لا يخول للرجل الاستبداد وإلغاء مكونات الأسرة والعائلة ودورهما في الاستقرار الأسري والاجتماعي.

فالعلاقة بين الرجل والمرأة، علاقة تكاملية، بحيث أن كل طرف من موقعه الاجتماعي والإنساني، يؤدي وظيفته، ويقوم بمسؤولياته.. قال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ والخطاب القرآني حينما يحث الإنسان على اكتساب القيم وتمثل المبادئ، لا يفرق بين الجنسين، بل هو خطاب مشترك لتكافؤهما في الأهلية والمسؤولية.. قال تعالى ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ وقال تعالى ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ فالرؤية القرآنية تؤسس الكثير من القضايا المتعلقة بالمرأة

على أساس إنسانيتها وليس أنوثتها، لذلك فهي تشترك وفق الرؤية القرآنية في مسؤولية الإنسان في الحياة على مختلف المستويات. مع استثناءات بسيطة تذكرها كتب الفقه، لا تضر بالأصل ولا تسقطه.. فهي مطالبة بالعلم والعمل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واكتساب التقوى والدعوة إلى الدين والمساهمة في بناء الأسرة والمجتمع.. وهي عناوين كبرى تشترك والرجل في تحملهما للمسؤولية.. والخصائص الفسيولوجية للمرأة، لا تمنع بأي حال من الأحوال من تحملها للمسؤولية على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية..

والحجاب ليس سجناً ومعوقاً للمرأة " فهي تستطيع أن تتمسك بالحجاب وتمارس في الوقت ذاته نشاطها في ميادين السياسة والاجتماع والثقافة والاقتصاد، غاية ما في الأمر أن عليها مراعاة القيم والتعاليم الإسلامية، الأمر الذي لا يمثل قيداً خاصاً للمرأة بل يشمل الرجل أيضاً، حيث عليه أن يحدد سلوكه السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالشريعة".

رؤية في قضايا المرأة (3)

المرأة والعمل السياسي:

من الطبيعي القول: أن السماح للمرأة بأن تتحمل مسؤوليتها العامة في المجتمع، لا يعني التشريع لها بأن تتخلى عن مهامها الأسرية والعائلية.. فالعمل بالنسبة إلى المرأة، ليس بديلاً عن عملها الأسري والعائلي. كما أن مسؤولياتها العائلية والأسرية، ليست مانعاً ومعوقاً عن القيام بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. وإنما هي أدوار ومهام مطلوبة من المرأة، وعليها أن تنظم أوقاتها وتبلور كفاءاتها، حتى تتمكن من القيام بكل المهام والوظائف.

والمقصود بالعمل السياسي بالنسبة إلى المرأة هو " العمل بالاستقلال والانفراد أو مع وفي ضمن أشخاص أو هيئات وتجمعات، في مجال الحكم وتكوينه بتشكيل السلطات (تشريعية وتنفيذية وإدارية) وتولي موقع من مواقع الحكم والسلطة في رئاسة الدولة أو مجالس الشورى (النيابية) أو الحكومة أو الإدارة، ووضع - أو المشاركة في وضع - السياسات العامة والخاصة للدولة في الداخل والخارج، ومراقبة سياسات وقرارات وأعمال السلطات، ونقدها أو تأييدها، وتكوين الجمعيات السياسية والانخراط فيها ".

وبهذا يتضح أن للمرأة في المجتمع المسلم، مطلق الحق في العمل السياسي والعام بكل مستوياته ومجالاته.. والتزامها الديني ليس مانعاً من الانخراط في الشؤون العامة، بل على العكس من ذلك، حيث أن التزامها الشرعي يحملها مسؤولية إضافية في هذا الإطار ..فإقصاء المرأة

من القيام بواجباتها ومسؤولياتها العامة، ليس من صميم الدين، وإنما هو بفعل بعض التقاليد والأعراف الاجتماعية، وسعي بعض النخب لتوظيف هذه الأعراف بما ينسجم وخيارات الاستفراد والاستبداد. قال تعالى ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾.

فلا فرق ذاتي في الكرامة والأهلية والحقوق بين المرأة والرجل، ووجود وظائف متفاوتة للطرفين، لا يشرع بأي حال من الأحوال إلى إقصاء المرأة وتهميش دورها على الصعيد السياسي والعام. قال تعالى ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾.

وقد ترتب على ذلك وضع حقوق أثبته الشارع المقدس للمرأة في مجال الأهلية الشخصية (في الولاية على الذات) والاقتصادية، فأثبت لها الولاية على نفسها ومالها وعملها حين تبلغ سن التكليف وتكون رشيدة في تصرفها. ولم يجعل لأحد عليها ولاية في شيء إلا في موردين: أولهما - الأب والجد للأب في شأن الزواج إذا كانت بكراً، على القول الراجح عندنا مقابل قول باستقلالها المطلق وعدم ولايتهما، وهو القول المشهور، ولايتهما - بناء عليها - ليست مطلقة ولا استبدادية ولا استقلالية، بل هي في حدود النظر لمصلحة

البنت وبضميمة ولايتها على نفسها.

وثانيهما- الزوج، في خصوص ما يتعلق بحقوق الزوجية في مجال الاستمتاع. وفيما عدا هذين الموردين لا قيد لها، ولا ولاية لأحد عليها.

والموارد المذكورة في الفقه كالشهادة وحق الطلاق والميراث، حيث اختلف الوضع الحقوقي بين الرجل والمرأة فهو لأسباب موضوعية ولا علاقة لها بكرامة المرأة وأهليتها في تحمّل المسؤوليات العامة.. وعليه لا يوجد في الشريعة الإسلامية نص، يحرم على المرأة أن تشارك في الحياة العامة في حدود الضوابط الشرعية المتعلقة بلباس المرأة، ونمط علاقتها بالرجال الأجانب، ومسؤولياتها الزوجية والعائلية. فالنصوص الشرعية التي تؤكد على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة تشمل المرأة وليست خاصة بالرجل.. إذ قال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

والمرأة في التجربة النبوية الكريمة، لم تكن بعيدة عن ممارسة مسؤولياتها العامة .فهي ساهمت مع الرجل في تقبل الدعوة والعمل على نشرها، وتحملت الأذى في سبيل ذلك، وتحملت عناء الهجرة والغربة، وشاركت في الحروب والغزوات. ولم تكن المرأة بعيدة عن كل مواقع الجهاد والدعوة إلى الإسلام في العهد النبوي الشريف..

ولنا في سيرة أمهات المؤمنين خديجة الكبرى وأم سلمة وحفصة وعائشة والسيدة فاطمة الزهراء والسيدة زينب بنت الإمام علي وسيدات مكة والمدينة خير دليل على تحملهن مسؤوليات جسام على

مختلف الصعد والمستويات. وأنهن جميعاً مارسن العمل السياسي وتحملن في سبيل ذلك الكثير من المصاعب والمخاطر.. وفي سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام، هناك الكثير من النساء برزت أسماؤهن في هذا الإطار كسودة بنت عمارة بنت الأشتر، وبكارة الهلالية، ودارمية الحجونية وغيرهن..

والقرآن الحكيم يضرب مثلاً بامرأة تمتلك كل مقومات الحكمة والقدرة على الأمور وهي ملكة سبأ.. إذ كانت تدير قومها بالشورى والحكمة بعيداً عن الهوى والاستبداد. إذ قال تعالى ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾. ويحدثنا القرآن الحكيم أيضاً في موقع آخر عن امرأة عظيمة أخرى ألا وهي السيدة مريم العذراء. بقوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾. ومن خلال صلاحها وخيرها العميم على الجميع نوديت من قبل قومها ﴿يَاأُخْتَ هَارُونَ...﴾. فهي تجاوزت كل المسافات الزمنية لكي تواصل مسيرة الأنبياء والصالحين.

فالإسلام لا يمنع المرأة من ممارسة العمل السياسي بكل مجالاته ونيل حقوقها السياسية، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ يحمّل المرأة مسؤولية العمل على تهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لذلك.

وإن التحدي الكبير الذي يواجه مجتمعاتنا اليوم، هو كيف نفجر طاقات المرأة ونبلور إمكاناتها ومواهبها، حتى تنخرط بشكل فعال في شؤون المجتمع والأمة.

فالالتزام الديني لا يعني على الصعيد النسوي الهامشية والانعزال والاستكانة، بل يعني التحرر من كل التصورات الجاهلية التي تحول دون مساهمة المرأة في المجتمع، والانطلاق في رحاب الحياة بكل

بمجالاتها وآفاقها. فالدين لا يحول دون ممارسة المرأة لدورها العام في المجتمع، بل على العكس من ذلك، إذ يحمّلها مسؤولية في هذا الإطار، ويدفعها نحو الشهود وممارسة العمران الحضاري.

وعليه فإن الدين الإسلامي بكل قيمه وتشريعاته، لا يقف ضد المرأة وحقوقها. وإنما يتعامل معها باعتبارها إنسانة لها جملة من الحقوق وعليها مثلها من الواجبات والمسؤوليات.

وإن وجود واقع نسوي متأخر، هو وليد الظروف الاجتماعية والثقافية، وليس وليد الإسلام ومفاهيمه الكبرى. لذلك نحن بحاجة إلى إعادة تأسيس رؤيتنا للمرأة، استناداً إلى قيم الإسلام ومثله العليا، بعيداً عن ضغوطات الواقع أو إكراهات الأعراف والعادات.

رؤية في قضايا المرأة (4)

لكل ما ذكر سابقاً، من الطبيعي القول: إن الدين الإسلامي بكل قيمه وتشريعاته، لا يقف ضد حقوق المرأة ولا يحول دون ممارستها لمسؤولياتها الإنسانية والأخلاقية والدينية.

وان الكثير من المعوقات والعقبات الثقافية والاجتماعية التي تمنع المرأة من ممارسة أدوارها ووظائفها العامة، هي معوقات مجتمعية وليست دينية وقيمية.

لذلك فإن العمل على إعادة تأسيس رؤية الإسلام للمرأة وعملها ووظائفها العامة، بعيدا عن المسبقات الفكرية والثقافية والأعراف الاجتماعية الضاغطة، سيساهم بشكل كبير في خلق رؤية دينية جديدة، تبدد سيئات العادات وتحول دون الخلط التعسفي والظالم بين قيم الدين ومثله العليا وأعراف المجتمع وعاداته وتقاليده.

فحجر الأساس في مشروع إعادة تأسيس رؤية وموقف الدين الإسلامي من المرأة وكل شؤونها العامة، هو فك الارتباط بين قيم الدين وأعراف المجتمع وتقاليده.

فعادات المجتمع وتقاليده، هي وليدة تراكم اجتماعي - ثقافي استند إلى فهم بشري للدين وقيمه.

ودفع هذا الفهم إلى الصدارة أو التعامل معه وكأنه هو الدين الخالد، يعد ظلما صريحا لقيم الدين التي تتجاوز الزمان والمكان، وكذلك الفهم البشري للدين الذي هو وليد بيئته الاجتماعية وظروف وتأثيرات الزمان والمكان.

من هنا فإن الحاجة ماسة وضرورية لممارسة النقد الثقافي

والاجتماعي لتلك العادات والأعراف التي تحول دون ممارسة المرأة لأدوارها الدينية والاجتماعية والإنسانية.

وإننا ندعو إلى محاكمة ومساءلة كل أعرافنا وعاداتنا الاجتماعية على ضوء قيم الدين ومثله العليا.

وكل عرف انسجم وهذه القيم، لابد من حمايته وتعزيزه. أما ذلك العرف أو العادة التي نكتشف أنها لا تنسجم وقيم الدين ومبادئه الأساسية ينبغي أن نمتلك الشجاعة الكافية للقول وبصريح العبارة إن هذه العادة لا تنسجم وقيم الدين. ومن الضروري أن لا تكون حائلاً دون ممارسة حياتنا الاجتماعية والعامة وفق مقتضياتها ومتطلباتها.

فالمطلوب دائماً وأبدا هو عرض وقائعنا الاجتماعية وأعرافنا اليومية الحياتية على قيم الدين ومرتكزاته الأساسية، والذي يوافق هذه المرتكزات نقره ونأخذ به، وما يخالفها نعمل على خلق وقائع ثقافية واجتماعية تتجاوزه على المستويين الخاص والعام.

ونرتكب جريمة كبرى بحق قيمنا ومبادئنا ومنجزاتنا التاريخية، حيثما نخضع قيمنا ومبادئنا الدينية لأعرافنا وعاداتنا الاجتماعية.

ولعل من أهم المشاكل التي تواجه المرأة في واقعنا الاجتماعي اليوم، هو هذا الخلط الأعمى بين قيم الدين التي تصون كرامة المرأة وتفسح لها المجال لممارسة دورها والقيام بواجباتها، وتلك الأعراف والعادات الاجتماعية، التي هي وليدة بيئة محددة، التي تمنع المرأة من القيام ببعض الأدوار والوظائف وتتعامل معها بوصفها مصدرا للشرور والإغواء بكل صوره وأشكاله.

فالخطاب القرآني في تكاليفه الشرعية الأساسية، لم يفرق بين الرجل والمرأة، بل هو خطاب يشملها ويطالب الجميع بصرف النظر

عن جنسه القيام بواجباته الشرعية ومسؤولياته الاجتماعية.

إذ يقول تبارك وتعالى ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾. (سورة الأحزاب، الآية 35).

فالخطاب القرآني حينما يتحدث عن المجتمع، فإنه يتضمن الرجال والنساء فيما يريد الإسلام أن يصل إليه في مجال التربية الروحية والعملية، التي تؤكد على مواقع القوة فيما هي مواقع الالتزام في الشخصية المسلمة.. إنه مجتمع المرأة الملتزمة، والرجل الملتزم في الإخلاص لله عز وجل.

لهذا فإن الحاجة قائمة لتنمية هذا العمق الإنساني الذاتي في المرأة، وذلك بالتخطيط لبناء شخصيتها على أساس تقوية الطاقة العقلية لديها بالتجربة الحية، والمعرفة الواسعة والعمل على انفتاح طاقاتها على القضايا الإنسانية الكبرى فيما هي المسؤولية الشاملة في قضايا الحياة، لتؤكد نجاحاتها في هذه الدوائر.

وإذا كان العنصر الأنثوي يختزن بعض الضعف في شخصيتها انطلاقاً من الجانب العاطفي الأكثر بروزا في مشاعرها، أو الجانب الجسدي الذي لا يستطيع حمل الأثقال كما هو الرجل، فإن ذلك لا يمنع من تحويل هذا الضعف إلى قوة، بتربية الفكر وبالمعرفة، وتقوية العقل بالممارسة، وضبط العاطفة بالوعي القائم على مواجهة الأمور بطريقة موضوعية من خلال منهج تربوي - عملي متوازن.

ويقول عز من قائل ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض

يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم، وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم). (سورة التوبة، الآية 71- 72).

إن هذه الآية الكريمة تصور حالة المجتمع المتكامل في وقوف المؤمنين والمؤمنات معا في علاقة المسؤولية المشتركة في مواجهة شؤون الحياة المختلفة.

وإن مسؤوليات المرأة - الزوجة، أو المرأة الأم، لا تلغي شخصية المرأة كإنسان لهذا من الضروري أن تضيف إلى الإنسانية شيئا من عطائها الثقافي والاجتماعي والسياسي في المجالات التي تستطيع أن تحركها في هذه الاتجاهات.

لذلك نجد أن شخصية المرأة التي تبلورها وتطرحها النصوص القرآنية، هي المرأة المثال والنموذج، والتي تتحمل مسؤولياتها الخاصة والعامة. وإن طابعها الأنثوي لا يلغي دورها كإنسانة بإمكانها أن تباشر دورها ووظيفتها بما ينسجم وخصوصياتها الجسمية والنفسية.

وهكذا ضربها الله مثلا للمؤمنين والمؤمنات لتكون القدوة لهم في النموذج الأمثل للقوة الإيمانية الإنسانية المتمردة على جبروت الظلم بكل إغراءاته وملذاته. كما ضرب الله مريم من بعدها لهم مثلا في الصفة الأخلاقية في مستوى القمة، كما كانت النموذج الأمثل في التصديق بكلمات ربها وكتبه وفي القنوت الخاشع لله في حياتها كلها حتى كانت حياتها صلاة كلها. وهذا ما جاء في قوله تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ * وَمَرْيَمَ

ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾. (سورة التحريم، الآية 11- 12).

فالدين الإسلامي ينظر إلى إنسانية المرأة والرجل بمنظار واحد في مسألة التكوين، وفي مسألة المسؤولية، ويدعوهما معا إلى صنع حركة الحياة والمجتمع بما ينسجم والرؤية الربانية للحياة والكون.

لذلك كله فإن البداية السليمة لإعادة تأسيس رؤيتنا وموقفنا من المرأة، هي تحررنا جميعا حين التفكير وصناعة الرؤية من قيود الأعراف والتقاليد والاستناد الواعي والحكيم على قيم الدين ومبادئه التي تشرع لأحكام وأوضاع المرأة في المجتمع المسلم.

ومن المؤكد أن هذه العملية تتطلب الالتزام بالعناصر التالية:

1- تطوير نظام التفكير والرؤية لدينا جميعا لمسألة المرأة وقضايا عملها وحركتها في الحياة. إذ لا يمكن أن نكتشف رؤية الإسلام الحقيقية وبعيدا عن المسبقات وضغوطات العادات والأعراف، إلا بتحديد نظام التفكير والرؤية لدينا تجاه مسألة المرأة. حيث إننا نختزن في داخلنا وفي منطقة اللاوعي رؤية تنظر للمرأة من زاوية أنها أنثى فحسب .لذلك فإن أغلب عناصر رؤيتنا وموقفنا تتجه صوب حماية هذه الأنثى. غافلين أو متغافلين عن البعد الإنساني العميق للمرأة.

فكما لا يجوز أن ننظر إلى الرجل بوصفه ذكراً فقط، كذلك من الظلم الفادح أن نتجاهل إنسانية المرأة ونضخم بعدها الأنثوي في النظر إلى موقعها ودورها. إن هذه الرؤية هي التي تدفعنا إلى تكثير الممنوعات وزيادة عناصر الحذر والحيطة.

لذلك فإننا مطالبون ومن مواقعنا المختلفة، بتحديد نظام تفكيرنا ورؤيتنا للمرأة، بحيث نعيد الدور والاعتبار إلى إنسانيتها وأنها شريكة

الرجل في الحياة والتكاليف الشرعية والمسؤوليات بكل مستوياتها.

2- لكل نمط من أنماط الحياة تحدياتها وتداعياتها وتأثيراتها المتباينة. وحينما ندعو إلى ضرورة فك الارتباط بين قيم الدين وعادات المجتمع وإشراك المرأة في شؤون ومسؤوليات الحياة المتعددة، لا يعني بأية حال من الأحوال أن هذا النهج أو النمط من الحياة يخلو من الآثار والتحديات التي يطلقها في الحياة الخاصة والعامة. ولكننا نقول:

إن المخاطر المترتبة من انكفاء المرأة وعزلتها أكبر وأخطر من مخاطر وتحديات فتح المجال القانوني وفق هدي الشريعة لممارسة دورها ومسؤولياتها العامة.

ووجود تحديات وآثار مترتبة على ذلك، لا يلغي هذه الرؤية التي تنسجم في تقديرنا مع رؤية الإسلام للمرأة.

وتأمل دقيق للنماذج التي طرحها القرآن الحكيم للمرأة، يجعلنا نعتقد بشكل لا لبس فيه، أن المرأة تتحمل من الأدوار والمسؤوليات ما يتجاوز حدود بيتها والتزامها بالحجاب الشرعي. كما أن نماذج المرأة في التجربة الإسلامية التاريخية تتناغم وتنسجم مع ما ندعو إليه من ضرورة إشراك المرأة ووفق الضوابط في شؤون ومسؤوليات الحياة المختلفة.ولقد آن الأوان لتجلية رؤية الإسلام العزيز للمرأة في مختلف مرافق الحياة بعيدا عن هواجسنا وأمزجتنا وعاداتنا الاجتماعية.

كلمات في دور الأديان
في بناء الإنسان (1)

ثمة علاقة عميقة وصميمية تربط الأديان التوحيدية الكبرى في نصوصها التأسيسية بالإنسان. إذ أن كل التشريعات الدينية تتجه إلى الإنسان موضوعا وغاية. وحتى في الحقب التاريخية واللحظات الزمنية التي تراجع فيها موقع الدين في الحياة العامة، فإن السعي والكدح الذي يبذله المتدينون أفرادا وجماعات، يتجه إلى إعادة الإنسان إلى الله، بصرف النظر عن طبيعة القضايا الجزئية والتفصيلية التي تتمايز من دين لآخر فيما يرتبط وتجسيد الوجدان الديني في حياة الإنسان الخاصة والعامة.

وبمقدار ما ينفتح علماء الأديان ومتخصصيه على القيم والمبادئ الكبرى التي صاغتها النصوص التأسيسية للأديان، بذات القدر يتم الانفتاح على الإنسان وقضاياه الملحة .لذلك فإننا نعتقد أن الخطوة الأولى في مشروع صياغة رؤية ومشروع ودور الدين في بناء الإنسان، تتجسد في انفتاحنا وتواصلنا مع النصوص التأسيسية للأديان التوحيدية، التي تختزن مضامين إنسانية سامية. وذلك لأن استغراقنا في القضايا اللاهوتية مع أهمية بحثها والتحاور بشأنها، إلا أنها تنتمي إلى حقل غير الحقل الذي ينبغي أن نبحث عن دور الدين في بناء الإنسان.

فالحقل الثقافي الذي يتواصل بفعالية مع القيم والخيارات الكبرى للأديان، هو الحقل والمدى الفكري والإنساني الذي يوصلنا إلى بلورة وصياغة رؤية مشتركة لدور ووظيفة الدين في بناء الإنسان.

ولعلنا لا نأت بجديد حين القول في هذا الصدد، أن نقل الحوار بين الأديان من دائرة اللاهوت إلى دائرة الثقافة بكل أبعادها، هو الذي يضمن للجميع حوارا معاصرا وبعيدا عن كل العناوين والقضايا التي تم تجاوزها من قبل كل المجتمعات والأمم .فالتفكير في القضايا البائدة، والتي لا أثر ملموس لها في حياة الإنسان المعاصر، يعرقل مهمة الدين في بناء الإنسان في مختلف الأبعاد والجوانب. لذلك ثمة ضرورة دينية وحضارية لإثارة القضايا والعناوين التي لها مدخلية مباشرة في حياة الإنسان المعاصر، ونبحث جميعا من مختلف مواقعنا لصياغة رؤية تفيد حاضر الإنسان ومستقبله. وهذا بطبيعة الحال لا ينفي أهمية أن تتضح رؤيتنا وفهمنا للآخر الديني، ولكننا نود أن نقول أن وضوح الرؤية والفهم للآخر تبدأ من إثارة القضايا الإنسانية المعاصرة والملحة، والبحث عن إجابات وحلول على قاعدة الفهم والتواصل المتجدد للقيم والمبادئ الدينية .بحيث تتحرك كل الامكانات والقدرات لحماية الإنسان وصيانة حقوقه ومكتسباته بصرف النظر عن انتمائه الديني.

وإذا كنا نتحسس من بعضنا البعض في دوائر الدعوة أو التبشير فإن التزامنا بالإنسان مطلقا وبقضاياه الملحة هو الذي يوفر الجوامع المشتركة ويدفعنا باتجاه العمل المتعدد الجوانب بما يفيد حياتنا المعاصرة.

وفي سياق بيان دور الأديان في بناء الإنسان، نود أن نثير الكلمات التالية:

1- الكلمة الأولى: حين تفقد الأمة (أية أمة) شخصيتها فليس بينها وبين نهايتها إلا خطوة واحدة، وإن شخصية الأمة هي روحها الجماعية التي يستوحي منها كل فرد من أبنائها العزيمة والأمل حين يعشق الفلاح أرضه التي يحرثها ويداعبها حتى تخضر وتنتج، فهو لا يحب التراب كمادة جامدة، بل كرمز للأمة التي عاشت ولا تزال

عليها. وحين يتعامل العامل مع آلات مصنعه، وينسجم معها كأنه في جوقة موسيقية، فإنه لا يتعامل مع الحديد، إنما مع البشر الذين سوف ينتفعون منها. إن حبلا قويا يشد هؤلاء وغيرهم إلى بعضهم، وروحا واحدة تجمع قلوبهم وتضيئها بقنديل الأمل. ولكن إذا ضاعت شخصية الأمة، و لم يعد يشعر أبناؤها بالروح الواحدة التي تجمعهم، فإن كل واحد سيتخذ طريقا مختلفا، وسيشعر الجميع بالضعف والعجز والهزيمة.

والسؤال: ما هي شخصية الأمة وبأي شيء تتكون؟

الجواب: إن وحدة القيم والثقافة، والاشتراك في الهدف والتاريخ، هي حدود شخصية الأمة. فمن دون الثقافة ذات القيم السامية، التي يؤمن بها الجميع إيمانا راسخا يبعثهم على العطاء من أجلها والتضحية لها، يسقط الجدار المعنوي لبناء الأمة. ومن دون الهدف، ذي التجربة التاريخية، الذي يكون نقطة ارتكاز لنشاطات الأمة، ينهار الجدار المادي لبناء الأمة.

لهذا كله ومن أجل أن تشارك الأديان في بناء الإنسان وتهذيب نوازعه، من الضروري التأكيد على أصالة القيم ونعني بها ترسيخ الإيمان والحق والحرية والعدالة الاجتماعية.

إننا نخسر كثيرا بتخلفنا الذي دام أكثر من اللازم، وليس من المعقول الاستمرار فيه. ولكن، كيف نفتح أبواب الحضارة على أنفسنا؟

في تقديري إن أية حضارة لا تبدأ إلا بتكامل عاملين: العقل والروح، الفكر والإرادة وبالتالي العلم والإيمان.

والإيمان بوحده لا يكفي، إنه كطائر بجناح واحد، كرجل يملك القوة، يملك الرجل واليد والنشاط، ولكنه لا يملك العين. لهذا فإننا

جميعا حينما نحكم العقل والمنطق السليم، يسهل علينا التعاون والمشاركة الفعالة في بناء الإنسان " الأمر الذي قد يتيح للشعوب المستضعفة أن تكتشف في الدين الحركي معنى الحرية والعدالة، فتلتقي بالإيمان به من خلال جهاده السياسي في خط المواجهة للظلم العالمي كله، ليقف المسلم ضد المستكبر حتى لو كان مسلما، ويقف المسيحي ضده حتى لو كان مسيحيا، فذلك هو الذي يمثل اختصار المسافة الطويلة للوصول إلى عقل المستضعف، لأن الكثيرين من الناس يفهمون الإيمان من خلال المشكلة التي يتخبطون فيها أكثر مما يفهمونه من خلال المفردات اللاهوتية التي يفكرون فيها، لأن أقرب طريق إلى عقل الإنسان قلبه، كما أن أقرب الطرق إلى القلب قضاياه وحاجاته الطبيعية الملحة في الحياة ".

ولعلنا هنا لا نبالغ حين القول: أن البابا بولس السادس استطاع أن يحقق للروح المسيحية الكثير بنشاطه السياسي في حركته من أجل القضايا الإنسانية العامة في أكثر من موقع أو موقف. وكل شخصية دينية سواء كانت مسلمة أو مسيحية أو يهودية، تستطيع أن تحقق الكثير حينما تتبنى من موقعها الديني القضايا الإنسانية، وتعمل بوسائل مختلفة للدفاع عن الإنسان والشعوب المظلومة والمضطهدة. فالأديان دائما بما هي قيم ومبادئ ومثل، هي ضمير الناس وحسهم للتعبير عن إنسانيتهم ولحشد إمكاناتهم لمقاومة كل ما يسيء إلى إنسانية الإنسان.

وبناء الإنسان بحاجة بشكل مستديم إلى قيم ومبادئ، تزيل ركام الجمود والانحطاط، وتحفز قيم الخير والفعالية، وتبرز البعد الإنساني بكل تجلياته في حياة الإنسان .ولعل هذا هو الدور والوظيفة الأولى التي يقوم بها الدين في مشروع بناء الإنسان.

ومهمتنا جميعا ومن موقع إيماننا الديني، أن ننفتح على قضايا الحرية والعدالة والمساواة للإنسان، ونتحرك بمحاولات ومبادرات مستديمة للوصول إلى الكلمة السواء في كل القضايا التي تهم الإنسان واستقرار وسعادة البشرية جمعاء، ولنحفز الفضاء الإنساني بأسره صوب المزيد من الانفتاح على ما لدى كل منا من قيم روحية وأخلاقية وإيمانية مشتركة.

2- الكلمة الثانية: إن بناء الإنسان وتنمية مداركه ومواهبه، لا يمكن أن يتم إلا بتنمية دوافع الخير والصلاح والمحبة في نفس الإنسان. فالإنسان الذي يمتلئ قلبه محبة للناس هو الذي يمارس فعل الخير والتنمية في الفضاء الإنساني، والإنسان الذي يختزن في عقله قيم الحوار والالتزام، هو الذي يحوّل حياته إلى شعلة من النشاط والحيوية بما يفيد الإنسان الفرد والجماعة.

والدين بما هو منظومة قيمية وأخلاقية وإيمانية، هو الذي ينمي في الإنسان دوافع الخير والصلاح، ويدفعه نحو تجسيد هذه القيم في الواقع الخارجي. لذلك فبمقدار تمكن قيم الإيمان من نفس الإنسان، بذات القدر يمارس الخير والمحبة للجميع. فالإيمان ليس هروبا من الحياة أو انزواءً وانكفاءً عن قضايا الإنسان والتزاماته المتعددة بل هو حركة في العقل.

" فكل ما في الوجود لا بد من أن يكون للعقل دور في رصده، وإن لم يملك هذا الأخير وسائل البحث في بعض امتداداته، فالوجود لا بد أن يكون عقلانيا، وإن كان العقل لا يتمتع بالقدرة على معالجة ما في داخله من مفردات وتعقيدات تخرج عن دائرة الحس والمألوف. فنحن ندرك الله بالعقل، ولكننا لا نملك الوسيلة للبحث في ذات الله.. في البرهان الديني نحن نرصد الغيب بالعقل حقيقة ووجودا،

ولكننا لا نعرف ما وراءه وكنه وجوده، تماما كما هي الفلسفة، قد لا تستطيع من خلالها معرفة كنه الجوهر، ولكنك تستطيع أن تشير إليه.

فالإنسان مؤمن بما يعقل، وعلى هذا الأساس كان لا بد له من خوض تجربة الشك، من أجل الوصول إلى اليقين، وذلك يتطلب رحلة طويلة في عالم الصراع الفكري الداخلي، حيث تتجاذب الإنسان الاهتزازات من خلال تناقض الاحتمالات، وتضاد الأفكار، وتعارض الاتجاهات، التي تتم مناقشتها وجدانيا وعقليا بكل موضوعية وانفتاح، ليعرف الحق من الباطل، وينتقل من الجهل إلى العلم ".

ويقول تبارك وتعالى ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾. وقال عز من قائل ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

فالتفكير والتأمل في ظواهر الكون ومتغيراته وأسرار الإنسان وخباياه، هو الذي يقود إلى تعميق مفهوم الإيمان في نفس الإنسان. وبذلك يتحول الدين والإيمان بقيمه ومبادئه ونظمه، حافزا للعمل والبناء والعمران. لذلك نجد أن آيات الذكر الحكيم تحث وتحض على التفكير والتأمل حتى يتحرر الإنسان من كل القيود والضغوطات. إذ قال رب العزة ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾.

وفي ذات الوقت هدد القرآن الحكيم أولئك النفر الذين

يحتكرون المعرفة ويكتمون ما أنزل الله من البينات باللعنة الإلهية. إذ يقول تبارك وتعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾.

كلمات في دور الأديان
في بناء الإنسان (2)

من الطبيعي القول إن نبذ احتكار المعرفة وحده لا يكفي من أجل خلق الشروط الضرورية لبناء الإنسان على أسس الإيمان والحرية والعلم. لذلك يؤكد القرآن الحكيم في العديد من آياته على قوة العلم وسلطان الحجة. فالجدال ليس هدفا بذاته، لذلك من المهم أن يستند إلى قوة العلم والحجة والبرهان. يقول تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلاَ هُدىً وَلاَ كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾.

وبهذا تتأسس كل شروط ومرتكزات البناء السليم للإنسان. فمشروع البناء الحقيقي للإنسان، يبدأ من نبذ احتكار المعرفة وكتمان الحق، وحث العارفين والعلماء على نشر العلم والمعرفة وتعميمهما والاحتكام الدائم إلى الحجة والبرهان والخروج من كل دوائر الجدل الذي يبتعد عن الحقائق أو لا يستهدف الوصول إليها. وتوج الباري عز وجل كل هذه القيم والمرتكزات بضرورة اتباع أسلوب اللين والكلمة الطيبة والطرق المرنة التي تفتح القلوب على الحق وتقرب الأفكار إلى دائرة مفاهيمه وأحكامه. إذ يقول تعالى ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ * وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾.

فالأساليب العنفية والانفعالية في التعامل مع الآخرين، ليست من الإسلام في شيء، وهي أساليب تهدم ولا تبني. ووظيفة الأديان في

عمليات البناء الإنساني، تنطلق حينما يتحرر الإنسان من كل أساليب العنف والنبذ والإلغاء التي قد يستخدمها البعض باسم الدين.

وحوار الأديان بكل مستوياته، من الأهمية أن يأتي في سياق الحوار الموضوعي، الذي لا يهدف إلى الإنحباس في القضايا اللاهوتية، وإنما تأكيد وتعميق أسس ومرتكزات مشاركة الأديان في بناء الإنسان وتطوير الحياة المعاصرة في أبعاد القيم والمبادئ والجوانب المعنوية التي يحتاجها الإنسان الفرد والجماعة في مختلف مراحل حياته.

وهذا يجعلنا نقرر حقيقة أساسية في هذا المجال وهي: حينما تتجسد قيم الإسلام في شخصية الإنسان المسلم، وتتجسد قيم المسيحية في شخصية الإنسان المسيحي، وتتجسد قيم اليهودية في شخصية الإنسان اليهودي، يتحرر الإنسان من كل القيود والكوابح التي تحول دون تقدم الإنسان ورقيه المادي والمعنوي.

3- الكلمة الثالثة: أفق الرسالات الدينية السماوية رحب وواسع في نصوصها التأسيسية وخياراتها الكبرى، إلا أن بعض الأتباع ولعوامل عديدة ذاتية وموضوعية يغلقون الأفق على الآخرين، ويضيقون الوسع الذي تتميز به النصوص التأسيسية للأديان التوحيدية الكبرى.

لذلك من الأهمية التفريق بين الدين المعياري والذي هو مجموع القيم والمبادئ العليا التي جاء بها الدين، وبين الدين التاريخي والمُعاش، وهو تلك التجربة الإنسانية التي عملت على تجسيد قيم الدين أو تسمت باسمه. وفي تقديرنا أن فض الاشتباك والالتحام بين المعياري والتاريخي يساهم في تجلية وتظهير دور الأديان السماوية في بناء الإنسان. ولعلنا لا نجانب الحقيقة حين القول: إن الدين التاريخي في بعض حقبه التاريخية، (وهذا الكلام ينطبق على كل الأديان) كان

دوره سلبيا وسيئا تجاه الإنسان وقضاياه الجوهرية. فحينما يخضع رجل/عالم الدين كفرد أو مؤسسة للسلطان السياسي الغشوم، ويسوغ له كل أعماله وتصرفاته، فإن هذا الدين المُعاش والممارس أضحى كابحا للإنسان ومانعا من نيله حقوقه وحريته. لهذا فإن مرجعيتنا في بيان دور الأديان في بناء الإنسان، ليست التجربة التاريخية بكل فصولها ومحطاتها، وإنما بعض الحقب المجيدة بإطارها ومرجعيتها القيمية التي مارس فيها الدين دوره التاريخي والحضاري المأمول. لهذا فإن التحرر من عبء التاريخ والانعتاق من أسْر الواقع وبعض قواه السياسية المحلية والدولية والتي تسعى لتوظيف حوار الأديان توظيفا سيئا وضيقا، والتفاعل الخلاق مع الأديان في نصوصها التأسيسية وحقبها التاريخية المجيدة فحسب، هو الذي يساهم في بلورة المناخ المواتي لكي تمارس الأديان دورها في بناء الإنسان والمجتمعات.

وإننا نعتقد أن العمل على اكتشاف وتظهير الينابيع الإنسانية العميقة لكل الأديان السماوية، سيساهم بشكل كبير في بلورة خيارات إنسانية أكثر عدلا ومساواة وحرية للبشرية جمعاء. وإن كل محاولات الإنحباس دون البعد والروح الإنسانية، سيكلف البشرية الكثير من العناء والشقاء. فالمجتمعات الإنسانية اليوم، تحتاج إلى الدين في بعده الإنساني والأخلاقي والروحي، وإن الانكفاء دون تجلية وتظهير هذه الأبعاد من الأديان السماوية، يعني المزيد من الحروب والصراعات المفتوحة والدمار الذي يهدد الإنسان فرداً وجماعة في أمنه وكرامته وضرورات عيشه.

لذلك فإن المهمة الأساس في مشروع حوار الأديان، ليست الدخول في نفق السجالات اللاهوتية والأيدلوجية، وإنما العمل على تظهير كل القيم الإنسانية والحضارية التي تختزنها الأديان السماوية،

وإعمال العقل وإطلاق حرية التفكير من أجل بناء نظام علاقات بين مختلف المجموعات الدينية، على قاعدة العدل والحرية وحقوق الإنسان.

فالانتماء الديني ليس مدعاة للانتقاص من حقوق الإنسان أو التقليل من فرصه في العدل والحرية. فالحقوق مصانة للجميع والفرص متاحة للجميع، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو القومية. فالتواصل بين المختلفين والمتغايرين دينياً، لا يتم عبر العقائد، وإنما عبر الثقافة التي تدفع جميع المكونات إلى الحوار والتفاهم ونسج المشتركات وتنميتها.

والحوار بكل مستوياته لا يعني مغادرة موقعك الديني أو الفكري، وإنما يعني اكتشاف المساحات المشتركة والانطلاق للعمل معا منها.

إن المنظومة القيمية الكبرى للأديان التوحيدية، تدفع الإنسان لكي يكون مباركاً، أي نافعاً للناس، بحيث لا تتجمد حياته في ذاته، ولكنها تمتد إلى الناس الآخرين وتتحرك في حياتهم.

والقرآن الحكيم يحدثنا عن هذه القضية المهمة (النفع المستديم للناس) من خلال ذكر قصة السيد المسيح (عليه السلام). إذ يقول تبارك وتعالى ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا * وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾.

والبركة التي تتحدث عنها هذه الآيات ليست شكلية، وإنما هي ممارسة وفعل متواصل .فهي تتحرك من خلال فكر الإنسان وجهده وطاقته في مستويات الحياة المتعددة. فالنفع والخدمة، هما عنوان الدين في علاقته بالإنسان. ولعلنا لا نذهب بعيدا حين القول: إن دور

الأديان في بناء الإنسان، لا يخرج في مضمونه وجوهره، عن هذه الآيات التي توضح كيف جعل الله تعالى السيد المسيح (عليه السلام) مباركا أينما كان. فحينما يكون الإنسان في سلام مع الله، يتحرك في أطوار حياته في رحلة السلام، مع نفسه، ومع الناس. وبهذا تكون حياة الإنسان وفق الرؤية الدينية محبة وسلاما وخيرا وبركة للآخرين.

رسالة مكة الثقافية
في العالم المعاصر

مفتتح:

في عالم إنساني حوّله التقدم العلمي والتكنولوجي والإتصالي إلى قرية عالمية صغيرة، غابت فيها حدود الجغرافيا والمكان، وتداخلت فيها الثقافات والتصورات والمفاهيم. وفي ظل وضع دولي يمور بالكثير من الأسئلة والتطورات والتحديات والخيبات، تأكد الحاجة والشوق الإنساني إلى منارات يهتدى بها، ومعالم يقتدى بها ومناهج علم ومعرفة وهدى، تنير الدروب وتشعل القناديل، وتجيب على تحديات الواقع، وتنهي خيبات الإنسان من الكثير من الخيارات واليافطات.

وتبقى مكة المكرمة، المدينة والرؤية، المكان والمشروع، معقد القلوب والعقول، ومهبط الوحي، ومنارة الهدى وجسر التواصل بين الماضي المجيد والحاضر المليء بالآمال والهموم، والمستقبل الذي تنشده مدينة السماء حيث الأمن والحرية والعدالة والمساواة.. فمكة المكرمة في تجربة الإسلام الأولى، هي حاضنة العلم والعمل، ووعاء الإرادة والتمكن، وأرض ردم الفجوة بين الوعد والإنجاز.. من هنا فإن مكة المكرمة ومنذ بداياتها التاريخية الأولى هي تحمل مشروعا وأملا للإنسان الفرد والجماعة.. ذلك المشروع الذي يربط الإنسان بحركات الأنبياء ومشاريعهم في الإصلاح وإنهاء كل مظاهر الذل والعبودية التي يعيشها الإنسان في مراحل حياته المختلفة. والأمل

الذي لا يخبو من أجل حياة إنسانية أكثر حرية وعدلا. إذ يقول تبارك وتعالى ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور آية 55). ويقول عز من قائل ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ﴾ (الجمعة آية 2).

فقداسة مكة المكرمة تضرب بجذورها في عمق التاريخ. حيث تحتضن الكعبة المشرفة التي هي بيت الله تعالى وأقدس مكان على الأرض، وهي قبلة المسلمين التي يتوجهون إليها في صلاتهم، وهي ترمز إلى ارتباط السماء بالأرض، من خلال وقوعها تحت العرش. فهي رمز التواصل بين السماء والأرض، من خلال حبل معنوي ممتد من الذات المقدسة إلى العرش إلى البيت المعمور إلى البيت الحرام. ويمسك بهذا الحبل ويطوف حوله جميع الخلائق في السماوات والأرض..

يقول تبارك وتعالى ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدىً لِلْعَالَمِينَ * فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران آية 96- 97).

مكة ضمير العالم:

مكة المكرمة هي مدينة الوحي والقيم الإسلامية النبيلة، حيث في بيوتاتها وأزقتها تجسدت قيم الإسلام في العدالة والمساواة والأخوة.

لذلك فإن رسالة مكة التاريخية للبشرية جمعاء، بأنها ضمير العالم. حيث تذكر الإنسانية باستمرار بقيم الخلاص ومبادئ التضامن والتعاون. فهي الضمير الذي يذكر ويوجه، يوقظ ويحفز نحو الخير والصلاح.. فمكة المكرمة هي مدينة القيم والمبادئ، ودورها ورسالتها في الحياة، هي التذكير الدائم بهذه القيم والمبادئ. ليس للمسلمين فحسب، بل للإنسانية والعالم كله.. فكما أن في جسم الإنسان مركز تلتقي فيه كل الأعضاء، ويقوم بتوجيهها نحو القيام بوظائفها. كذلك هي مكة المكرمة، فهي عاصمة العواصم، ومدينة المدن ورسالتها هي أنها مركز الإشعاع ومنبر الهداية وضمير العالم الذي يوقظ فيهم حس المسؤولية وواجب التعاون. ويحذرهم من كل ماله من دور في الانهيار الأخلاقي والقيمي.. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تتحمل مكة المكرمة مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية والقيمية، لضبط نزعات التطرف والغلو والتدمير، وغرس قيم الحرية والتسامح وصيانة الحقوق، وتبشر بالمثل الأخلاقية التي تعزز من فرص التنمية والسلام والازدهار.

فكما أن مكة المكرمة، قادرة على جمع جميع المسلمين بكل أطيافهم وأحوالهم وألوانهم لأداء مناسك الحج والعمرة. هي كذلك قادرة على ممارسة دور الضمير والموقظ وجمع المسلمين جميعا حول قيم الشورى والحوار والانفتاح. فمكة المكرمة بما تحتضن من مقدسات، وبما تشير إليه من رمزية إسلامية مقدسة، هي المرجعية التي تحتضن جميع المسلمين، وتعمل على استيعاب كل آفاقهم وتطلعاتهم.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي تجري في عالم اليوم، والتحديات الكبرى التي تواجه الإنسان والحياة، ما أحوج البشرية جمعاء، إلى ضمير عالمي، ينهي غفلة الجميع، ويشحذ همم الجميع

للتغلب على نزعات الشر والهيمنة. ولا ريب أن مكة المكرمة بما تختزن من مقدسات ورموز، وبما تمثل من عمق تاريخي تليد، بإمكانها اليوم أن تكون ضمير العالم وصوت الحق والعقل. والقطب الجغرافي والثقافي الذي يوجه الإنسانية جمعاء صوب قيم الإخاء والمحبة. فلتكاتف جهود المسلمين جميعا، من أجل أن تكون مكة المكرمة، هي ضمير العالم وصوته الذي يصدح ويبشر بالخير والطمأنينة للجميع.

فرسالة مكة الثقافية الأولى للعالم المعاصر، هي خلق الظروف الفكرية والمعرفية والأخلاقية لتعزيز قيم التسامح والحوار والتآخي والمساواة والعدالة في المجال الإسلامي والإنساني.

فالثقافة الإسلامية اليوم، بإمكانها أن تمد الإنسانية بمفاهيم أساسية، تساهم في بناء الأمة وفق مقاييس حضارية، تأخذ بعين الاعتبار ضرورات المادة، كما تأخذ في الاعتبار أيضا ضرورات الروح والمسائل المعنوية.

إن تكامل الوحي الكلي والعقلي الجزئي (على حد تعبير الدكتور عبد الحميد أبو سليمان) في بناء المعرفة الإنسانية هو أهم وجوه العطاء الإسلامي للحضارة الإنسانية، وترشيد مسيرتها في عالمنا اليوم. وإن مهمة الثقافة الإسلامية في هذا السياق، هي تعديل اللغة والإطار الفكري والعقدي لمصادر المعرفة العلمية الحديثة التي تقدم هذه المادة العلمية ووضعها في دائرة الإطار الإسلامي وقيمه وغاياته.

وتقدر الثقافة الإسلامية، بما أوتيت من طبيعة جامعة ما بين الدين والعلم، أن تجنب الواقع المعاصر ما حصل فيه من قطيعة بين الدين والعلم، بين الأخلاق والعلم.. فالثقافة الإسلامية، تقدم للعالم المعاصر إنسانيتها ومنطقها الأخلاقي، الذي يعلي من شأن الإنسان

ويتشبث بكل العوامل التي تحافظ على حريته وكرامته.

ومن المؤكد أن هذه الإنسانية والمنطق الأخلاقي الحضاري، لو قدمت بوسائل حضارية منسجمة وروح العصر. فإنه سيكون لها الأثر الكبير في الفضاء الإنساني كله. لأنها تجيب عن أسئلته الحائرة وتعطي لحياته معنى مغايرا وعميقا، وتخرج الإنسان، من حالة القلق الذي لا حدود لها..

إننا في هذه الحقبة من التاريخ، لا نستطيع أن نقدم للإنسانية إلا هذه البضاعة، والتي نراها ضرورية لارتقاء مسيرة الإنسان واكتمال عناصر تطوره وتقدمه.

ولا ريب أن هذه المسألة ليست قضية بسيطة أو سهلة المنال، وإنما هي عملية شاقة وتحتاج منا إلى العناية بالأمور التالية:

الابتعاد عن كل القضايا والمسائل الجانبية والتافهة، والتي تنتمي بشكل أو بآخر إلى عصور التخلف والانحطاط. والعمل على صياغة اهتماماتنا وفق حاجات العصر ومتطلبات النهوض والحضارة.

إبراز الجانب الحضاري من منظومتنا العقدية والفكرية، حتى يتسنى لنا أن نصيغ واقعنا صياغة حضارية، وبعيدة عن كل ألوان وأطياف فكر التأخر والانحطاط.

بناء القدرات الذاتية للأمة على مختلف الصعد والمستويات، وذلك حتى يتمكن مجالنا الإسلامي من رفد العالم المعاصر بالمزيد من القيم والنظم الأخلاقية والوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤكد سلامة الاختيارات وصوابية المنهج الذي يدمج بين المادة والروح، بين العقل والعاطفة، بين حاجات الدنيا ومتطلبات الحياة الأبدية..

فمكة المكرمة وبما تختزن من إرث تاريخي وثقافي وقانوني، هي ضمير العالم، التي نقلت الإنسانية من مرحلة إلى أخرى باتجاه المزيد

حماية التعددية الفكرية والثقافية:

لعلنا لا نأت بجديد، حين القول: أن الحياة العلمية والثقافية للمسلمين قائمة على حقائق وأسس التنوع في منهجيات البحث والاستنباط والفهم، والتعددية في الأفكار والأولويات والهموم. فالتعددية الفكرية والثقافية بكل وقائعها وحقائقها، هي من لوازم حياة المسلمين العلمية والمعرفية. من هنا فإن مفهوم الوحدة، لا يمكن اكتشافه إلا من خلال منظور الاختلاف. وذلك لأن الاختلاف جزء أصيل من منظومة الوعي الذاتي، كما أن (الاختلاف) هو الذي يثري مضمون الوحدة، ويمده بأسباب الحيوية والفعالية. إذ يقول تبارك وتعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾ (الروم 22). وبين الاختلاف والوحدة مسافات، لا يمكن اجتيازها إلا بالتسامح والاعتراف بقانون التعدد ومبدأ التنوع.

لذلك فإن الاختلاف المفضي إلى الوحدة الصلبة، هو ذلك الاختلاف الذي تسنده قيم التعدد والحرية وحقوق الإنسان. أما الاختلاف الذي يجافي هذه القيم، فإنه يفضي إلى المزيد من التشرذم والتشتت والتجزئة. وحالات الإجماع والوحدة في المجتمعات الإنسانية، لا تنجز إلا على قاعدة تنمية قيم التعاون والتعدد والإدارة الواعية والحضارية للاختلافات العقدية والفكرية والسياسية.

من هنا ندرك أهمية حضور قيمة العدل في الاختلافات الإنسانية. حيث أن مجرد الاختلاف، ينبغي أن لا يفضي إلى الظلم والخروج عن مبادئ وقواعد العدالة. يقول تبارك وتعالى ﴿يَاأَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة آية 8). فالاختلافات الفكرية والاجتماعية والسياسية، ينبغي أن لا تكون سببا للقطيعة مع قيم العدالة والوحدة، بل وسيلة من وسائل الالتزام بهذه القيم، وذلك من أجل تحديد مجالات الاختلاف وتنمية الجوامع المشتركة، لأنها جزء من عملية العدالة المطلوبة على كل حال.

وحينما يتوافد المسلمون إلى مناسك الحج والعمرة، تتضح حقيقة التعددية القائمة والشاخصة في حياة المسلمين. حيث تتعدد القناعات، وتتنوع الميولات والمنهجيات، ولكن صدر مكة الواسع، ورحابة بيت الله الحرام، تحتضن الجميع وتصون حرماتهم جميعا. فمكة المكرمة هي كالأم بالنسبة إلى المسلمين بكل أطيافهم وتعبيراتهم. فكما تتعدد ميول وأفكار وطرق الأبناء في الحياة، والأم تتعامل معهم على حد سواء، وترى في تنوعهم جمالا كأغصان الشجرة الواحدة، وعاطفة الأمومة وحنانها يستوعب ويظلل الجميع. كذلك مكة المكرمة، فهي حاضنة المسلمين جميعا بكل مدارسهم وتوجهاتهم وأحوالهم. وعبر التاريخ كان المسجد الحرام هو جامعة الإسلام الأولى، حيث تعقد وتنتشر الحلقات العلمية التي تعلم أبناء الأمة قيم الإسلام وتشريعاته ونظمه ومثله العليا. وينقل لنا التاريخ مكة المكرمة البعيد والقريب، على أنها كانت حاضرة العلم الأولى. إذ تتوفر فيها كل حلقات الدرس والتعليم لمختلف المدارس والمذاهب الإسلامية، ويعيش في كنفها علماء وفقهاء وقادة من مختلف أقطار الإسلام وأصقاعه. ومكة المكرمة لا يمكن أن تكون، إلا حاضنة للجميع، وحامية لكل الاجتهادات الإسلامية. فتوفر لكل العلماء

والفقهاء والمصلحين الأمن والحماية، وتمنحهم القدرة على التواصل مع كل الاجتهادات والإبداعات والعطاءات الإسلامية.

فرسالة مكة الثقافية، هي رسالة الوحدة والتعددية. الوحدة التي لا تعني الإقصاء والنبذ والاستبعاد والاستئصال. والتعددية التي لا تساوي التشريع للفوضى والاندثار. فالوحدة التي صاغها تاريخ مكة المكرمة، هي الوحدة المستندة على احترام كل حقائق التنوع والتعددية الموجودة في الأمة.

فمكة المكرمة في تجربتها الثقافية والعلمية، هي جامع وجامعة، توحيد ووحدة، واجتهاد متواصل لتوحيد الواقع مع المثال.

وصيانة التعددية والوحدة في الفضاء الإسلامي تتطلب العناصر التالية:

قدرة نفسية تتجسد في إرادة جمعية وتصميم وتخطيط مشترك، يتجه إلى تحقيق الانسجام بين الإنسان وحقائق التعددية والوحدة، وحتى يتسنى له معرفة وملامسة مكامن القوة التي ينطلق منها في مشروعه الإنساني والحضاري.

النفاذ إلى القوانين التي تتحكم بسيرورات تطور المجتمعات الإنسانية، تمهيدا للوصول إلى معرفة الواقع الاجتماعي وسياقه التاريخي، وإمكانات الفعل والتطور التي يزخر بها وجوده.

تهيئة النفوس والعقول للتفاعل الإيجابي والحضاري، مع متطلبات التعددية ومقتضيات الوحدة..

وإن المتغيرات الراهنة، تدفعنا كمجال إسلامي، إلى التفكير الجدي الموصول بالممارسة والمبادرات الإيجابية الخلاقة، نحو إحداث تحولات نوعية في مسار الأمة، من أجل مواكبة التطورات، والمشاركة الإيجابية والفعالة في سياق التحولات الراهنة، بما ينسجم

وقيم الإسلام ومستلزمات الشهود الحضاري.

تنمية العلم والمعرفة:

في مكة المكرمة انطلقت ملحمة الإسلام الخالدة، حيث نزل الوحي الإلهي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غار حراء، معلنا رسالة ربانية جديدة، لتخليص البشرية جمعاء من عبادة الأوثان والجهل والزيغ والضلال. وبدأت هذه الرسالة مشوارها الرباني، بكلمة [أقرأ باسم ربك الذي خلق]. فهي مفتاح العلم ووسيلة المعرفة. وتوالت بعد ذلك الآيات القرآنية التي تحث على تحصيل العلم والمعرفة، وحاربت الخرافة والقول بغير علم، ورغبت في اعتماد البحث والوصول إلى اليقين. قال تعالى ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة الآية 11) وقال ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنبياء الآية 7).

فالدين الإسلامي بكل تشريعاته ونظمه، هو دين العلم، ومحاربة الجهل بكل صنوفه وأشكاله.

ومكة المكرمة عاصمة الإسلام الأولى، ومهبط الوحي والرسالة، والتي تعلم فيها المسلمون الأوائل أوليات الإسلام وأبجدياته، هي منحازة في كل تاريخها وأطوارها إلى العلم والمعرفة. لذلك فإن هذه العاصمة المقدسة، هي منارة العلم والمعرفة، ومعهد العلماء والقراء والفقهاء. ورسالتها عبر التاريخ كله، هي نشر العلم وتنمية المعرفة، ومحاربة الجهل والخرافة.

من هنا فإننا مطالبون بربط حاضر مكة المكرمة بماضيها المجيد على هذا الصعيد.

فلنعمل معا من أجل خلق البنية التحتية الضرورية، لكي تمارس مكة المكرمة دورها الريادي في تنمية المعرفة ونشر العلم وصناعة الكتاب وتطوير الثقافة.

وفي إطار تنمية العلم والمعرفة، نشعر بضرورة بناء صندوق إسلامي لتنمية الثقافة والمعرفة، ويكون مقره مكة المكرمة، ويأخذ على عاتقه احتضان الكتاب والمثقفين والأدباء وتطوير الحياة الثقافية والعلمية في المجال الإسلامي. وبناء وسائط ثقافية ومعرفية للتواصل بين أبناء الأمة، وذلك عبر وسائل معرفية وثقافية عديدة.

وما أحوج واقعنا الإسلامي اليوم، إلى ذلك العمل الثقافي المؤسسي، الذي يعمل من أجل إرساء وتثبيت قيم العلم والمعرفة حتى يتشكل الواقع الاجتماعي من جديد، وعلى أسس ثقافية تعبر بالأمة إلى رحاب المشاركة الفعالة في شؤون الحضارة المعاصرة.

الحضور الروحي:

مكة المكرمة مليئة بالرموز والمضامين الروحية، التي تخلق توازنا ضروريا في حياة الإنسان بين النزعات المادية المتعاظمة والمضمون الروحي الذي يهذب النفوس ويقوي من الإرادة والعزيمة.

فلا بد للعبادة التي شرعها الله سبحانه للإنسان، أن تكون غنية بالمضمون الروحي، لأن الهدف الأساس من تشريعها أن تساهم في معرفة الله تعالى، وتقوي علاقة الإنسان به. وإذا ظهر ذلك قويا في الصلاة والصوم، فإن ظهوره في فريضة الحج لا يقل قوة، فإنك فيه ترحل إلى الله بكل ما في

كلمة الرحيل من مدلول. فأنت تهاجر من موطنك تاركا، أهلك، ومالك، وجاهك، وحتى ثيابك، وتأتي ربك في بيته لتؤكد على وحدانيته وعلى الخضوع له، بكل ما للخضوع من معنى.

وتتجرد من دنياك، تخلع الثياب التي ترمز إلى الدنيا وبهارجها، والتي تلوثت بجسدك العاصي، وتحرم على نفسك ألوان الملذات، النساء والطيب والصيد والتزين بالحلق ونحوه، وتلفحك الشمس، متنقلا من منسك إلى منسك، وأنت في جميع ذلك تؤكد على الارتباط بالله وحده.

وذكر الحبيب لا يفارق شفتيك، تلبية بليغة خالصة، وصلاة ودعاءا أو قراءة للقرآن، تلهج دائما باسمه وجسدك يجول في الأماكن التي يحبها:

طواف تؤكد فيه على أن الله تعالى هو المحور، الذي يجذب المخلوقات إليه. وسعي يؤكد أنه المبتدأ والمنتهى، وأنك بينهما تسعى إليه، فتعود إليه.

رمي يرمز إلى إلغاء الذنوب.

ورجم الشيطان، لتخلص له العبادة دون انحراف.

أضحية هي قربان إليه، رمز للطاعة والإنابة.

وكما البداية طواف فالخاتمة طواف، لتجديد البيعة وتأكيد الولاء، فهو وحده المعبود.

وجميع هذا زاد روحي، وأي زاد، ففيه تمتزج العقيدة الواضحة الموحدة، بالطاعة الخالصة المجردة، وحيث يوجد الفكر والمعاناة، فلا بد أن يوجد الإيمان النقي..

قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لاَ تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ * وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ * لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ * ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ * ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الأَنْعَامُ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ * حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ * ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ * لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ * وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ فَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ * الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلاَةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الحج الآية 25- 37).

فمكة المكرمة بكل رموزها وفرائضها، طاقة روحية، أحوج ما تكون الأمة اليوم، إلى هذا الزاد الروحي، الذي يزيل من القلوب الأدران والأغلال، ويهذب النفوس ويطهرها من أوساخ الدنيا.

فمكة المكرمة تعطي للإنسان، مالا تعطيه أية بقعة جغرافية أخرى. إنها تعطيه الأمن والطمأنينة وحضور القلب. فرسالة مكة المكرمة الدائمة والأبدية، هي تقوى الله والخوف منه في السر والعلن، وخدمة الإنسان، والدفاع عن مقدساته، والذود عن حرماته، في سياق وإطار روحي، تتجلى فيه كل معاني الطهارة والنقاء والإخلاص.

الخاتمة

وستبقى كل هذه الأفكار والتطلعات، بحاجة إلى بناء مؤسسات علمية وثقافية وإنسانية في مكة المكرمة. حتى تتمكن هذه العاصمة المقدسة من القيام بمهامها التاريخية والحضارية، في ظل أوضاع وظروف دولية وإنسانية خطيرة وحساسة.

فمكة المكرمة وعبر رسالتها القيمية والثقافية، قادرة لو تبلورت الإرادة، وترجمت التطلعات في أطر وهياكل مؤسسية لوقف الانحدار وبناء الأمة على الصعيد الثقافي والروحي وفق أسس معرفية وفكرية، تؤهل أبناء الأمة للقبض على أسباب التقدم وعوامل التمكن في الأرض.

هذا الكتاب

«.. وهكذا نجد أن الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه يعيش اليوم بين خطرين: خطر استمرار الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله، وخطر الفوضى والحروب الداخلية. التي تدمر النسيج الاجتماعي العربي بكل مكوناته وأسسه.

من هنا فإننا اليوم بحاجة إلى وعي عميق بأوضاعنا وأحوالنا، حتى نتمكن جميعا من تجاوز حبائل الاستبداد السياسي ومخططاته التي تجعلنا أسرى عناوين ويافطات، تزيد من تراجعنا وتأخرنا على مختلف الصعد والمستويات.

والكتاب الذي بين يديك – عزيزي القارئ – هو محاولة لبلورة الرؤية والخيار العربي بعيدا عن ضغوطات الاستبداد السياسي ومخاوف الفوضى والحروب الداخلية. إننا مع الإصلاح السياسي لأنه جسر عبورنا إلى المستقبل.

والذي يقود إلى الفوضى ليس الإصلاح، وإنما استمرار الفساد والاستبداد السياسي في الوطن العربي.. فالفوضى وتضخم التناقضات الداخلية في الاجتماع العربي، هو الوليد الطبيعي لعقود من الاستبداد وغياب العدالة والحريات. والإصلاح السياسي الذي ينشد الحرية وصيانة حقوق الإنسان واحترام الخصوصيات الثقافية لكل مكونات الاجتماع العربي، هو سبيلنا لتجاوز كل مخاطر وتحديات المرحلة.

فالطائفية المقيتة المستشرية اليوم في جسم الأمة، هي أحد الثمار السيئة لبنية الاستبداد السياسي ولغياب الحريات العامة في الأمة.. فالاستبداد لا يحمي استقرار الأمة، وإنما يزيد من مأزقها وأزماتها. ويخطأ من يتصور أن الديكتاتورية السياسية هي التي تحمي خيارات الأمة العليا. وإنما على العكس من ذلك تماما. بحيث أن الديكتاتورية السياسية هي السبب العميق لأزمات الأمة كلها. ولا حياة جديدة للأمة، إلا بإنهاء حقبة الاستبداد السياسي في الأمة».

من مقدمة المؤلف

صندوق - شارع الملك
ص.ب ٦٢٢١٢ الظهران ٣١
المملكة العربية السعودية
e-mail: alya pd@hotmail.com